المطيري
يطالب بإطلاق مرصد عربي

مجلة العمل العربي

العدد - 117 - سبتمبر / أيلول 2020

مجلس الإدارة

يؤكد على دعم الصندوق الفلسطيني ويرفض صفقة القرن

الحماية الاجتماعية

حق لكل مواطن والسبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية

دراسات وتقارير

تسليط الضوء على واقع الجائحة حق واجب

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (117) سبتمبر/ ايلول 2020

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ محـــــرر المجلـة
شيرين محمد صبـاح

■ أعضاء هيئة التحرير
هدى محمود الغنيمى
إلهـــام غســـــال
إســـــلام سنـــــاء
مستورة عطية الجرارى

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالى:
7 ميدان المساحة - الدقى - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدى 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الإفتتاحية 3

أنشطة المدير العام 22-4

- لقاءات للمطيري على هامش اجتماعات لجنة شؤون عمل المرأة العربية .....
- المطيري، يلتقي هجمان .....
- المطيري، يطالب باطلاق مرصد عربي.....
- المطيري يؤكد على العمل لمعالجة الآثار الناتجة عن "كوفيد 19" .....
- المطيري، أزمة الجائحة الوبائية أفرزت عن كثير.....
- المطيري يؤكد على أهمية تكاتف جميع الجهود في تعزيز .....
- الجامعة العربية، تحرص على دعم ومساندة لبنان.....
- المطيري، الحماية الإجتماعية حق لكل مواطن والسبيل.....

أنشطة منظمة العمل العربية 46-23

- المملكة الاردنية الهاشمية تستضيف الدورة الثامنة عشر.....
- لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية تؤكد.....
- مجلس ادارة منظمة العمل العربية يدعم صندوق فلسطين .....
- المطيري يؤكد على سعي المنظمة .....
- اساسيات وتقنيات العمل عن بعد .....
- استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد 19 - .....
- تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على التشغيل .....
- أثر جائحة كورونا- كوفيد19- على المرأة العاملة .....
- مراجعة استراتيجيات الموارد البشرية في ظل تغير بيئة.....

بيانات منظمة العمل العربية 52-47

- بمناسبة يوم المرأة العالمي تحية إجلال وتقدير.....
- اليوم العالمي للصحة والسلامة.....
- في يوم العمال العالمي، تحية فخر واعتزاز.....

دراسات وتقارير متخصصة 86-53

- تداعيات محتملة لفيروس كورونا.....
- دراسة حول تأثير جائحة كورونا / كوفيد 19 - .....
- مستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة.....
- دليل مختصر2020، برنامج الصحة المهنية .....

بقلم:
فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

يصدر هذا العدد من مجلة العمل العربي، والدول العربية تعاني من تداعيات وتبعات جائحة كورونا (كوفيد - 19) التي اجتاحت العالم أجمع، وأحدثت تحولاً جذرياً في عالم الأعمال، فعصفت باقتصاديات مختلف دول العالم، وألقت بظلالها على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان لها تأثيرات بالغة الأهمية والتأثيرعلى أنماط حياة الأفراد ومعيشتهم ومستوى دخلهم؛ لما سببته من ركود اقتصادي جراء تدابير الإغلاق الاحترازي الكامل أو الجزئي لقطاعات اقتصادية حيوية بهدف إنقاذ الأرواح.

منذ أن أعلن أن فيروس كورونا قد أصبح جائحة في 11 مارس 2020، عملت منظمة العمل العربية على التكيف مع ظروف العمل المستجدة جراء الجائحة، فأعادت النظر في برامجها وأنشطتها الواردة في خطة عملها السنوية، وأعادت ترتيب أولوياتها واهتماماتها لتتواءم والوضع الاستثنائي الطارئ في إطار إجرائي وتنظيمي مستحدث لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

لعبت أطراف الإنتاج الثلاثة دوراً أساسياً في تعزيز التقدم المحرز في الحد من انتشار الفيروس في مكان العمل، وضمان عودة آمنة لجميع العمال تعيد تنشيط الاقتصادات وتستأنف الأعمال من خلال الحوار الاجتماعي الذي ساهم في تنفيذ استجابات فعالة لتخفيف تداعيات الجائحة، كما يساهم اليوم في وضع سياسات التعافي والخروج من الأزمة، وسعت منظمة العمل العربية طوال الفترة الماضية على دعم الحكومات وأصحاب العمل والعمال من خلال تقديم سلسلة من الدراسات والتقارير والندوات التفاعلية التي تميزت بمشاركات مكثفة وفاعلة، تناولت المواضيع ذات الأولوية في هذه المرحلة الحرجة، كالعمل عن بعد واستئناف العمل أثناء جائحة كورونا، وسلطت الضوء على القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع غير المنظم، وقطاع الرعاية الصحية، كما استهدفت قطاعات واقتصادات أخرى تعتمد على التكنولوجيا والرقمنة، كان لها دور حاسم في استمرارية الأعمال، وتوفير فرص عمل، وفتح آفاق واسعة لتشغيل الشباب خلال جائحة كورونا وما بعدها.

لقد تمكنت منظمة العمل العربية بفضل الله خلال هذه الأزمة من الحفاظ على دورها الأساسي في تقديم كل العون والدعم الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وهذا العدد من مجلتنا -الذي بين أيديكم- ليس إلا موجز عما قدمته المنظمة من فعاليات وأنشطة، نأمل أن تكون مرجعاً لأصحاب القرار وكافة المعنيين والباحثين والمختصين في وطننا العربي.

أنشطة معالى المدير العام
2020

لقاءات «المطيري» على هامش اجتماعات لجنة شؤون عمل المرأة العربية

استقبل رئيس مجلس الاعيان **فيصل الفايز**، في مكتبه، مدير عام منظمة العمل العربية **فايز علي المطيري**، تم خلال اللقاء استعراض واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها وسبل النهوض بدورها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسبل تجاوز المعوقات التي تعترضها .

قدم « **المطيري**» في بداية اللقاء شكره وتقديره لرئيس مجلس الأعيان على رعايته للدورة "18" للجنة شؤون عمل المرأة العربية، بالتعاون مع مجلس الأعيان الأردني مشيداً بالاهتمام الكبير الذي توليه المملكة الأردنية الهاشمية للمرأة الأردنية التي حققت انجازات كبيرة فى مختلف المجالات والميادين.

وعبر «**الفايز**» عن اعتزازه بالدور الكبير الذي تقوم به المرأة العربية عموما والمرأة الاردنية بشكل خاص، وقال «عندما نتحدث عن المرأة العربية، ودورها وحضورها في الحياة العامة، ومختلف الانشطة والميادين، فإننا نتحدث عن شقائق الرجال ونصف المجتمع، وعن المرأة العربية المكافحة المناضلة، التي للأسف ما زالت تواجه العديد من المعيقات» .

وحضر اللقاء رئيس لجنة المرأة فى مجلس الاعيان العين **رابحة الدباس** والعين **زياد الحمصى** وعدد من أعضاء منظمة العمل العربية.

كما التقى « **المطيري**» والوفد المرافق له خلال زيارته بالنائب الأول لرئيس مجلس النواب، الدكتور **نصار القيسي**، بحضور رئيسة لجنة المرأة وشؤون الأسرة النيابية الدكتورة **ريم أبو دلبوح** ورئيسة لجنة المرأة في مجلس الأعيان **رابحة الدباس** والعين **زياد الحمصي**، حيث جرى تناول جملة من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

واستقبل سعادة السفير / **عزيز الديحاني** سفير دولة الكويت لدى المملكة الأردنية الهاشمية سعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، حيث أشاد سعادة السفير «**الديحاني**» بالدور المحوري التي تقوم به منظمة العمل العربية في مجال قضايا علاقات العمل موضحاً أنه يتابع باهتمام الأنشطة التي تعقدها المنظمة لتحقيق الأهداف التي قامت عليها المنظمة .

ومن جانبه استعرض سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية البرامج التي تنفذها المنظمة لصالح أطراف الإنتاج في الوطن العربي، كما أشاد بالدور البارز الذي تقوم به دولة الكويت في سبيل تعزيز العمل العربي المشترك ودعم العمل الإنساني بتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ / **صباح الأحمد الجابر الصباح** ... حفظه الله ورعاه .

«هجمان» ينسق مع «المطيري» قبل زيارة الأراضى العربية المحتلة

التقى صباح يوم الأثنين الموافق 24 فبراير 2020 بمقر مكتب العمل العربى بالقاهرة معالي السيد **فايز على المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد / **فرانك هجمان** – نائب فريق العمل اللائق للدعم الفني للدول العربية التابع لمكتب العمل الدولى لمنظمة العمل الدولية، للتباحث حول كيفية تفعيل التعاون بين المنظمتين ومتابعة تنفيذ مطالب المجموعة العربية كذلك التنسيق مع منظمة العمل العربية قبل البدء فى زيارة الأراضي العربية المحتلة، والتعرف على التقدم المحرز لمطالب حكومة دولة فلسطين وقرارات مؤتمر ومجلس إدارة منظمة العمل العربية لعام 2019 بشأن وضع عمال الأراضى العربية المحتلة .

أكد سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية على كافة القرارات والتوصيات التى تضمنها تقرير مفصل بهذا الشأن سلم للسيد / **فرانك** لمتابعة تنفيذ هذه المطالب .

كما اقترح معالي المدير العام دراسة إمكانية أن يتضمن الفريق المكلف من منظمة العمل الدولية بزيارة الأراضي العربية المحتلة وفداً من منظمة العمل العربية للتعرف على آثار الإحتلال الإسرائيلي على الاراضي العربية المحتلة .

وقد رحب السيد / **فرانك** بمقترح معالي المدير العام وأفاد برفع هذا المقترح إلى السيد **جاي رايدر** المدير العام لمنظمة العمل الدولية لدراسته مع الجهات المختصة .

كما أكد على أن قضية أوضاع العمال الفلسطينيين والأراضي العربية المحتلة تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام لدى منظمة العمل الدولية وذلك منذ سنوات، كما أفاد بأنه سيقوم بالزيارة خلال الأيام القادمة الى الأراضي الفلسطينية المحتلة للقيام بنقاشات مع أطراف الانتاج الثلاثة حول الآثار السلبية على العمال وأصحاب الأعمال نتيجة الإحتلال وإعداد تقرير مفصل يتعلق بسوق العمل

لعرضه ضمن تقرير مدير عام منظمة العمل الدولية في مؤتمر العمل الدولى القادم . كما عبرعن سعادته بهذا اللقاء مؤكداً على أهمية تفعيل التعاون بين المنظمتين.

كما أكد المدير العام لمنظمة العمل العربية على مجموعة من النقاط المتعلقة بمتابعة القرارات الخاصة بملف فلسطين والتى يمكن حصرها في التالي :

- دعوة منظمة العمل الدولية لتكثيف جهودها لدعم عمال فلسطين من خلال الطلب المتكرر بعقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وذلك لتوفير التمويل اللازم للصندوق .
- الطلب من منظمة العمل الدولية متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيوني وممارساته اللاإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال.
- الطلب من منظمة العمل الدولية وضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

كما قام معالي المدير العام بتسليم السيد **فرانك هجمان** القرارات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل العربية خلال عام 2019 المتعلقة بدولة فلسطين.

المطيري يطالب بإطلاق مرصد عربي

عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الإقتصادي (**إدارة المنظمات والإتحادات العربية**) بالتعاون مع كل من **منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، اتحاد الخبراء العرب، منظمة العمل الدولية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، اتحاد قيادات المرأة العربية**، يوم الأربعاء الموافق 24 يونيه حزيران/ 2020، عبر تطبيق زوم ولمدة ثلاث ساعات **ندوة حول «تأثيرات وتداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية»**

افتتح السيد / **محمد خير عبد القادر** – مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية الندوة بكلمة ترحيبية بالحضور، موضحاً أهمية هذه الندوة نظراً لارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر جراء تداعيات أزمة كورونا، واستعرض أبرز المحاور التي تضمنتها الندوة.

ومن ثم أوضح سعادة الدكتور / **كمال حسن علي** – الأمين العام المساعد رئيس القطاع الاقتصادي في كلمته عن مدى خطورة الأزمة التي يتعرض لها العالم حيث أصابت الجميع دون استثناء وكان لها تأثير كبير على أسواق العمل، وتأثيرات هذه الأزمة ستتضاعف من جراء طول مدتها وستكون هناك آثار وخيمة على الاقتصادات، وأوضح أنه

في إطـار التحضـير للمجلس الاقتصـادي تعقد هذه النـدوات للوصـول إلى توصـيات يتم رفعهـا للجهات المختصـة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهة الآثار السلبية للأزمة.

وبنـاءً علـى المسـؤولية الملقاة علـى عاتق منظمة العمـل العربية لكونها المنظمة العربية المتخصصـة بقضايا العمل والعمال وحماية القوى العاملة العربية، قدمـت المنظمة ورقة عمل تحـت عنوان «**تداعيات أزمـة كورونـا على سوق العمـل وتفعيل برامج الحماية الاجتماعيـة لمحاربة الفقر والحد من البطالة**» .

أكد سـعادة السـيد / **فايـز علـي المطيري** – المديـر العام لمنظمـة العمل العربية فـي كلمته التي ألقاهـا فـي بداية الجلسـة الخاصـة بمنظمـة العمل العربيـة، علـى أن أزمـة كورونـا لـم تعـرف مكانا أو زمانا وقد اتسـع نطاقها عالميا فاسـتدعت اسـتجابة فورية عاجلـة لإنقاذ الأرواح، وقـد تأهبت الحكومات عربيا سـعيا لاحتواء الجائحة بالتنسـيق مع الشركاء الاجتماعيين والسلطات الصحية، كما أشاد **سعادته** بدور الحكومات العربية بوزاراتها وأجهزتها المختلفة والتـي أكـدت أنها خـط الدفـاع الأول والموثوق للزود عن مواطنيها في مواجهة الأزمات والكوارث، وأوضـح **سعادتـه** أن جائحـة كورونـا لـم تكـن مجـرد أزمة صـحية طارئة بـل كانت قمة جبل الجليـد وتداعياتها الاقتصـادية والاجتماعية غير المسـبوقة تتكشف لنا تباعاً ممـا يقرع ناقوس الخطر لينذر بارتفاع معدلات الفقر والبطالة مع هبوط النمو الاقتصـادي، واقتراب الاقتصـاد العالمي من حالة الركود، والتي سيكون لها آثار بعيده المدى على أسواق العمل العربية .

أشـار «**المطيري**» إلى سـعي المنظمـة منذ بداية الأزمـة الى دعـم الحكومـات وتعزيز قدرة أصـحاب الأعمـال على الصـمود، وتمكين العمـال من الحفاظ على مكتسـباتهم، فأصـدرت عدة وثائق ترصد الواقع الراهـن الـذي فرضـته الجائحة وسـبل الاسـتجابة والتأهـب لـه، ونوه عـن هـذه الوثائـق والتقارير كما أشـار إلـى الندوات التـي عقدتها المنظمة لمناقشـة مواضـيع السـاعة، وشـارك فيهـا ما يزيـد عن 300 ممثـل من أطـراف الإنتاج والمنظمات المتخصصـة مبيناً أن برنامج عمل المنظمة خلال الأشـهر القادمة سيتضـمن العديـد مـن الأنشـطة والفاعليـات التـي تتناول تأثيرات الجائحة على التشـغيل وأسواق العمل والمـرأة العاملة والموارد البشـرية فـي هذه المرحلة الحاسـمة والاستثنائية التي تتطلب منا جميعاً تضافر كافـة الجهود والتعاون والتنسـيق المسـتمر وخاصـة بيـن منظمات العمـل العربي المشـترك للتخفيف من تداعياتهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة، مثمنـا عالياً اسـتجابة قطاعات جامعة الدول العربية وعلى رأسها معالـي السـيد / **أحمد أبو الغيـط** – الأمين العام لجامعة الدول العربية في دعم الدول العربية لمواجهة تداعيات الأزمة والتصدي للجائحة.

وقد تقـدم سعادته من منصة جامعة الدول العربيـة، بيت العـرب باقتراح أطـلاق مرصد عربـي يوثـق الاستجابات الوطنيـة والجهود الاستثنائيـة للحكومـات العربيـة، وأطـراف الإنتـاج في مواجهـة جائحـة كورونا بإشراف الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة وبالتعـاون والتنسيـق مـع منظمـات العمـل العربـي المشترك، وبحيث يكون هذا المرصد منبـراً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بيـن الدول العربية، ويبقـى مرجعاً عربياً في حالات الطوارئ والأزمات.

ومن ثم إستعرض السيد / **إسلام سناء** – المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية أبرز المحاور التي تضمنتها ورقة العمل المقدمة للندوة تحت عنوان «**تداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة**» وذلك من خلال :

القسم الأول : تداعيات جائحة كورونا على أوضاع التشغيل والبطالة.

- تصورات تداعيات أزمة كورونا.
- القطاع غير المنظم في ظل أزمة كورونا.
- العمالة المتنقلة والمهاجرة.
- مقترحات لمواجهة تداعيات الأزمة على أسواق العمل العربية.

القسم الثاني : تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة الفقر والبطالة في ظل أزمة كورونا.

- جهود منظمة العمل العربية نحو إرساء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية.
- أهمية إصلاح وتطوير نظم الحماية الاجتماعية.
- الحوار الاجتماعي في ظل جائحة كورونا «كوفيد – 19».
- التحديات التي تحيط ببيئة العمل والتي فرضتها جائحة كورونا .
- دور أطراف الإنتاج في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية.
- توصيات ختامية.

المطيري، يؤكد على العمل لمعالجة الآثار الناتجة عن"كوفيد 19"

قامت منظمة العمل الدولية بتنظيم مؤتمر القمة العالمي حول جائحة كوفيد- 19 - وعالم العمل بناء مستقبل أفضل . خلال الفترة من 1 - 9 يوليو 2020، من خلال المنصة الإلكترونية ZOOM. وقد شاركت منظمة العمل العربية فعاليات هذا المؤتمر الهام بوفد ترأسه معالي السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام وعضوية المستشار / **عماد شريف** مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والسيد / **عبد العزيز فرج** الخبير بمكتب بعثة منظمة العمل العربية بجنيف .

وقد قام المكتب الإقليمي للبلدان العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – بيروت - بتوجيه الدعوة لبعض البلدان العربية للمشاركة في فعاليات الاجتماع المرئي حول «آثار جائحة كورونا" وذلك صباح يوم الأربعاء الأول من يوليو/ 2020 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية عشر ظهراً، حيث تمت دعوة الدول العربية.

المملكة الأردنية الهاشمية – دولة فلسطين – الجمهورية اللبنانية – دولة الإمارات العربية المتحدة – دولة قطر – المملكة العربية السعودية – مملكة البحرين – جمهورية العراق – الجمهورية العربية السورية – دولة الكويت – سلطنة عمان – الجمهورية اليمنية.

افتتح الاجتماع بكلمة السيد / **جاي رايدر** المدير العام لمنظمة العمل الدولية، حيث أكد أن جائحة كورونا تركت آثاراً في كل أقاليم العالم، وذكر بأنه على الرغم من أن بعض الدول بدأت في التعافي إلا أن الكثير لا زال يعاني من آثار الجائحة،وآثارها السلبية على أسواق العمل، كما أكد رايدر على أهمية تحقيق وتنفيذ مبادئ إعلان المئوية.

ثم تحدث السيد/ **فرانك هجمان** المدير الإقليمي لمكتب بيروت بالإنابة حول مبادئ إعلان المئوية كما أشار إلى أن الدول الأكثر ضعفاً والدول ذات الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين والدول التي لا زالت تعاني من الحروب هي التي تأثرت أكثر من غيرها بجائحة كورونا، وأضاف إلى أن القطاع غير المنظم قد تأثر كثيراً بالجائحة، كما أشار إلى أن جائحة كورونا أدت إلى زيادة مستويات البطالة نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من العاملين أو تقليص أجورهم.

ثم قام معالي السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية بإلقاء كلمة رحب فيها بالسيد/ المدير العام لمنظمة العمل الدولية وشكره على دعوة منظمة العمل العربية للمشاركة في هذا الاجتماع الهام الذي يعتبر تمهيداً لانعقاد القمة العالمية في الأسبوع القادم.

وأكد **معاليه** على أهمية العمل سوياً لمعالجة الآثار الناتجة عن « كوفيد 19» كما أضاف أن **منظمة العمل العربية** قد قامت بتنظيم العديد من الندوات المرئية عن بعد، حول آثار جائحة كورونا على أسواق العمل العربية وعالم العمل، كما أصدرت المنظمة عددًا من التقارير الهامة لوضع رؤى ومبادرات لكيفية التصدي للآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية، مؤكداً على أهمية التعاون بين المنظمتين فى خدمة أطراف الإنتاج العربية .

المطيري، أزمة الجائحة الوبائية أفرزت عن كثير من الشكوك المحيطة بمفهوم العولمة

قامت الأمانة العام لجامعة الدول العربية "**القطاع الإقتصادي**" بتنظيم ندوة مرئية بالتعاون مع **إتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية** جاءت الندوة تحت عنوان مبادرة الجامعة العربية حول مناقشة «**التداعيات الاقتصادية لجائحة COVID 19 على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص العربي**» .

ونظمت الندوة عن طريق المنصة الإلكترونية "ZOOM" يوم الأربعاء الموافق 1 يوليو 2020.

أفتتح سعادة السفير الدكتور/ **كمال حسن علي**، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية فعاليات هذه الندوة بإلقاء كلمة ترحيبية بكافة السادة المشاركين أكد فيها على أهمية هذه الندوة فى التعرف على تداعيات جائحة كوفيد ـ 19 على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكيفية وضع مبادرة عربية للتصدي لهذه الآثار من خلال التعرف على رؤى بعض المنظمات العربية وإتحاد الغرف العربية في هذا الخصوص.

ثم قام معالي الدكتور/ **خالد حنفي**، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية بإلقاء كلمة أشار فيها إلى مدى تأثر القطاع الخاص بهذه الجائحة .

ألقى معالي السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة هامة رحب في بدايتها بكافة السيدات والسادة المشاركين متمنياً للجميع وكافة الشعوب العربية أن يحفظهم الله من كل شر وأن يمتعهم جميعاً بموفور الصحة والسعادة .

كما توجة بالشكر إلى سعادة السفير الدكتور / **كمال**

حسن علي الأمين العام المساعد للشؤن الإقتصادية ومعالي الدكتور / **خالد حنفي** الأمين العام لإتحاد الغرف العربية،على الدعوة الكريمة للمشاركة في فعاليات هذا الإجتماع الهام، متمنياً للجميع مشاركة فاعلة ومثمرة، تسهم في إثراء المناقشات والأفكار والرؤى حول مختلف المسائل والموضوعات المطروحة للنقاش.

قام معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية في بداية كلمته بتوجيه السؤال المحوري الذي يدور في المحافل الاقتصادية المُختصة بهذا الشأن، ألاَّ وهو : هل الجائحة الوبائية الحالية هي فصل النهاية في قصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر؟

مشيراً أن رؤية منظمة العمل العربية لمُستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في المنطقة العربية ينطلق مِن قُدرة هذا القطاع على تلبية

مُستلزمات واسعة وأساسية واستراتيجية من الاحتياجات المُتنامية للمواطن العربي.

فلعلَّ أزمة الجائحة الوبائية الحالية أفرزت عن كثير من الشكوك المُحيطة بمفهوم العولمة، وهو ما سوف يحدُّ من استراتيجيات الكثير من الدول صوب الانفتاح على الاستيراد من الخارج مُقارنةً بما قبل الأزمة. وبالتالي، ليس هُناك من شك في أن تلك اللحظة هي إحدى الفرص السانحة والواعدة أمام الكثير من المُنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للانطواء ضمن حزمة الأنشطة الاقتصادية الأهم والأكثر عناية من قِبَل الحكومات العربية، وتحقيق مزايا هذا الانخراط.

مؤكدا أن ليس ما سبق وحسب هو النقاط الواعدة في مُستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، فلعلَّ تنامي الطلب على عدد من المُنتجات وبالأخص الطبية، مثل مستلزمات العناية الشخصية، ومستلزمات القطاع الطبي على اختلافها، ومستلزمات الحماية الشخصية للقوى العاملة في مواقع الإنتاج المُختلفة وغيرها، كُلها احتياجات وأساسيات حياتية يتنامى الطلب عليها بصورة – قد تفوق قُدرة المُنتجين الدوليين والمحليين الحاليين – مما يجعل منها فرصة سانحة أمام الكثير من رواد الأعمال، وبخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر على تلبية تلك الاحتياجات. أيضاً قد يكون هُناك فرصًا وأنشطة اقتصادية أخرى ولدتها الأزمة ولم تَكُن إما موجودة بالأساس من ذي قَبل، أو كانت موجودة ولكن ليست بمثل هذه الكثافة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اتساع خدماتها ومُنتجاتها، والتي أصبحت هي عُنصر الأمان في كثير وكثير من الأنشطة والخدمات.

مشيراً على سبيل المثال تنامى بشكلٍ ملحوظ كثافة استخدام الكثير من الخدمات ذات النطاق الإلكتروني، مثل التعليم عَن بُعد أو الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية بكافة أشكالها – كُل ذلك لم يَكُن مُتوقعًا أن يظهر معه الكثير من الفرص الواعدة لتلك الفئة من المشروعات.

كما أشار معاليه إلى أن لو أردنا تلخيص رؤية مُنظمة العمل العربية للفترة المُقبلة، فيُمكننا القول أن قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في الوطن العربي أمامه ثلاث فرص مُحددة وواعدة:

أولاً : تباطؤ حركة التجارة الدولية، إضافةً إلى تراجع الكثير من الاعتقاد في مبدأ العولمة والميزة النسبية، وهو ما سوف يقود الكثير من الدول صوب إطلاق آليات الحماية المُناسبة للاقتصاد الوطني لتوفير الحد المُناسب من الاحتياجات الأساسية من قائمة ليست بالقليلة من السلع والخدمات لصالح المُستهلك المحلي.

ثانياً : هُناك أنشطة واعدة وتُمثل فُرصًا واعدة للغاية لتلك الفئة من المشروعات في الوطن العربي، مثل: أنشطة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنشطة المُستلزمات والخدمات الطبية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

ثالثاً : لقد أفرزت الجائحة الوبائية الحالية عن احتياجات ومُتطلبات وسلع مُستحدثة لم تَكُن بالمعهودة من ذي قَبل، لذا لَزَمَ على الراغبين في ريادة الأعمال في الوطن العربي البحث بجدية عن تلك الفئة المُستحدثة من الأنشطة وخوضها بأقصى سرعة وبأعلى كفاءة مُمكنة، مما سيكون له الأثر على أن تخصص لتلك المشروعات مكانًا مُناسبًا لها في الأسواق المحلية – على أقل تقدير.

وقد قام السيد المستشار / **عماد شريف** مدير إدارة التعاون الدولي فى منظمة العمل العربية، بتقديم تقرير تحت عنوان «**مُستقبل المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومُتناهية الصغر في المنطقة العربية في ظل الجائحة الوبائية كوفيد19- ».**

المطيري، يؤكد على أهمية تكاتف جميع الجهود في تعزيز الحوار الإجتماعي

بدعـوة كريمة من معالـي السـيد / **أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية ، شارك معالي السـيد/ **فايز علي المطيـري** – المدير العـام لمنظمـة العمـل العربية في الـدورة "49" للجنة التنسـيق العليـا بتقنية الفيديـو كونفرانس وذلك يوم الاثنين الموافق 2020/7/13، برئاسـة **معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية**، وبحضور سـعادة السـفير الدكتور/ **كمال حسن علي** الأمين العام المسـاعد رئيس قطاع الشـؤون الاقتصـادية والسـفير / **حسام زكـي** – الأمين العـام المسـاعد رئيـس مكتـب الأميـن العـام، وبمشاركة السادة المدراء العامون ورؤساء وممثلي المنظمـات العربيـة المتخصصـة والاتحـادات العربيـة النوعيـة أعضـاء لجنـة التنسـيق العليـا للعمل العربي المشـترك، والسـيد الوزير المفوض **محمد خيـر عبد القادر** مدير إدارة المنظمات والاتحـادات العربيـة، والسـيد الوزيـر المفوض **طـارق نبيـل النابلسـي** مديـر إدارة التنمية والسياسـات الاجتماعيـة والمشـرف علـى وحدة التنسيق والمتابعة بمكتب القطاع الاجتماعي.

افتتـح الاجتمـاع معالـي الأميـن العـام لجامعة الـدول العربيـة السـيد/ **أحمد أبو الغيـط** رئيس لجنة التنسـيق العليا للعمل العربي المشترك، مرحباً بالمشـاركين في الاجتماع من منظمات ومؤسسـات العمل العربي المشـترك أعضـاء اللجنة موضحاً ان الاجتماع يعرض لأول مرة في تاريخ اجتماعات اللجنة بتقنيـة الفيديـو كونفرانـس وذلـك نظـراً للظروف الطارئـة غير العادية والتحديات التي يمر بها العالم والمنطقة العربية نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المسـتجد وما لهذه الجائحة من تأثير نلمسه جميعاً على كافة جوانب الحياة وبصـفة خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وأشار **معالي الأمين العام** أن توقيت هـذه اللجنة وظـروف انعقادهـا هذا العام فرضـت محـور أعمال الـدورة والعنوان الرئيسـي للجنة وهو « **رؤيـة مؤسسـات العمـل العربـي المشتـرك لمواجهـة تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاديات والمجتمعـات العربية**» للخروج برؤيـة متكاملة لمنظومة جامعة الـدول العربية حول هذا الموضـوع، حيـث أن محورية وأهمية مؤسسـات العمل العربي المشترك لا تخفى على أحد لما تشكله مـن بيوت خبرة عربية في جميع المجالات التي تمس أمن وسلامة المواطن العربي .

أكـد **معاليـه** فـي كلمتـه علـى أهمية تضـافر مؤسسـات العمـل العربـي المشـترك فـي ضـوء الصـعوبات والتحديات التي يمـر بها العالم اليوم والانعكاسـات السلبية على كافة مسـتويات العمل العربـي المشـترك وأهمية وجود رؤية لمؤسسـات العمل العربي المشـترك لمواجهـة تداعيات أزمة فيروس كورونا علـى الاقتصـاديات والمجتمعات العربية للخـروج برؤية متكاملـة لمنظومة جامعة الـدول العربية حـول هـذا الموضـوع، معرباً عن شـكره وتقديره للجهد المبذول من قبل مؤسسات العمل العربي المشـترك والقطاعين الاقتصـادي والاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة الماضـية والتي نتج عنها العديد من المبادرات والمساهمات والأفكار.

وأشـار **معالـي الأمين العام** إلـى قرار الدورة السـابقة للجنـة التنسـيق العليـا للعمـل العربـي المشـترك بشأن « مقترح إنشاء جائزة سنوية باسم جامعـة الـدول العربية للقيـادات العليا مـن الدول

العربيـة، «والذي ينص علـى « الموافقة على مقترح معالـي الأمين العـام لجامعـة الدول العربيـة بقيام لجنة التنسـيق العليا للعمل العربي المشـترك بتبني منح جائزة سـنوية فـي العمل التنمـوي العربي بناء على ترشـيح الأمين العام وبمباركـة من اللجنة على أن تمنـح للقيـادات العليا في الدول العربية صـاحبة التميـز في إنجـاز العمل التنمـوي بمختلف جوانبه»، واقتـرح **معالـي الأمين العـام** على اللجنـة منـح الجائـزة هذا العـام لفخـامة الرئيس **عبد الفتاح السيسـي** رئيـس جمهورية مصـر العربيـة تقديراً لجهـوده والإنجـازات التنموية الكبيـرة التي يقودها فخامة الرئيس والتي يعترف بها كل زائر ومقيم .

قـدم سـعادة السـيد / **فايـز علـي المطيري** – المديـر العام لمنظمة العمل العربية في بداية كلمتـه التي ألقاها في الدورة «49» للجنة التنسـيق العليا للعمل العربي المشـترك، عن شكره وتقديره للدعوة للمشـاركة في إجتماع لجنة التنسـيق العليا للعمل العربي المشـترك في هذه الظروف الصعبة التي يمر به العالم أجمع، مؤكداً على دعمه وتأييده الكامل لمقتـرح **معالـي الأمين العـام لجامعة الدول العربية** بمنح الجائزة السـنوية في العمل التنموي العربي لهذا العام لفخامة الرئيس – **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية

أشـار **معالي المديـر العام لمنظمة العمل العربية** على أهمية هذا الإجتماع الذي خصـص لدراسـة رؤية مؤسسـات العمل العربي المشـترك لمواجهـة تداعيـات أزمـة فيروس كورونـا علـى الإقتصـاديات والمجتمعـات العربيـة، منوهاً على رؤيـة منظمـة العمـل العربيـة التي أكـدت خلالها على أن الدول لن تسـتطيع بمفردها التصدي لهذه الأزمة، ولذلك تبرز أهمية تكاتف جميع الجهود في تعزيز الحوار الإجتماعي بين كافة شرائح المجتمع وأطراف الإنتاج الثلاثة، وكذلك تنظيمات المجتمع المدنـي، وأن المشـكلة تتطلـب من الجميع وضـع الخطـط والبرامج الملائمة التي تأخذ في الإعتبار طبيعة المتغيرات التي أحدثتها الجائحة.

كمـا أكـد «**المطيـري**» فـي كلمته علـى أهمية مواصلة مؤسسات العمل العربي المشترك أنشطتها بالكفـاءة التـي تطلبهـا المرحلـة وبإسـتحداث وإستخدام آليات جديدة تنسجم والتغيرات الراهنة وبمـا يحافظ على إسـتمرار التنسـيق فيمـا بينها، ودعـم التوجه نحو التوسـع في التعليـم الإلكتروني والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية.

أشـار معالي المدير العام لمنظمـة العمل العربي، علـى أن رؤية منظمـة العمل العربية تضـمنت أهمية دعـم الفئـات الهشـة وإتخـاذ التدابيـر اللازمة من أجل توسـيع مظلة الحماية الإجتماعية بشـتى وسائل الدعـم المختلفـة بمـا في ذلـك المعونـات النقدية، ودعم القطاعات الأكثر تضـرراً وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها قاطرة النمو.

وفـي ختام كلمته، أكد **المطيـري** على المبادرة التـي اقترحتهـا منظمـة العمل العربية فـي **ندوة ""تأثيـرات وتداعيـات أزمـة كورونا على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر فـي المنطقـة العربيـة"** التي عقدتهـا الأمانة العامـة لجامعة الدول العربية القطاع الإقتصـادي (**إدارة المنظمـات والإتحـادات العربيـة**) بالتعاون مع كل من منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للتنميـة الإدارية، الأكاديمية العربية للعلوم

والتكنولوجيا والنقل البحري، اتحاد الخبراء العرب، منظمة العمل الدولية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، اتحاد قيادات المرأة العربية، وهي **إنشاء مرصد عربي في إطار جامعة الدول العربية يوثق الإستجابات الوطنية والجهود الإستثنائية للحكومات العربية وأطراف الإنتاج في مواجهة جائحة كورونا بإشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالتعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك وبحيث يكون مرتكزاً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الدول العربية، ويبقى مرجعاً عربياً في حالات الطوارىء والأزمات، داعياً الأمين العام لجامعة الدول العربية لدعم هذه المبادرة.**

أوضح السفير الدكتور / **كمال حسن علي** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية أن هذه اللجنة الهامة برئاسة **معالي الأمين العام** هي فرصة للتباحث مع الأذرع الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية في القضايا والمواضيع التي تمثل تحديات للمنطقة العربية، وأوضح الهدف الرئيسي لهذه اللجنة وهو التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك وذلك لزيادة كفاءة وفعالية العمل العربي المشترك، وتلافي الازدواجية في العمل بين الجامعة ومنظماتها وذلك بالتعاون الإيجابي والتنسيق الفعال.

وبعد السماع الى مقترحات السادة المدراء العامون ورؤساء وممثلي المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية خرج الإجتماع بعدد من التوصيات التي تضمنت الموافقة بالإجماع على مقترح معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمنح الجائزة السنوية في العمل التنموي العربي لفخامة السيد الرئيس / **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية، وانشاء مرصد عربي بإشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المتشارك يوثق هذا المرصد الاستجابات الوطنية والجهود الاستثنائية للحكومات العربية وأطراف الإنتاج في مواجهة جائحة كورونا، بحيث يكون منبراً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الدول العربية ويبقى مرجعا عربياً في حالات الطوارئ والأزمات، كما تضمنت التوصيات إنشاء منصات الكترونية عربية متكاملة لتقديم أفضل خدمات التعليم والتدريب متعدد القنوات للوطن العربي، وتشجيع الترابط بين الجامعات ومراكز البحث العربية والقطاع الخاص في الدول العربية.

تشكيل خلية من منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم مقترحات عملية لمواجهة تحديات وتداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاديات والمجتمعات العربية للخروج برؤية عربية متكاملة لمنظومة العمل العربي المشترك، والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك خاصة في الأنشطة التي تأتي ضمن اختصاصات المجالس الوزارية واللجان التي تقوم الأمانة العامة بمهام أمانتها الفنية، بما يضاعف الاستفادة من نتائجها ويدعم تنفيذها بالشكل والمحتوى المطلوبين، وبما يمنع الازدواجية في العمل.

الجامعة العربية
تحرص على دعم ومساندة لبنان

لا شك أن الإنفجار الهائل الذي هز مرفأ بيروت، هز أيضاً وجدان العالم أجمع، وتسبب في خلق موجه حادة من الحزن والأسى نتيجة الخراب الكبير والدمار الذي أدى إلى فقدان أرواح بريئة .

وعليه فقد تحركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مسرعة من خلال المبادرة الطيبة لمعالي السيد / **أحمد أبو الغيط** – الأمين العام لزيارة موقع الحدث وحثه على دعوة الدول ومؤسسات العمل العربي المشترك لمساعدة شعب لبنان في هذه الظروف الصعبة.

وفي هذا الإطار وتنفيذاً لتكليفات **الأمين العام لجامعة الدول العربية**، دعى القطاع الإقتصادي- **(إدارة المنظمات والإتحادات العربية)** لعقد إجتماع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والإتحادات العربية النوعية المتخصصة لدعم الجمهورية اللبنانية بتقنية الفيديو كنفرانس وذلك يوم الخميس الموافق 2020/8/13، برئاسة سعاد السفير / **كمال حسن علي** – رئيس قطاع الشؤون الإقتصادية، بمشاركة منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والإتحادات العربية النوعية المتخصصة بهدف تقديم الأفكار والرؤى والمقترحات لتشكيل رؤية موحدة لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والوقوف مع لبنان وشعبه في هذه المحنة، ومناقشة المقترحات والآليات المتاحة والممكنة لتقديم الدعم والمساندة للبنان والوقوف مع شعبه في التخفيف من مضاعفات وتداعيات هذه الكارثة الكبرى من خلال تقديم الإغاثة العاجلة في مجالات الغذاء والصحة والتعليم وترميم المباني الأثرية والتفكير في سبل المساعدة في إعادة الإعمار.

افتتح الاجتماع سعادة السفير الدكتور / **كمال حسن علي**- الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، مرحباً بالمشاركين في هذا الاجتماع الهام والذي يعتبر فرصة للنقاش مع الأذرع الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية في القضايا والمواضيع التي تمثل تحديات للمنطقة العربية، وأوضح السفير الدكتور/**كمال حسن علي** أن الهدف الرئيسي للاجتماع والذي جاء تضامنا مع شعب لبنان، هو اظهار التعاون والتعاطف والوقفة العربية لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك مع لبنان، حتى نستطيع تكوين رؤية عربية موحدة لما يمكن أن يقدم وتحت مظلة واحدة وهي جامعة الدول العربية لتكون أبلغ رسالة للجمهورية اللبنانية بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة وذلك لتقديم الدعم والعون لكل الدول العربية التي في احتياج لذلك، وتدشين عمل يكون بداية لعمل جماعي يكون لإغاثة أي دولة عربية تحتاج الى إغاثة، كما أرسل التعازي لشعب لبنان الجريح وأسر الضحايا والمنكوبين، وأوضح أن الحدث

كبير ومحـزن ويحتاج إلى تضـامن عربي ودعم بصـورة مباشـرة وفورية من خلال الاتصالات التي أجراها معالي الأميـن العام ومقابلة المسـئولين السياسـيين الكبار في لبنان وأعلن عن تضامن الجامعة العربية مع لبنان وأشاد بالاسـتجابة الكبيرة والقويـة التي أبدتهـا وبدأتها الدول العربيـة لدعـم لبنـان والوقـوف معهم في هـذا الحادث الأليـم، وقـدم السـفير الدكتـور/ **كمال حسـن علي** - الامين العام المسـاعد رئيس قطاع الشـؤون الاقتصادية عدد من المقترحات والأفكار للاسـتفادة من جهود بعض المنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية المتخصصة لتقديم الدعم الفني والمادي للشعب اللبنانـي فـي هـذه المرحلة الصـعبة، ومن أجل تشـكيل رؤيـة موحدة لمؤسسـات العمـل العربي المشـترك، على ان ترفـع إلى معالـي الأمين العام لجامعة الـدول العربية ضـمن جهود جامعة الدول العربية لحشـد الاستجابة لما تتطلبه الأوضاع الحالية في الجمهورية اللبنانية . كما أكد سـعادة السـفير **كمال حسن علـي**، أن **معالي الأمين العام** سـخر كل آليـات العمل العربي المشـترك للوقوف إلـى جانب الشـعب اللبنانـي وبالتالي جاء هـذا الاجتماع ليترجم الاجراءات التي سـوف تتـم من أجل إعادة إعمار لبنـان والوقوف بجانبها، ومنها تقديم الإغاثة العاجلة في المجالات الغذائية والدوائية والصـحية للشـعب اللبناني وتقديم الجسـور العربية والاغاثات العاجلة لتقديم العون العاجـل، وتقديـم بند في اجتمـاع المجلس الاقتصـادي والاجتماعي القادم مخصـص لمناقشـة كيفية مشـاركة الـدول العربيـة واسـهاماتها فـي إعـادة اعمـار بيـروت ومحاولـة بنـاء ما دمرتـه هذه الحادثـة الأليمـة، ودعوة الجمهورية اللبنانية الى تحديـد احتياجاتها والميزانيات المطلوبة لإعادة الاعمار، وفي ختام كلمته تمني أن يخرج الاجتمـاع بمقترحـات عملية ورؤية واضـحة ومسـاهمات فعالة وخارطة طريق واضحة توضح الاحتياجات المطلوبة و تكون عونا وعضداً للجمهورية اللبنانية.

أكـد الـوزيـر المفوض / **محمد خير عبد القادر** مدير إدارة المنظمات والاتـحـادات العربية: عـن أن هدف الاجتماع الخروج بمقترحات محددة تقدم رؤية موحدة لمؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم الدعم للجمهورية اللبنانية اقتصادياً واجتماعياً، لتمكينها من التغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت،مؤكداً ان جهود معالي الامين العام للجامعة في اعادة اعمار لبنان ليس بالأمر الهين وأنـه من المؤكد ان هناك مجموعة من الاتصالات مع الـدول العربية والدولية ومقترحات ورؤى وأفكار مع الجهات المعنية، وإننا بصدد وضع آلية ممكنة للوقوف مع الشعب اللبناني، وأوضح أن الاجتماع يهدف إلـى النظر في اقتـراح آليـات لدعم ومساندة شعب لبنان وتقديم مبادرات عملية للوقوف مع الشعب اللبناني للتخفيف من مضاعفات وتداعيات هذه الكارثة الكبرى، كما أشار الى ان هذا الاجتماع يأتي في إطار جهود الأمانة العامة بشأن المناشدة التي أطلقها معالي الأمين العام لتقديم المساعدة العاجلة للبنان وشعبه من خلال منظومة العمل العربي المشترك، وأكد أن هناك خسائر مادية وبشرية وتدمير للبنية التحتية والخدمات الأساسية في بيروت العاصمة، وأن هناك حاجة للمواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية وتمنى ان يكون لهذا الإجتماع نتائج تُسهم في الوقوف الجاد مع الشعب اللبناني والتخفيف من مضاعفات ومواجهة تبعات هذه الكارثة الكبرى، وتمنى أن تكون هناك مداخلات عملية لتقديم دعم عيني أو مادي حقيقي إلى لبنان واقتراح مبادرات عملية .

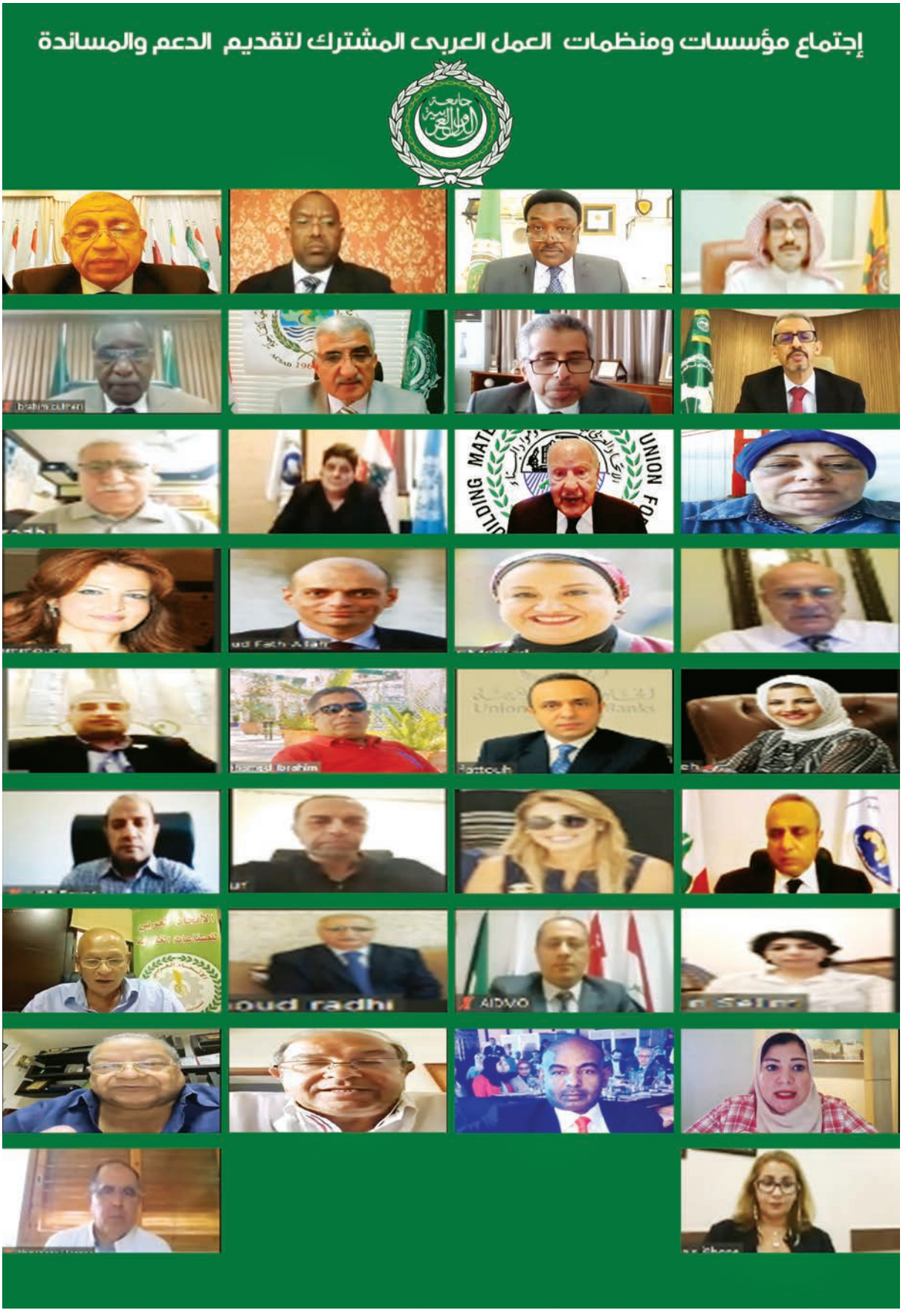
إجتماع مؤسسات ومنظمات العمل العربى المشترك لتقديم الدعم والمساندة
جامعة الدول العربية
UNION FO
AIDVO

المطيري، يؤكد على: توحيد الجهود المبعثرة في اطار منظومة جامعة الدول العربية لمساعدة الجمهورية اللبنانية

رحب معالي السيد / **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية بمبادرة معالي **الأمين العام** وزيارته المباركة للبنان في هذا الوقت الحرج، وتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام المساعد السفير الدكتور / **كمال حسن علي** ومدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية السيد/ **محمد خير** لتحركهم السريع لمواجهة الأزمة ولدعم لبنان الشقيق، وقدم التعازي لأسر الشهداء وتمنى الشفاء العاجل للمصابين والجرحى، وتمنى أن لا يتم تشتيت للجهود التي تبذلها مؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية وتمحور حديثه حول شقين: **الشق الاول** المساهمات المقدمة لشعب لبنان، **والشق الثاني** هو ما بعد كارثة مرفأ بيروت، وأكد المدير العام لمنظمة العمل العربية ان الشعب اللبناني يحتاج الآن إلى مساهمات مادية وعينية، وتقدم بمقترح أن يتم تخصيص مبلغ ثابت يوزع على مؤسسات العمل العربي المشترك و بقرار موافقة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يلزم جميع مؤسسات العمل العربي المشترك أن تساهم بمبلغ محدد لدعم لبنان، ومن يريد أن يزيد عن هذا المبلغ يستطيع أن يزيد، وبالتالي نستطيع التحرك من خلال هذا المبلغ المجمع من مؤسسات العمل العربي المشترك، كما اقترح «**المطيري**» أن تصل المساعدات أولاً إلى الصليب الأحمر اللبناني والهلال الأحمر اللبناني، حيث أنهم الجهة الوحيدة التي على دراية بكل ما يحتاجه شعب لبنان المنكوب، وأوضح ان منظمة العمل العربية تقوم بالاتصال بأطراف الإنتاج لديها الموجودة في لبنان، والمتمثلة في وزارة العمل اللبنانية واتحاد العمال اللبناني وأصحاب العمل، كما اقترح تشكيل وفد مصغر لزيارة لبنان للوقوف على أرض الواقع ومعرفة الاحتياجات الضرورية، وفي ختام مداخلته أوضح أن هدف الاجتماع هو توحيد الجهود المبعثرة في إطار منظومة جامعة الدول العربية وأكد على دعم منظمة العمل العربية للجمهورية اللبنانية وشعبها الشقيق وتمنى أن يحقق الاجتماع ما نصبو إليه لدعم الشعب اللبناني الشقيق .

وبعد الإستماع إلى مرئيات ومقترحات **معالي المدراء العامين ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة** في التعامل مع الازمة، في ضوء المستجدات الناتجة عن هذه الكارثة التي ألمت بالجمهورية اللبنانية تقرر فتح حساب مصرفي بالامانة العامة لجامعة الدول العربية لدعم وإغاثة والتضامن مع الشعب اللبناني يُمول من المصارف ومؤسسات التمويل العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، و تشكيل لجنة من المنظمات العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية المشترك لزيارة مناطق التفجير في مرفأ بيروت وتقديم الدعم إلى لبنان للوقوف على أرض الواقع ومعرفة الاحتياجات الحقيقية، وتخصيص مبلغ ثابت يوزع على مؤسسات العمل العربي المشترك وبقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يلزم جميع مؤسسات العمل العربي المشترك أن تساهم بمبلغ محدد لدعم الجمهورية اللبنانية.

كما طالبت التوصيات تنظيم تظاهرة تجميع تبرعات تحت إشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تخصص لشعب لبنان ويتم الإعلان عنها والترويج لها من قبل الأمانة العامة للجامعة لحشد كل القوى من مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك ومؤسسات التمويل ومؤسسات المجتمع المدني بما يكفل تجميع أكبر قدر ممكن من المساهمات لدعم الجمهورية اللبنانية.

المطيرى: الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن والسبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية

على هامش رئاسة اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية لمجموعة تواصل العمال (L20) بمجموعة دول العشرين (G20)، شارك معالي السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية يوم الثلاثاء الموافق 28/7/ 2020 في ندوة عربية افتراضية بعنوان (**آليات الحماية الاجتماعية أثناء الأزمات**) قدم سعادته فيها مداخلة عن "**دور المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز المعايير الدولية لمواكبة الأحداث**" أكد فيها على أهمية إدراج الحماية الإجتماعية ضمن أولويات السياسات العامة في الدول العربية لأن الأزمة طالت معظم القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات الهشة والفئات الأكثر تعرضاً للخطر، كالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والقطاع غير المنظم ومشاريع الأسر المنتجة كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة .

نوه «**المطيري**» في مداخلته على أن هذه الجائحة أعادت إلى الواجهه أهمية إرساء النهج القائم على الحماية الإجتماعية، وأكدت مجدداً أن الحكومات هي خط الدفاع الأول لحماية مواطنيها في حالات الأزمات والجائحات، مثمناً عالياً البرامج التحفيزية والداعمة التي اتخذتها الحكومات العربية للتخفيف من تبعات الجائحة الإقتصادية والإجتماعية.

كما أكد معالي **المدير العام لمنظمة العمل العربية** بأن العدالة الإجتماعية تعتبر هدفاً أساسياً من الأهداف التي نص عليها الميثاق العربي للعمل والحماية الإجتماعية هي حق لكل مواطن والسبيل لتحقيق العدالة الإجتماعية وضمان شروط وظروف أفضل للعمل، وفق ما نص عليه دستور منظمة العمل العربية .

تضمنت الندوة مناقشة عدد من المحاور تمثلت في تقديم كلمة ترحيبية قدمها رئيس مجموعة تواصل العمال رئيس اللجنة الوطنية بالمملكة المهندس **ناصر بن عبدالعزيز الجريد**، تلتها مداخلة لوكيل وزارة الموارد البشرية بالمملكة حول الدور التشريعي للحكومات في رسم سياسات الحماية الاجتماعية أثناء الأزمات.

وتضمنت الجلسة الختامية لأعمال الندوة مداخلات لممثلي مجموعات التواصل بمجموعة العشرين وعدد من الاتحادات العمالية العربية لاستعراض مساهماتها في تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية أثناء أزمة تفشي جائحة كورونا.

أنشطة منظمة العمل العربية
2020

المملكة الأردنية الهاشمية تستضيف الدورة الثامنة عشر للجنة شؤون عمل المرأة العربية

برعاية كريمة من دولة السيد **فيصل عاكف الفايز** رئيس مجلس الأعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية عقدت منظمة العمل العربية اجتماعات الدورة الثامنة عشر للجنة شؤون عمل المرأة العربية خلال الفترة 19 – 20 فبراير 2020.

تم إفتتاح اجتماع اللجنة في يوم الأربعاء الموافق 19 فبراير 2020 بعرض فيلم توثيقي حول لجنة شؤون عمل المرأة العربية وأبرز أنشطتها وانجازاتها خلال الفترة (2001 – 2020) ، ثم ألقت الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية سعادة النائبة/ **مايسة عطوة** كلمة أكدت فيها على المنهج الذي سارت عليه اللجنة خلال فترة ولايتها 2018 – 2020 والذي يؤكد

على ضرورة العمل على تمكين المرأة باعتباره قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة، وذلك من خلال معالجة المعوقات التي تقف حائلا أمام المساهمة الفعالة للمرأة في تنمية مجتمعها واتخاذ الآليات اللازمة لتفعيل دورها ودمجها في أسواق العمل وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات، وتوجهت بالشكر إلى سعادة المدير العام على الدعم الذي قدمه للجنة وتنفيذ توصياتها المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة

ثم ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** كلمة أكد فيها على اهمية انعقاد هذه الدورة للجنة شؤون عمل المرأة العربية لا سيما أنها تأتي بعد إطلاق «**الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030**» خلال أعمال منتدى المرأة العربية العاملة الذي عقد بالقاهرة في نوفمبر الماضي والتي تمثل خارطة طريق لتعزيز مشاركة المرأة في كافة البرامج التنموية، حيث جاءت هذه الاستراتيجية مواكبة للتوجهات الاقليمية والدولية الساعية إلى تحقيق هدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير

العمل اللائق للجميع الذي يقع في قلب عملية التنمية، كما جاءت أيضاً متسقة مع رؤية منظمة العمل العربية التي تقوم على الارتباط العميق بين التنمية والتشغيل وإيمانها بأن التنمية ترتكز في مضمونها على حشد الطاقات البشرية من منطلق يراعي النوع الاجتماعي ويكرس لمبدأ التكافؤ بين الجنسين .

رحب دولة السيد / **فيصل عاكف الفايز** - رئيس مجلس الأعيان الأردني - راعي الإجتماع، في كلمته التي ألقتها نيابة عنه معالي العين **رابحة الدباس** رئيسة لجنة المرأة بمجلس الاعيان بالحضور وقدم الشكر لمنظمة العمل العربية على عقد هذا الاجتماع على أرض المملكة الاردنية الهاشمية ما يعزز دور المرأة العربية وأكدت معالي العين على أن المرأة الاردنية استطاعت أن تحتل المواقع الأمامية وتتولى المناصب القيادية في كافة المجالات بفضل الرعاية السامية للقيادة الأردنية التي عملت على مراجعة التشريعات والقوانين باستمرار بما يصون حقوقها ويلغي كافة أشكال التمييز ضدها ويعمل على تعزيز دورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع أي تقدم دون إتاحة الفرصة الكاملة لمشاركتها في كافة المجالات .

اعتمدت اللجنة في بداية إجتماعها جدول أعمالها، وبعد المناقشة وتبادل الآراء توصلت إلى قرارات وتوصيات شملت تثمين جهود منظمة

العمل العربية في عقد المنتدى العربي للمرأة العاملة والمعرض المصاحب له والتمني عليها استمرار عقد المعارض النسوية دعماً لرائدات الأعمال وصاحبات الحرف في الدول العربية، دعوة السيدات عضوات اللجنة إلى تزويد مكتب العمل العربي بالمبادرات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دولهن تمهيداً لعقد اجتماع خبراء لإعداد مشروع الاستراتيجية العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما أكدت التوصيات على تعميم الاستراتيجية على أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية مع التوصية بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية بشؤون عمل المرأة في الدول العربية لضمان تنفيذ ماورد فيها من سياسات وإجراءات وتكليف السيدات عضوات اللجنة بموافاة مكتب العمل العربي بتقارير وطنية حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية،كما دعت التوصيات منظمة العمل العربية على وضع بند دائم على جدول أعمال لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورة انعقادها لمتابعة تنفيذ أهداف الاستراتيجية وتقديم تقرير دوري للجنة كل سنتين يعرض على المؤتمر العام.

كما أكدت التوصيات تفعيل دور الإعلام ووسائل الاتصال الحديث في الترويج لثقافة المساواة ومكافحة التمييز وتغيير الصورة النمطية للمرأة والتوعية بدورها الهام في عملية التنمية، ورفع وعي المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها وقدراتها من خلال برامج تدريبية لبناء القدرات الذاتية وتنمية مهارات القيادة، لتشجيعها على المشاركة في صنع القرار، كما أكدت على أهمية تعزيز مشاركة النساء في التنظيمات النقابية من خلال عقد دورة تدريبية قومية أو سلسلة من الدورات التدريبية القطرية من طرف منظمة العمل العربية، حول أساسيات العمل النقابي لصالح لجان المرأة بالمنظمات النقابية العربية.

لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية تؤكد على تعزيز الحوار الإجتماعي

عقدت لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية إجتماعها للدورة "39" الذي يعقد كل عام وذلك يوم الجمعة الموافق 2020/2/28، استعرضت فيه تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي،بحضور معالي السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية.

بدأ الاجتماع بالترحيب بأعضاء اللجنة من قبل سعادة السيد **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، مؤكداً على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة في تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتعزيز دور الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج وفقاً لمبدأ الثلاثية التي ترتكز عليها منظمة العمل العربية لتقريب وجهات النظر وإيجاد المناخ المناسب لعلاقات العمل الناجحة التي تشكل احد أهم روافد جذب الاستثمار لإيجاد فرص العمل اللائق أمام الباحثين عنها أو الوافدين الجدد إلى أسواق العمل لا سيما الشباب، كما أكد المدير العام على أهمية تكريس الثقافة العمالية النقابية ونشرها وتعزيز الشراكة والتكامل بين الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني تحقيقاً للعدالة والسلم الاجتماعيين والحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم وبما يدعم ركائز التنمية العادلة، وتمنى للجنة التوفيق في أعمالها.

وإستناداً لنص العمل بلجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية، أستأنفت اللجنة أعمالها بانتخاب النائب **جبالي المراغي** (جمهورية مصر العربية) رئيساً، والسيد المهندس **علي صبيح** (جمهورية العراق) نائباً للرئيس، والسيد / **إسلام سناء** (منظمة العمل العربية) مقرراً.

في ضوء الحوار والمناقشات التي سادت اللجنة خلال دورة إنعقادها توصلت إلى:

التأكيد على أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة باعتباره وسيلة وأداة فعالة للتشاور وتعزيز التماسك الاجتماعي وركيزة للتفاهم حول مختلف القضايا والمصالح المشتركة وتكريس ثقافة الحوار بكل أشكاله ومستوياته،و دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقيتين العربيتين رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية للتصديق عليهما، والتأكيد على إعداد برامج تثقيفية وقانونية ونقابية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة لزيادة وعي العامل نحو زيادة الإنتاجية ورفع قدرات التنافسية في أسواق العمل.

كما أكدت اللجنة في إجتماعها على حق المرأة في المشاركة الفاعلة في التنظيم النقابي والحياة الإجتماعية والسياسية باعتباره حق أساسي كفاءته لها مواثيق حقوق الإنسان ومعايير العمل العربية والدولية .

كما وجهت اللجنة في إجتماعها توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده ولأسرة مكتب العمل العربي خلال هذا العام من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الثلاثة ودعم وصيانة الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي، مثمنة جهود المنظمة في تعزيز الثقافة النقابية العمالية من خلال عقد دورات وندوات لاعداد قواعد نقابية مثقفة وقادرة على الحوار الإيجابي الذي يوازن بين مصالح جميع الأطراف ويحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي .

مجلس إدارة منظمة العمل العربية يؤكد على دعم الصندوق الفلسطيني مالياً وعينياً ويرفض صفقة القرن

عقدت منظمة العمل العربية الدورة (92) لمجلس الادارة خلال الفترة 29 فبراير – 1 مارس/ شباط 2020، حيث افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي السيدة مريم عقيل السيد هاشم العقيل – وزير الشؤون الإجتماعية ووزير دولة للشؤون الإقتصادية بدولة الكويت – رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية، أعمال الدورة.

وقد ألقى سعادة السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة فى الجلسة الافتتاحية رحب فيها بأعضاء مجلس إدارة المنظمة، مقدماً الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، لتلبيتهم الدعوة للمشاركة في فعاليات الدورة العادية "92" لمجلس الإدارة، متمنياً للجميع طيب الإقامة ومشاركة مثمرة وفاعلة تسهم في إثراء المناقشات والملاحظات الهادفة حيال المسائل المطروحة على جدول الأعمال.

كما أكد «**المطيري**» في كلمته على أهمية جدول أعمال هذه الدورة حيث أنه حافل بالعديد من المسائل والموضوعات الهامة ذات الصلة بأنشطة المنظمة وأهدافها، والتي تدور في مجملها حول قضايا العمل والعمال في الوطن العربي وعلى اعتبار أن معظم المسائل المطروحة على جدول الأعمال لها صلة مباشرة بأعمال المؤتمر في دورته "47" التي ستعقد خلال الفترة من 30 مارس إلى 6 إبريل بدعوة من سلطنة عمان بإذن الله، والتي تمر عبر المجلس الموقر مشفوعة بالتوصيات والآراء القيمة .

وتطرق سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية** في كلمته لما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق منذ سنوات طويلة من هجمة شرسة من قبل الكيان الصهيوني لإجهاض حلمه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، من خلال زيادة عمليات التهويد وإقامة المستوطنات التي تتصاعد كل يوم، حتى وصلت إلى الإعلان مؤخراً عن (صفقة القرن) على مرأى ومسمع من العالم أجمع في سابقة خطيرة، والتي يراد منها الإجهاز على ما تبقى من مقومات الدولة الفلسطينية، بما تمثله هذه الصفقة من اعتراف علني وبشكل رسمي ومن أكبر قوة في العالم بسقوط حل الدولتين، في تحد سافر وصارخ لما تقضي به كافة المواثيق والأعراف والقوانين الدولية، وفي ظل استنكار عالمي دولي واسع، مناشداً كافة الأشقاء فى البلدان العربية بمواجهة هذا الإعلان بكل حزم وقوة، وإفشال هذا المخطط، وفضحه، ومنع تنفيذه، ورفضه شكلا وموضوعا، حتى يتحقق النصر للشعب الفلسطيني الشقيق.

ومن جانبها ألقت معالي السيدة **مريم عقيل** –رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية كلمة رحبت من خلالها بالسادة الحضور وشكرت فيها أعضاء مجلس الإدارة على منحها الثقة بإنتخابها لمدة سنتين متتاليتين لترأس أعمال المجلس مما عاد عليها بالكثير من الخبرات والتجارب خاصة في ظل العمل مع كوكبة من الأساتذة

اعضاء المجلس الذين كانوا نعم العون وخير السند...

مؤكدة على أهمية هذه الدورة حيث ستناقش العديد من المواضيع الهامة والحيوية يأتي في مقدمتها متابعة تنفيذ قرارات الدورة 91 لمجلس الادارة واستعراض تقرير عن اوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة وخطة المنظمة وموازنتها لعامي 2021 – 2022 كذلك مناقشة مذكرة المدير العام حول الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي بجنيف 2020 ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة في دورته العادية 105 وأنشطة المنظمة بين دورتي المجلس إضافة إلى استعراض تقارير بعض اللجان النظامية وغيرها من الموضوعات والقضايا الهامة الأخرى ذات الصلة بقضايا العمل والعمال في الوطن العربي راجية أن تنال حقها من النقاش وإبداء الملاحظات وأن يتم اثراؤها بالآراء والأفكار القيمة والتي ستسهم في التوصل إلى صياغة قرارات فاعلة بشأنها وبما يضمن ان تكون نتائجها ملموسة للمواطن العربي في كل مكان.

كما أكدت معالي « **مريم العقيل**» رئيس مجلس الإدارة في كلمتها على حرص مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدائم على متابعة القضية الفلسطينية للتذكير بعدالتها وبالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وجعلها حية على الدوام أمام المحافل الاقليمية والدولية باعتبارها قضية العرب المركزية الأولى خاصة في ظل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من ممارسات تعسفية عنصرية وإجرامية من قبل سلطات الاحتلال الغاشمة ومن أمثلتها التدمير المنظم للمنشآت المدنية والبنية التحتية وسياسة الإلحاق الاقتصادي وتقطيع أوصال الضفة الغربية وعمليات الاستيطان ومصادرة الاراضي ومصادرة المياه فضلا عن أشكال التطهير العرقي والتهجير والاختفاء القسري والاعتقال والقتل خارج القانون والتي لم تتوقف، وتحدث بشكل يومي أمام أسماع وأنظار المجتمع الدولي

وذلك في تحد صارخ وفج لكافة الاتفاقيات والمواثيق والاعراف والقوانين الانسانية والدولية... يحدث كل هذا ثم نفاجئ بالاعلان المشؤوم عن ما أسموه صفقة القرن التي جاءت لتقضي على البقية الباقية من حقوق الشعب الفلسطيني في تنكر واضح للقانون الدولي ومبادئه المستقرة (**مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ حق عودة اللاجئين**) ونزع السيادة الفلسطينية عن القدس وحرمان ما يزيد عن 9 ملايين فلسطيني ما بين نازح ولاجىء من حق العودة إلى ديارهم وهي صفقة تكرس الاحتلال وتتحدى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عدم الاعتراف بالاستيطان وتأكيد حق العودة كما انها تحرم الفلسطينيين من حق المقاومة لأنها تخلط بين انشطة الإرهاب ومفهوم حق مقاومة الاحتلال لذلك نأمل أن نوحد الصف لبناء مواقف واضحة وموحدة لرفض هذه الصفقة .

عرفاناً من مكتب العمل العربي بالدور البارز الذي قام به رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة 2018 – 2020 وتقديراً لجهودهم وإسهاماتهم المتميزة في أعمال المجلس، قام سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية** بتقديم دروع تكريم لهم،وهو تقليد حسن ودلالة حضارية لتكريم من أخلصوا وتفانوا في عملهم لخدمة منظمتنا القومية، كما تم تقديم دروع تكريم إلى ممثلي الجهات المراقبة تقديراً لجهودهم ومشاركتهم الإيجابية في إجتماعات المجلس .

مجلس إدارة منظمة العمل العربية
الدورة الثانية والتسعون
القاهرة / جمهورية مصر العربية
29 فبراير / شباط - ١ مارس / آذار 2020

المطيري، يؤكد سعي المنظمة الدائم الى تقديم البرامج والدعم الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة

استجابة لطلب الوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ونزولاً على رغبة أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية جيبوتي، في تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفر برامج التدريب المناسبة لهم في سبيل إدماجهم في مجتمعاتهم وتوفير فرص العمل اللائق لهم، افتتح السيد/ **دعاله محمود** المدير العام للوكالة الوطنية للإشخاص ذوي الإعاقة أعمال الدورتين التدريبيتين «تعزيز مهارات المساعدين الاجتماعيين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة» و « تعزيز مهارات المعلمين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة» اللتين نظمتهما منظمة العمل العربية بالاشتراك مع المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس وبالتعاون مع الوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بجمهورية جيبوتي واستهدفتا (55) مشاركاً من الكوادر الوطنية في مجال الإعاقة وذلك خلال الفترة من (3 – 5 مارس / آذار 2020) بالعاصمة جيبوتي، بحضور المستشار / **عثمان مصطفى** نيابة عن معالي وزير العمل المكلف بالإصلاح الإداري، والسيد / **إدريس مؤمن** نيابة عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، والسيد/ **رابح مقديش** مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس والسيد/ **إسلام سناء** المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية وممثل منظمة العمل العربية والسادة الخبراء والسادة المشاركين.

أوضح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية في حفل الإفتتاح من خلال كلمة، ألقاها نيابة عنه السيد/ **إسلام سناء**– المشرف على إدارة الحماية الإجتماعية، إلى أن عقد هاتين الدورتين التدريبيتين لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة يعكس مدى الاهتمام بتعليم وتدريب المعاقين لاستثمار ما يملكونه من مهارات وقدرات والتأهيل المستمر لإدماجهم في مجتمعاتهم وصولاً إلى توفير فرص العمل اللائق بهم، كما أكد على إيلاء منظمة العمل العربية اهتماماً خاصاً بالمعاقين إيمانا بدورهم في بناء مجتمعاتهم، وذلك من خلال تقديم كافة الخدمات التأهيلية والتدريبية لمختلف

فئات الإعاقة لتمكينها من الاندماج في المجتمع، وذلك في إطار سعيها الدائم نحو تحقيق أهدافها في إقرار السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، واستثمار طاقات ذوى الإعاقة بما يتناسب مع قدراتهم ويضمن مساهمتهم في تحقيق التنمية المستدامة منوهاً إلى أن التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات أوجدت فرصاً لا حدود لها لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة وأزالت الكثير من العوائق أمام انخراطهم وتفاعلهم مع المجتمع بشكل عام، مؤكداً سعي المنظمة الدائم إلى تقديم البرامج والدعم الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة والجهات ذوي الاختصاص للمساهمة في تطوير القدرات للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الإمكانيات المتاحة.

هذا وقد رحب السيد / **دعاله محمود** – المدير العام للوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بوفد منظمة العمل العربية والسادة الخبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني، متقدماً بجزيل الشكر لسعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية لاستجابته السريعة في عقد هاتين الدورتين الأمر الذي يعكس أهمية الدور الذي تقوم به المنظمة لصالح شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة مشيداً بدور المنظمة في تكريس حق الانسان المعاق في الحياة ومشاركته في تنمية مجتمعه وأشار إلى أهمية الموضوعات المطروحة في الدورتين التدريبيتين واللتان تأتيان في إطار عملي للاستفادة من الخبرات في مجال إدماج المعاقين وتعزيز قدراتهم، ودعا جميع المشاركين إلى الاستفادة القصوى من هاتين الدورتين لأهميتهما الكبيرة.

كما ألقى السيد / **إدريس مؤمن** نيابة عن وزير التربية الوطنية والتكوين المهني كلمة أوضح أهمية التأكيد على خصوصية الأشخاص المعاقين وضرورة تعليمهم وتدريبهم بالشكل الملائم لإدماجهم في سوق العمل ليكونوا منتجين، ووجه الشكر إلى منظمة العمل العربية لعقدها هاتين الدورتين في ظل الأوضاع والتطورات الراهنة التي يمر بها العالم.

وقد استهدفت الدورة التدريبية الأولي حول « تعزيز مهارات المساعدين الاجتماعيين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة» تدريب (25) مشاركاً من مختلف الجهات والوزارات التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تضمنت الدورة المحاور التالية:

- تعريف العملية الاتصالية وتوصيف لأنواع الإعاقات.
- المهارات والكفاءات المهنية لضمان نجاح العملية الاتصالية.
- تقنيات المحادثات الفردية مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تنشيط حصص الإعلام الجماعي حول البرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- سيكولوجية الاتصال والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم وتطوير عمل المساعدين الاجتماعيين في الاحاطة والمرافقة لذوي الإعاقة.
- تحديد الخطوط العريضة لخطة عمل تهدف إلى تطوير الاتصال مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- في حين استهدفت الدورة التدريبية الثانية حول «تعزيز مهارات المعلمين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة» تدريب (30) مشاركا من خلال الموضوعات التالية:
- الوضعيات الستة لطالب الخدمة «الخصوصيات وطريقة المعالجة».
- سبل تواصل المعلمين لمعالجة انتظارات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- لغة التواصل (وفق الحالة الذهنية والجسدية لطالب الخدمة).
- تصنيف طالب الخدمة حسب التشخيص أو تحديد الطلب.
- التشخيص المعمق لطلب التشخيص ذوي الإعاقة وتحليل الطلب.
- تقنيات المرافقة للشخص ذوي الإعاقة.
- تحديد واحتياجات المدرب من التكوين لتطوير كفاءته في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتخلل العروض في الدورتين مجموعات عمل بهدف دعم القدرات للمتدربين للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم تقييم لأعمال الدورتين حيث أشاد كافة المشاركين والمتدربين بالبرنامج التدريبي سواء من حيث موضوعاته المتميزة أو تنظيمه.

وقد شهد حفل الاختتام حضور معالي السيد/ **عثمان إبراهيم روبله** – وزير العمل المكلف بالإصلاح الإداري، ومعالي السيد/ **محمد ورسمه ديريه** – وزير الصحة ومعالي السيد / **مصطفى محمود** – وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، بالإضافة إلى الكاتبة العامة لوزيرة الشؤون الاجتماعية والتضامن والمدير العام للوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ومدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

حيث وجهوا جميعاً في كلماتهم الشكر والتقدير لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية على هذه المبادرة الفريدة من نوعها في جيبوتي، وأشادوا بالدور الذي تقوم به المنظمة في سبيل دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في جمهورية جيبوتي وقد طلب معالي الوزير **عثمان روبلة** نقل عبارات الشكر والتقدير لمعالي المدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المقدرة في دعم أطراف الإنتاج في جمهورية جيبوتي من خلال هذه الأنشطة النوعية والمتميزة التي تعقدها المنظمة على أرض جيبوتي.

وخلال كلمة الاختتام تم نقل تحيات سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى السادة الحضور والمشاركين مؤكدين على أن عقد هذه الدورات التدريبية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وهذا الحضور الوزاري المميز يعكس مدى اهتمام حكومة جمهورية جيبوتي بالشخص المعاق والحرص على تعليمه وتدريبه وتأهيله مما يساعد على إدماجه في سوق العمل من خلال فرص عمل منتجة تتناسب مع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارهم أصحاب همم عالية وطاقات متدفقة يجب العمل على استثمارها والاستفادة منها . كما تم إلقاء الضوء على الجهود التي بذلتها منظمة العمل العربية في مجال تأهيل وتشغيل المعاقين.

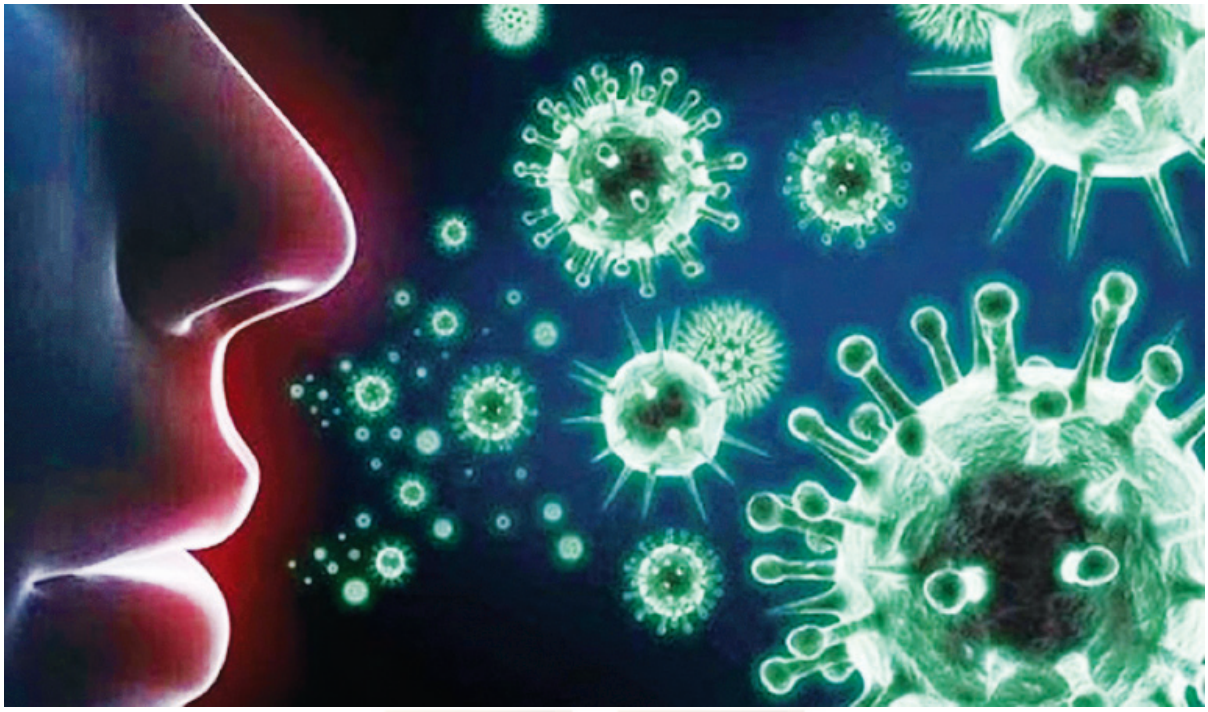

في أواخر عام 2019 ظهر فيروس كورونا المُستجد (COVID-19) في مُقاطعة ووهان بالصين. وقد أخذ هذا الفيروس في الانتشار إلى أن أعلن من جانب مُنظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من مارس لعام 2020 تصنيف الفيروس على أنه جائحة عالمية. وقد كشفت الإحصاءات المُتتالية عن الارتفاع الحاد في مُعدَّلات الإصابة، وما صاحبها من مُعدَّلات وفيات مرتفعة نسبيًا، إلى أن أخذ الكثير من دول العالم بمبدأ الحيطة والحذر مُعلنةً عن بداية عصرٍ جديدٍ عنوانه "التباعد الاجتماعي". إذ أعلنت الكثير من دول العالم عن إجراءاتٍ من شأنها تجميد كافة أشكال النشاط الاقتصادي في كافة مظاهره – تقريبًا وهو ما أوجد – ولأول مرة في التاريخ الإنساني – حالة من الجمود والسكون، والتي لم تستطيع أعتى الحروب العالمية إيصال العالم إلى تلك الحالة من قَبل.

وبناءً على المسؤولية المُلقاة على عاتق مُنظمة العمل العربية كونها المُنظمة العربية القومية المعنية بشأن منظومة أسواق العمل العربية، فقد سعت المنظمة منذ بداية الأزمة إلى دعم الحكومات، وتعزيز قدرة أصحاب العمل على الصمود، وتمكين العمال من الحفاظ على مكتسباتهم، وحث أطراف الإنتاج على تحقيق الإمتثال لأحكام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية خلال هذه الجائحة، فأصدرت عدة وثائق وتقارير ترصد الواقع الراهن الذي فرضته الجائحة وسبل الاستجابة والتأهب لها، كما نفذت العديد من الندوات التفاعلية بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية وعدد من المنظمات العربية والاقليمية والدولية ذات الصلة.

أساسيات وتقنيات العمل عن بعد

عقدت منظمة العمل العربية «إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي» يوم الخميس الموافق 11 يونيو 2020 الويبينار الأول أساسيات وتقنيات العمل عن بعد 2020 ، من خلال المنصة الإلكترونية «ZOOM»، ضمن سلسلة الحلقات النقاشية المرئية التى نظمتها منظمة العمل العربية بهدف بناء القدرات العربية التقنية والإستراتيجية لمواجهة بعض التحديات التي فرضتها علينا جائحة كوفيد ـ 19.

شارك في فعاليات هذا الويبينار ما يقرب من «230» مشارك من ممثلي منظمات العمال وأصحاب الأعمال ووزارات العمل العربية في «19» دولة عربية : موريتانيا ـ تونس ـ الجزائر ـ لبنان ـ الأردن ـ السعودية ـ المغرب ـ السودان ـ مصر ـ الامارات ـ الكويت ـ فلسطين ـ سلطنة عمان ـ البحرين ـ قطر ـ العراق ـ الصومال ـ ليبيا ـ الجزائر، كذلك عدد من ممثلي بعض المنظمات العربية والإقليمية والدولية : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «الأكساد»ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية ـ الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ـ المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ إتحاد إذاعات الدول العربية ـ الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

افتتح فعاليات الويبينار الأول سعادة السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، بكلمة رحب في بدايتها بكافة السيدات والسادة المشاركين متمنياً للجميع وكافة الشعوب العربية أن يحفظهم الله من كل شر وأن يمتعهم جميعاً بموفور الصحة والسعادة .

مشيراً إلى أننا نعيش جميعاً خلال الأشهر الحالية تحديات كبيرة في مواجهة فيروس كورونا هذا الوباء اللعين الذي عجز العالم أجمع على التغلب عليه حتى الآن ولا يخفى على الجميع حجم التحديات التى فرضتها علينا هذه الجائحة والتي مازلنا نعيش وسنعيش آثارها السلبية لسنوات قادمة خاصة على أسواق العمل فهناك ملايين تم تسريحهم من أعمالهم وتراجع فى مؤشرات النمو الإقتصادى العالمي وأنهيار وتراجع أسعار النفط وشلل وتوقف حركة السياحة العالمية وانهيار القطاع الصناعي

نتيجة التوقف الكلي والجزئي وغيرها من المؤشرات التي تعكس صعوبة المرحلة القادمة على شعوبنا وبلداننا جميعاً.

كما أشار إلى أن منظمة العمل العربية ومنذ بداية هذه الجائحة تعقد إجتماعاً مفتوحاً على مدار الساعة لرصد الاثار السلبية لهذه الجائحة على أسواق العمل العربية ووضع التنبؤات والمقترحات للتصدي لبعض هذه الآثار حيث قامت المنظمة بإصدار التقرير الأول فى هذا الشأن بعنوان تداعيات جائحة كوفيد - 19 على أسواق العمل العربية كذلك عدد من التقارير فى مجال الحماية الإجتماعية والصحة والسلامة المهنية وتم إدراجها على موقع المنظمة . كذلك تقوم المنظمة بتنظيم سلسلة من الحلقات النقاشية المرئية للتواصل مع أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية.

ناقش الويبينار محاورهامة تضمنت **مفهوم العمل عن بُعد وأنماطه، التغيُّر الإستراتيجي في أساليب الإدارة، أساسيات العمل عن بُعد وقواعده الحاكمة، ماذا نحتاج في العمل عن بُعد؟ نظرة على أهم التطبيقات اللازمة للعمل عن بُعد، مُستقبل العمل والوظائف في العقد القادم**، حيث قام الدكتور / **محمد رمضان** المحاضر بالجامعة البريطانية بالقاهرة، مستشار الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية، خبير البنك الدولي لأنظمة دعم القرار بشرح موسع لهذه المحاور التي صدر عنها عدد من النتائج تأتي أهمها:

- التعريف بالتحول الرقمي على أنه إستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة،والسريعة والمتغيرة بصفة دائمة لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل.
- التعريف بالعمل عن بعد.
- إرتفاع نسبة مساهمة الإقتصاد الرقمي من الناتج القومي الإجمالي .
- الدعوة إلى تغيير نمط الإدارة إلى الإدارة بالأهداف.
- نشر أساسيات العمل عن بعد.
- أهمية التعريف بركائز العمل عن بعد .
- أن مستقبل العمل يجب أن يتضمن الإستثمار طويل الأمد في البنية التحتية، والبنية المعلوماتية، وعلوم البيانات، والتحول الرقمي.

وقام السيد المستشار / **عماد شريف** مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي ممثلاً عن منظمة العمل العربية برئاسة فعاليات هذا الويبينار .

إستئناف العمل أثناء جائحة كوفيد - 19

إحصائيات المشاركة

في تاريخ 22 يونيو – حزيران 2020، عقدت منظمة العمل العربية « إدارة الحماية الإجتماعية بالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ندوة تفاعلية حول» إستئناف العمل أثناء جائحة كوفيد – 19، بمشاركة 127 ممثلاً عن أطراف الإنتاج الثلاث والمنظمات العربية والاقليمية والدولية والجهات المعنية، يمثلون 86 جهة مشاركة في 20 دولة عربية.

افتتح سعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الندوة التفاعلية «استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد19-» من خلال كلمة ترحيبية موجهة لأصحاب السعادة والسادة والسيدات المشاركين، ممثلي أطراف الإنتاج والمنظمات العربية المتخصصة والاقليمية والدولية والجهات ذات الصلة.

ونوه سعادته في كلمته إلى تأثر معظم القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي بتبعات أزمة فيروس كورونا الصحية، مما استدعى استجابة سريعة ومنسقة بين أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية لمواجهة الجائحة وإنقاذ الأرواح. هذا وثمّن عالياً البرامج التحفيزية والداعمة التي اتخذتها الحكومات العربية للتخفيف من تبعات الجائحة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التدابير الاحترازية التي فرضتها على أفراد المجتمع وأماكن العمل لضمان بيئة عمل آمنة وصحية لجميع العاملين في الصفوف الأمامية منذ بدء الجائحة، والعائدين إلى مقرات أعمالهم حالياً، ودعا إلى العمل الجاد لتحقيق أقصى إلتزام بالتدابير الوقائية المفروضة خلال هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة من رفع قيود الإغلاق التدريجي؛ لتحريك عجلة الإنتاج لحين التوصل إلى لقاح فعال ضد هذا الفيروس. هذا وأوضح سعادته سعي منظمة العمل العربية إلى دعم الحكومات، وتعزيز قدرة أصحاب العمل على الصمود، وتمكين العمال من مواجهة أية أزمة صحية طارئة أخرى، وخاصة في المرحلة القادمة من خلال العمل مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين في الدول العربية، على عدة محاور فرضتها تداعيات جائحة كورونا ومنها:

- تعزيز النظم الصحية العربية، والتي أثبتت أهميتها في مواجهة الجائحة.
- إيجاد آليات دعم ومساندة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- تطوير الأنظمة التعليمية المهنية والتدريبية والبنية التحتية التكنولوجية.
- توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين في القطاعات الهشة والقطاع غير المنظم.

وفي ختام كلمته شدد "**المطيري**" على ضرورة تضافر كافة الجهود والتعاون والتنسيق المستمر خلال الأزمات الطارئة؛ للتخفيف من تداعياتها اجتماعياً واقتصادياً لحين التعافي الكامل من هذا الوباء وآثاره إن شاء الله.

هدفت الندوة الى مناقشة التنفيذ الفعال للتدابير الاحترازية خلال مراحل خطة استئناف العمل في الدول العربية، وأهمية التعاون والتنسيق بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال وممثليهم في تعزيز التقدم المحرز؛ بهدف تحسين الاستجابة لكوفيد- 19ومكافحته في هذه الفترة الحاسمة من عودة العمال إلى مكان عملهم من خلال أوراق عمل للسادة الخبراء والمتحدثين حيث قدمت الدكتورة / **رانية رشدية** - القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ورقة عرضاً **استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد - 19**، وقدمت المهندسة **نجاح أبو طافش** مدير مديرية السلامة والصحة المهنية- وزارة العمل/ المملكة الأردنية الهاشمية ورقة حول **الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل وزارة العمل للتصدي لجائحة كوفيد19-**، وقام السيد **يعقوب يوسف محمد** - رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين / مملكة البحرين بتقديم عرض حول **دور الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين في تعزيز صحة وسلامة العاملين أثناء العودة للعمل**، وشرح الدكتور **جهاد أبو العطا**- أستاذ الطب المهني والبيئي- كلية الطب- جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية **كيفية استئناف العمل في الجامعات والمنشآت الصحية**، أما الدكتور/ **لطفي المحجوب** مدير تفقد طب الشغل والسلامة المهنية - وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية التونسية، فقدم عرضاً عن **تجربة الجمهورية التونسية حول تفتيش الصحة والسلامة المهنية في التحقق من امتثال المنشآت**، ثم قدم الدكتور/ **أحمد الشطي** طبيب استشاري في وزارة الصحة ومدير منطقة الأحمدي الصحية - رئيس الرابطة الكويتية للطب المهني/ دولة الكويت تجربة دولة الكويت في مواجهة الكورونا (**صحة وسلامة الأفراد والفريق الطبي والمجتمع**) .

توصلت الندوة بعد عرض اوراق العمل وفتح المناقشات للسادة الحضور إلى عدة توصيات شملت على دعوة منظمة العمل العربية لتبادل البروتوكولات والأدلة الاسترشادية التي قامت الحكومات ووزارات العمل بالدول العربية باعتمادها للعودة للعمل خلال جائحة كورونا، ونشرها لأطراف الانتاج الثلاثة في البلدان العربية لضمان تبادل الخبرات و الاستفادة من التجارب، وتنظيم دورات تكوينية متخصصة عن بعد لصالح مختلف أطراف الإنتاج مستقبلاً .

جلسة تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على التشغيل وأسواق العمل العربية

في اطار الأنشطة والفعاليات التي نفذتها منظمة العمل العربية لدعم جهود أطراف الإنتاج الثلاثة لمواجهة تأثيرات تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) على قطاع العمل والعمال. عقدت **إدارة التنمية البشرية والتشغيل** جلسة عمل بعنوان «**تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على التشغيل وأسواق العمل العربية**»، وذلك يوم الأربعاء الموافق 8 يوليو/ تموز 2020، عبر تطبيق زووم، تناول العرض والتحليل جانباً هاماً من الجوانب التي تأثرت بشدة من تداعيات الجائحة في هذه المرحلة الحرجة، وصولاً إلى عدد من المقترحات والحلول للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة حالياً، وبلورة آليات مستقبلية جديدة تعالج التوترات التي خلفتها الأزمة، وتهيئ أسواق العربية لواقع جديد لمستقبل العمل.

شارك في أعمال جلسة العمل (137) مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية من (16) دولة عربية، و (92) مشاركاً من ممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية والمعنيين والمتخصصين، فضلاً عن عدد من الإعلاميين والمتابعين من ذوي الاختصاص.

افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، أعمال الجلسة بكلمة ترحيبية بالسيدات والسادة ممثلي أطراف الانتاج في الدول العربية والمشاركين والسادة الخبراء والحضور الكريم والمتداخلين، وتمنى معاليه من الله سبحانه أن يزيل هذه الجائحة وتنعم أوطاننا وشعوبنا العربية، بالخير والصحة والسلامة.

وأشار أن هذا النشاط يأتي ضمن سلسلة أنشطة للمنظمة بدأتها خلال الفترة القليلة الماضية، وسيتم استكمال عدة أنشطة أخرى حول تداعيات الأزمة خلال المرحلة القادمة وفق البرنامج المُعد لذلك.

وأكد في كلمته بأن وطننا العربي جزء لا يتجزأ من العالم، وأن هذه الأزمة التي لم يشهد لها مثيل في التاريخ الحديث، تحتاج إلى تضافر وتكاتف جهود أطراف الانتاج الثلاثة على تجاوز تأثيراتها التي عصفت بكل بلدان العالم ووطننا العربي. متمنياً التوفيق لجلسة العمل وللمشاركين لخدمة وطننا العربي.

تضمن جدول أعمال الجلسة محورين رئيسيين:

المحور الأول: « تأثيرات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على أوضاع التشغيل والبطالة.

وقدمه السيد/ **رامي مهداوي** – الخبير العربي في مجال التشغيل دولة فلسطين، الذي تناول بالتحليل

تأثيرات تداعيات كورونا على أوضاع التشغيل والبطالة

على عدد من القطاعات الانتاجية

والخدمية في المنطقة العربية، خاصة قطاعات النفط والسياحة والأسواق المالية، وتحويلات العمال والمغتربين، والتي شهدت انخفاضات في الايرادات بشكل ملحوظ أثرت على اقتصادات الدول، وعرض عدد من السيناريوهات المحتملة لآفاق التشغيل وانعكاساتها على أسواق العمل وفق عدد من التصورات والحلول التي قسمها إلى ثلاثة مراحل وفق ظروف الجائحة وهي بداية الجائحة، وخلال الجائحة، وعند نهاية الجائحة بمشيئة الله.

المحور الثاني: " تأثيرات جاحة كورونا على الموارد البشرية ومستقبل العمل"

وقدمه الدكتور/ **عبدالرحيم محمد أحمد** – الخبير العربي في مجال التدريب/ جمهورية السودان، الذي **تناول تأثيرات هذه الجائحة على الموارد البشرية ومستقبل العمل بالدول العربية خلال المرحلة الحالية والمستقبلية**، واستعرض أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وكيفية تعظيم عوائده لصالح الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والسياسات التي تحكم عمليات وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني، ومدى مساهماتها في تحقيق الأهداف لبناء القدرات البشرية وفقاً للأولويات الحالية والمستقبلية لسوق العمل من المهارات والمهن التنافسية، وأشار إلى أهمية التوسع في نشر سياسة التعليم والتدريب الالكتروني عن بُعد.

بعد العرض والتحليل الذي قدمه السادة الخبراء ومداخلات ومناقشات السادة المشاركين، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات تضمنت العمل علي وضع إطار تعاوني بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لبناء قاعدة متكاملة لمعلومات سوق العمل، و تعزيز الجهود لتشجيع الفئات العمالية للتسجيل فيها، والنظر في استراتيجيات وبرامج التشغيل، لتشمل جميع الفئات، لاسيما التي فقدت وظائفها بسبب ظروف الجائحة، و التأكيد على أهمية الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والأمن الصناعي والرقمي، والعمل على دعم مشاريع ريادة الأعمال وتحفيزها للعمل في هذه القطاعات وتنمية المهارات والقدرات لمواكبة الطفرة العالمية والدخول في مرحلة الاقتصاد الجديد والثورة الصناعية الرابعة، كما أكدت التوصيات على إعادة رسم خريطة الاستثمارات العربية وفق فرص ومقومات الاستثمار المتاحة في الدول العربية، بحيث تأخذ في الاعتبار الأولوية للمشاريع الكبرى ذات الكثافة العمالية الكبيرة، لاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي.

والاستمرار في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بتوفير الدعم المالي المناسب وإتباع سياسات نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة، وتعليق سداد القروض والإعفاء الضريبي، ومساندتها بالاستعانة بها في سلاسل الإنتاج لضمان استمراريتها وتجنبها مخاطر الغلق والانهيار، والعمل على التوسع في برامج التشغيل الممولة حكوميا، خاصة في القطاعات الرئيسية للبنية التحتية، ودعت التوصيات إلى بناء استراتيجيات تعليمية وتدريبية تدعم التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من التطور المعرفي الهائل، لتحسين وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني، لمقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل، وتعزيز دور التوجيه والإرشاد المهني، في التعريف بالأنماط الجديدة للعمل واحتياجات أسواق

العمل المتغيرة من المهن والمهارات، والتركيز على المجالات التي تدعم القطاعات التي كشفت الأزمة وجود نقص بها، مثل القطاع الصحي، أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لدراسة وتقييم الوضع وتبادل المعلومات والخبرات وبحث تجارب الدول في التصدي لتداعيات الجائحة، والعمل على توفير آليات تمويل جديدة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني تدعم الاستثمار في مجال الموارد البشرية وتعظيم عوائدها لصالح الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقام السيد / **مصطفي عبدالستار** المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل ممثلاً عن منظمة العمل العربية برئاسة فعاليات هذه الجلسة .

أثر جائحة كورونا – كوفيد 19 على المرأة العاملة العربية

تأسيساً على أوضاع النساء في المنطقة العربية والتحديات التي يواجهها التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والمتمثلة في ارتفاع نسب البطالة بين النساء عنها بين الذكور وتركز العمالة النسائية في القطاع غير المنظم إضافة إلى تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة بشكل عام، ولطالما كان وضع المرأة هشاً قبل الازمة التي يعاني منها العالم نتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا كوفيد – 19 أضافت الأزمة بدورها العديد من التحديات التي أصبح على المرأة مواجهتها حتى لاتكون هي الخاسر الأكبر في معركة كورونا، على رأس هذه التحديات فقدان الوظائف، حيث تشير التقديرات إلى أن الوظائف المفقودة سيكون النصيب الأكبر منها للنساء بالاضافة إلى ارتفاع معدلات العنف ضد النساء جراء الحجر المنزلي، كذلك زيادة أعمال الرعاية الأسرية غير مدفوعة الأجر، كما وتشير الاحصائيات إلى أن النساء يشكلن 78 % من العاملين في القطاع الصحي والخدمي المرتبط به، كما تشكل الفجوة الرقمية بين الجنسين تحدياً جديداً يحول دون انخراط الكثير من النساء في أنماط التشغيل الجديدة التي اتبعتها العديد من الحكومات والمؤسسات ضمن حزمة الاجراءات الاحترازية للحد من انتشار العدوى، كافة هذه التحديات دعت منظمة العمل العربية « **إدارة الحماية الإجتماعية** » إلى عقد ندوة حول « آثار جائحة كورونا كوفيد – 19 على المرأة العربية العاملة « وذلك يوم الأربعاء الموافق 15 يوليو – تموز 2020 .

شارك في الندوة 130 مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في 19 دولة عربية، وعضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات العربية والدولية المعنية بحقوق المرأة، منظمة المرأة العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

ألقى المستشار / **إسلام سناء** المشرف على ادارة

الحمايـة الاجتماعيـة كلمـة افتتاحية رحب بها بالسـادة الضـيوف، واكـد ان انعقاد النـدوة يأتى في إطار سلسـلة النـدوات التـي تعقدهـا المنظمـة عبر وسـائل التواصـل الالكتروني تنفيذا لتوجيهات سعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية بوضع كافة إمكانيـات المنظمـة لخدمـة الشـركاء الاجتماعيين فيما يتعلق بمسـتجدات وتحديات قضـايا العمل ومناقشـة آثار أزمة كوفيد – 19، واقتراح الحلول ووضـع الرؤى لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

ألقى سـعادة السـيد / **فايز علي المطيري** – المدير العـام لمنظمة العمـل العربية كلمـة أكد فيها علـى إيمان منظمة العمل العربية بدور المرأة المحوري والرئيسـي في تحقيق التنمية وأن القضـاء على التمييز شـرطاً ضـرورياً لتحقيق السـلم والأمن المجتمعي، ومن خلال ما تم رصده من تداعيـات أزمة كورونا (كوفيد – 19) والتي أثرت على أسـواق العمل وما صـاحبها مـن آثار سـلبية في مجالات التشـغيل والتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وتأثير ذلك بشـكل أكبر على بعض الفئات الأكثر هشاشـة وعلى رأسـها النسـاء، يأتي لقاؤنا اليوم الذي يضـم كافة الأطـراف الفاعلـه والمعنية بتعزيز حقوق المـرأة العاملة لمناقشة كيفية التعاطي مع آثار الأزمة على شروط وظروف عمل المرأة العربية وآليات تضمين أبعاد النوع الاجتماعي في خطط الحد من الآثار السلبية لها .

ثم قدمت السيدة / **رانيا فاروق** – رئيس وحدة المرأة تقديماً عن أهداف ومحاور الندوة أشارت فيها إلى ضرورة استثمار الفرص التي قد تتيحها الأزمة في تحسين شروط وظـروف عمل المرأة وفـي إطار التغير السـريع في آليات وأسـاليب وأنماط العمل خلال تداعيـات الأزمة والاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات، أصـبح من الضروري وضع قضية التدريب التقني للنساء ضمن أولويات أطراف الإنتاج خلال المرحلة القادمة وهو ماسيعمل على تخفيض الفجـوة التكنولوجية بين الجنسـين والتـي كانت من أبرز التحديات أمام تنافسية المرأة في سوق العمل .

شـملت النـدوة مناقشـة محورين هامين، حيث قدمت الدكتـورة / **فاديـا كيـوان** – المديـرة العامـة لمنظمـة المرأةالعربيـة محـورًا حول «**أثر الجائحـة على فرص العمـل والنشـاط الاقتصـادي للنسـاء علـى المدى القصير والمتوسط**» وقدمت الدكتورة / **حنان يوسف** عميـد كليـة اللغـة والاعـلام بالاكاديميـة العربيـة للعلوم والتكنولوجيـا والنقـل البحـري المحور الثانـي حول «**دور الاعـلام في دعم قضايا المرأة العاملة في مواجهة آثار أزمة كورونا**».

وبعد المدخلات القيمة من السادة المشاركين والمشاركات توصلت الندوة لمجموعة من التوصيات من أهمها:

- تعزيـز مشـاركة المـرأة فـي لجـان صـياغة البرامج والسياسات المتعلقة بكوفيد – 19 وكذلك إشراكهن في اقتراح التدابير قصيرة وطويلة الأجل لمواجهة الأزمة
- توفير السـبل والآليـات المناسـبة للتعامل مـع العنف القائم على النوع الإجتماعي في أوقات الأزمات
- الاعتـراف بأعمـال الرعاية غير المدفوعـة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الإجتماعية والخدمات الأساسية
- تعزيز دور المرأة في القطاع الزراعي وإعطاء الإهتمام الكافي بالإقتصـاد الريفي وأثر ذلك في تحقيق الأمن الغذائي العربي
- تعزيز البيئة التشـريعية المواكبة لعمل المرأة وتوسـيع مظلـة الحماية الإجتماعية للنسـاء، خاصـة العاملات منهن في القطاع غير المنظم.
- ضـرورة الإهتمام بتمكين المرأة فـي مجال تكنولوجيا المعلومـات في ضـوء ما كشـفت عنه الأزمـة الراهنة من أهميـة كبيرة لهذا المجال في تسـيير الحياة على مستوى التعليم والعمل وإدارة المشروعات الإقتصادية وغيرها.

مراجعة إستراتيجيات الموارد البشرية فى ظل تغير بيئة الأعمال، بعد جائحة كوفيد ـ 19

الويبينار الثاني

مراجعة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل تغير بيئة الأعمال بعد جائحة كوفيد- 19

معالي السيد / فايز علي المطيري

المدير العام
منظمة العمل العربية

الدكتورة / علا عمارة

المحاضر بكلية علوم الإدارة جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب والجامعة الأمريكية بالقاهرة
خبير البنك الدولي

متحدثة

الدكتور/ محمد رمضان

المحاضر بالجامعة البريطانية بالقاهرة ومستشار الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية
خبير البنك الدولي

مُحاوِر

المستشار/عماد شريف

مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
منظمة العمل العربية

رئيس الجلسة

قامت منظمة العمل العربية "**إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي**" بتنظيم الويبينار الثاني حول **مراجعة إستراتيجيات الموارد البشرية فى ظل تغير بيئة الأعمال بعد جائحة كوفيد-19** وذلك يوم الأربعاء الموافق 22 يوليو 2020 من خلال المنصة الالكترونية «ZOOM».

شارك في فعاليات هذا الويبينار مايقرب من «160» مشاركاً من ممثلي منظمات العمال وأصحاب الأعمال ووزارات العمل العربية فى "18" دولة عربية، كذلك عدد من ممثلي بعض المنظمات العربية والإقليمية والدولية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» - الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية - الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب - المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا - المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - إتحاد إذاعات الدول العربية - الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي).

قام معالي السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية بإلقاء كلمة فى افتتاح فعاليات هذا الويبينار رحب فيها بكافة السيدات والسادة المشاركين مشيراً إلى أهمية هذا اللقاء للتباحث ولتبادل الرؤى والأفكار حول موضوع من أهم موضوعات الساعة التي فرضتها علينا جائحة كوفيد - 19 وهو إدارة الموارد البشرية أثناء وبعد هذه الجائحة،فلا شك أن إدارة الموارد البشرية تعتبر ركيزة أية مؤسسة، فهي المحك الأول والأساسي في كُل ما يرتبط بالعنصر البشري، والذي هو أساس ومحور أية عملية اقتصادية إنتاجية أو خدمية. لذا فإن مراجعة استراتيجيات الموارد البشرية في ضوء التغيُرات الحالية في ظل الجائحة الوبائية العالمية أمرًا في غاية الأهمية. والمراجعة ليست فقط مِن قَبيل الأعمال التي سوف تتحول إلى العمل عَن بُعد (أو من المنزل)، ولكن في حقيقة الأمر يجب أن تكون المراجعة شاملة ووافية لكافة إجراءات ومُحددات وعلاقات العمل.

كما أشار معاليه إلى بعض التساؤلات التي قد تدور في أذهان شركاء الإنتاج الثلاثة، العُمال وأصحاب الأعمال والحكومات، والتي طرح أهمها لمناقشتها على مائدة الحوار ولكي يتم الإجابة عنها في طيات هذه الندوة .

مشيراً إلى أنه يدور التساؤل الأول والأهم لدى أصحاب الأعمال عن مدى قُدرتهم على مُتابعة إنجازات العنصر البشري في ظل التحول إلى العمل عَن بُعد على وجه الخصوص. وليس هُناك مِن شَك في مشروعية هذا التساؤل، والذي بالتأكيد يحتاج إلى عَقيدة ومنهجية مُختلفة في منظومة إدارة الموارد البشرية. أما على جانب العُمال، فبالتأكيد أن مَن مارسوا العمل عَن بُعد يرون فيه الكثير مِن الانتهاك لخصوصيتهم.

لـذا فيأتي دور مُهـم وقوي علـى إدارات الموارد البشرية في تنظيم أوقات العمل كي لا تُشَكِل ضغطًا على المُشـتغلين في أي وقت، وبما لا يُخالف قوانين ولوائح العمل المُتعارف عليها.

أما على جانب الحكومات، فأشار إلى أن محاولة استقراء ما يَخطُر على بال الكثير مِن صُناع القرار فـي وزارات العمل، هـو البحث عمـا يُمكنهم فعله لضـبط وتصحيح أية أوضاع شائكة أو غير مُلائمة قد نشأت في العلاقة بين العُمال وأصحاب الأعمال في ضـوء الجائحة الوبائية، وتحديدًا فيما يختص بمنظومة إدارة العُنصر البشري.

مؤكداً علـى أهمية البدء مُبكـرًا، في تحليل هذه التسـاؤلات والعمل على وضـع الحلول والرؤى التي تدور في أذهاننا جميعا، حتى نَملك أريحية التفكير والتغيير المرحلي المُتأني .

ناقش الويبينار مـن طرف المتحدث الرئيسـي الدكتورة / **علا عبد المنعم عمارة** – المحاضر بالجامعـة الأمريكيـة بالقاهرة،ومدرس بجامعـة اكتوبر للعلـوم الحديثة والآداب MSA – كلية علوم الإدارة، خبيـر البنـك الدولـي و الدكتور / **محمد رمضان** المحاضر بالجامعة البريطانية بالقاهرة، مستشـار الشـبكة العربية لمعلومات أسـواق العمل العربيـة، خبير البنك الدولـي لأنظمة دعم القرار. المحاور الرئيسية، دراسة التغيرات المحتملة التي يمكن أن تطرأ على كل من:

- وظائـف إدارة الموارد البشـرية – ماذا يمكن أن يطرأ من تغيير في ظل ظروف عدم التأكد؟
- استراتيجية تحليل الوظائف وتصميمها .
- تحليـل العرض الداخلـي للموارد البشـرية / تحليل العرض الخارجي للموارد البشرية.
- تغيرات الطلب على العمالة.
- استراتيجية التوظيف والتعيين والاعداد لملء الشـواغر التي تنشأ نتيجة التقاعد أو الاستقالة أو أسباب ترك الخدمة .
- استراتيجية التدريب .
- استراتيجية تقييم الأداء.
- استراتيجية الرواتب والمكافآت .

بعـد المناقشـات التي تمت صدر عـن الويبينار عـدد مـن الإسـتنتاجات والنتائج والتوصـيات تتضمن في أولا:

- قـراءة فـي ملامـح التغيـر في فكـر منظمات الأعمال فيما يخص العمل عن بعد،
- المتطلب الرئيسـي أن يتـم إنجاز العمل ولا مانع من إيجاد حلول أكثر مرونة لمتطلبات التشغيل .
- تميل نسـبة الزيـادة فـي انتاجية مـن يقومون بالعمـل عن بعد إلى الارتفاع بنسـب تصـل من 20 ٪ إلى 25 ٪ .
- أشارت الدراسـات إلى ارتفاع معدلات إنتاجية الشركات عند التحول إلى نظام العمل عن بعد .
- تميـل نفقـات التشـغيل إلـى الانخفاض عنـد التحول الى العمل عن بعد .

- غيـرت إدارة اللوجسـتيات وسلاسـل التوريـد طرق أداء ونماذج عمل الشركات والمنظمات.
- يدور فكر الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية حـول مفهوم توازن الأهـداف : «إنتاجية أعلى» «ربحيـة أكثـر» «تحقيـق الاسـتقرار الوظيفي ورضا العاملين».

ثانياً : سياسات التدريب :

- ينطلـق فكر التدريب من الإدارة الاسـتراتيجية للموارد البشرية.
- يبنـي بشـكل رئيسـي علـى إدراك المحـددات القانونية لإدارة الموارد البشـرية (وهنا نشـير إلى جوهرية التدريب التحويلي).
- يحتاج إلى ربطه بفكر: الاسـتدامة/ المسئولية الاجتماعية للشركات.
- يحتاج واقع العمـل الحالي إلى إجراءات عاجلة لتفعيل آليـات إعادة التأهيـل وتنمية المهارات في ظل متطلبات العمل الجديدة.
- يتطلب الأمر تحديد الفائض / أو العجز النوعي فـي العمالـة : وفي هـذه الحالة تكـون خبرات وتأهيل العاملين أقل أو أعلى من المطلوب.
- وتحديـد الفائض / أو العجز الكمي في العمالة : وفـي هذه الحالة تكون أعداد العاملين أكبر أو أقل من الأعداد المطلوبة.
- هذا بالإضـافة إلى تحديد المحتـوى التدريبي وقضايا التدريب التقني/ الفني/ المهني.

ثالثاً : يجب مراجعـة عملية تقييـم الأداء فى المجالات التالية :

- تقييم إنتاجية الموارد البشرية .
- تقييم سياسات ونظم الموارد البشرية.
- تقييم إجراءات الموارد البشرية.
- تقييم سـلامة الهيكل التنظيمي (وجود تنظيم إداري واضح في ظل تغيرات الموقف).
- وضـوح المعلومات عن معدلات الأداء المطلوبة للأفراد والوحدات على الهيكل التنظيمي.
- وضـع نظام إداري واضـح في ظل المستجدات والمتغيرات.
- وجود إجراءات عمل ودورة مستنديه واضحة.
- فهم محددات الأداء.
- ملاحظات تؤخذ في الاعتبار:
- طبيعة النشاط.
- حالة المنافسة.
- درجة الانتقال للعمل عند بعد .
- العمالـة الموجـودة حاليـا من حيـث (الأعداد التخصصات/ التوزيع بين الإدارات)
- قام السـيد المستشـار / **عمـاد شريف** مدير إدارة العلاقـات الخارجيـة والتعـاون الدولـي ممثـلاً عـن منظمـة العمـل العربيـة برئاسـة فعاليات هذا الويبينار .

بيانات منظمة العمل العربية
2020

بمناسبة يوم المرأة العالمي تحية إجلال وتقدير للمرأة العربية

الثامن من آذار هو اليوم الذي يحتفل فيه العالم بالمرأة التي لعبت على مر التاريخ دوراً حيوياً وحاسماً في التكوين الثقافي والاجتماعي، وبمرور الأعوام يظهر تأثيرها الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فقد استطاعت النساء شق مسار جديد عززن خلاله دورهن في صياغة مفردات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

ويعتبر هذا اليوم موعداً لتجديد العهد بالوفاء بكافة حقوق النساء، حيث أدركت الشعوب أن أوضاع النساء وحقوقهن جزءاً لا يتجزأ من محاور التنمية، فحينما اعتمد المجتمع الدولي أهدافه التنموية المستدامة 2030 وخصص هدفاً مستقلاً بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، أعاد الإعتراف بدور المرأة كشريك أساسي في تنفيذ برامج التنمية، وبما أن المورد البشري هو العمود الفقري الذي تقوم عليه ومن أجله سياسات التنمية فلا يمكن أن تقوم أي جهود تنموية ناجحة في أي مجتمع مع إغفال نصف طاقته البشرية، لذا أصبحت مناقشة قضايا المرأة تتم في إطار أكثر شمولاً، ومن منظور أشد عمقاً برؤية إستراتيجية تنموية ترتكز على ضرورة مشاركة المرأة في التنمية بوصفها عنصراً فاعلاً ومنتجاً في كافة مناحي الحياة .

وإنطلاقاً من رؤية **منظمة العمل العربية** التي تقوم على المواءمة بين قضايا التشغيل ومضامين التنمية، وفي إطار قناعتها الراسخة بدور المرأة العاملة العربية وإسهاماتها الملموسة في تنمية المجتمع العربي، تؤكد المنظمة على دعمها الكامل والمستمر لحقوق المرأة العربية العاملة وحمايتها من مختلف أشكال التمييز وبذل المزيد من الجهود في التنسيق بين كافة الأطراف الفاعلة من أجل ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص من أجل تمكين المرأة العربية وتعزيز مشاركتها في البناء التنموي .

وإذ نحتفل بهذه المناسبة، يسعد منظمة العمل العربية أن تتوجه للمرأة العربية في كافة أرجاء المعمورة، بتحية إجلال وتقدير على ما قدمته وتقدمه من بذل وعطاء وما تحمله من التزامات تجاه مسئولياتها كمربية نشىء ونموذجاً مشرفاً للمرأة العاملة والتي أضحت مثاراً للفخر والإعتزاز ومثالاً يحتذى به على الصعيدين الدولي والإقليمي .

اليوم العالمي للصحة والسلامة

واجه العالم بأسره تهديداً صحياً خطيراً كان وما زال له آثار مباشرة وبعيدة المدى على اقتصاديات الدول المتضررة؛ بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) قد شكلت هذه الجائحة تحدياً للحكومات وأصحاب العمل والعمال في مواجهة تداعياتها السلبية على الصحة العامة وصحة وسلامة العمال وعلى أسواق العمل، وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات، وعليه وبمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للصحة والسلامة، الذي يصاف يوم 28 ابريل من كل عام، أصدرت منظمة العمل العربية بياناً تحت عنوان "احم نفسك وزملاءك؛ باتباع القواعد الصحية وتدابير الوقاية الشخصية في مكان العمل»، حيث أكدت في هذا البيان إلى أن:

حماية صحة وسلامة العمال من أولوياتنا..

في هذه المرحلة الحاسمة من كفاح أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية للقضاء على تفشي فيروس كورونا في مجتمعاتنا، تضع منظمة العمل العربية ضمن أولوياتها حماية صحة وسلامة العمال في مكان العمل؛ وذلك ترسيخاً لهدف المنظمة الأساسي في حماية حياة العمال وصحتهم، وتحسين ظروف وشروط العمل، والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، ولخدمات الصحة والسلامة المهنية دور أساسي وفعال في الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، والتخفيف من آثار هذه الجائحة من خلال الاستمرار في تقديم خدمات الصحة المهنية الأساسية، وتبني الممارسات الآمنة في جميع أماكن العمل بغض النظر عن حجم المنشأة الاقتصادية، وهو مايضمن بيئة عمل آمنة وصحية لكافة العمال والذي ينعكس بدوره في الحد من انتقال الفيروس من مكان العمل إلى أسرهم ومحيطهم الاجتماعي.

لأصحاب العمل دور هام في الاستجابة لجائحة كورونا

إن قيام أصحاب العمل باعتماد نظم إدارة المخاطر، ووضع السياسات وخطط الاستجابة للطوارئ، واتخاذ الإجراءات الاحترازية، وتدابير الوقاية واعتماد وسائل السيطرة الهندسية والإدارية الفعالة في مكان العمل سيساهم في الحفاظ على استمرارية العمل ومواصلة

الإنتاج، وخاصة في القطاعات الأساسية التي لم يتوقف نشاطها بسبب جائحة كوفيد – 19، فهناك العديد من القطاعات التي لاتزال تمارس نشاطها الاقتصادي بالرغم من الإغلاق الكامل لكثير من الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، فعلى سبيل المثال: قطاع الرعاية الصحية، وتصنيع الأدوية وقطاع الزراعة والصناعات الغذائية، وقطاع الغزل والنسيج لتأمين مستلزمات المستشفيات، والصيادلة وعمال التعبئة والتغليف والإمدادات الطبية والغذائية والبيع بالتجزئة، والمرافق العامة، وموظفو المصارف، وشركات الاتصالات، ونقل وتسليم البضائع، والتوصيل للمنازل، وعمال النظافة وجمع النفايات..... إلخ وجميعهم عمال في الخط الأمامي في مواجهة خطر التعرض للإصابة بفيروس كورونا المستجد.

ترتيب المهن بحسب الخطورة.

- يمكن تصنيف المهن من حيث خطورة تعرض العاملين بها للإصابة بالفيروس إلى:

مهن ذات خطر تعرض عال جداً:

- العاملون في مجال الرعاية الصحية (مثل: الأطباء والممرضين وأطباء الأسنان والمسعفين والمساعدين وفنيي الطوارئ الطبية)
- موظفو الرعاية الصحية والمختبرات الذين يقومون بجمع العينات من المرضى المصابين أو المشتبه بإصابتهم.

مهن ذات خطر تعرض عال:

مقدمو الرعاية الصحية وموظفو الدعم الذين قد يدخلون غرف المرضى المصابين

عمال النقل (سائقي سيارات الإسعاف المغلقة)

مهن ذات خطر تعرض متوسط:

وتشمل المهن التي تتطلب تماس مباشر ومتكررمع الأشخاص المشتبه بإصابتهم بالمرض لمسافة أقل من متر (على سبيل المثال: البيع بالتجزئة)

مهن ذات التعرض الأقل للخطر (مع اتخاذ الحيطة والحذر)

حيث لا يحتاج العاملون بهذه المهن التواصل المباشر مع الأشخاص المصابين أو المشتبه بإصابتهم بالمرض أو مخالطتهم في مسافة تقل عن متر واحد، ولديهم تماس مهني ضئيل جداً مع الجمهور والزملاء في العمل.

العاملون في قطاع الرعاية الصحية... خط دفاعنا الأول

يعد العاملون في قطاع الرعاية الصحية من أطباء وممرضين وفنيين خط الدفاع الأول في مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره، وهم الفئة الأكثر تعرضاً لخطر انتقال العدوى من جراء التعامل مع المصابين أو المشتبه بإصابتهم بالفيروس،ويتطلب الحفاظ على صحتهم التقيد الكامل بتدابير الوقاية الشخصية وتأمين بيئة عمل آمنة وملائمة للإجهاد المهني جراء ساعات العمل الطويلة، ناهيك عن مخاطرتهم بحياتهم في ظل ضغوط عمل قاسية لإنقاذ حياة الناس، في ظل نقص أعداد الكوادر الصحية التي يمكن أن تستجيب لجائحة خطيرة بهذا الحجم على مستوى العالم، ولعل مسؤولي الصحة والسلامة المهنية في القطاع الصحي لهم دور هام ويواجهون اليوم أكبر تحدي في الحفاظ على بيئة عمل آمنة وصحية للجيش الأبيض.

اتفاقيات العمل العربية أكدت على حماية صحة العمال في مكان العمل

تضمنت الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية العديد من الأحكام التي تعزز من صحة وسلامة العمال في مكان العمل؛ نذكر منها :

- الاتفاقية العربية رقم 7 لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية

المادة 5 : يجب العمل على توفير السلامة والصحة

المهنية وتحقيق ظروف إنسانية للعمل الآمن عن طريق: حماية العامل من أخطار العمل والآلات وحمايته من الأضرار الصحية، وضع الاشتراطات اللازمة لتحسين بيئة ووسائل العمل، توعية وتدريب العاملين على وسائل السلامة وتوفير أدوات الوقاية الشخصية، وتدريب العمال على استخدامها، تدارك ماقد ينشأ من أضرار تصيب العامل صحياً أو اجتماعياً نتيجة عمله والعمل على معالجتها ومعالجة ما يتخلف عنها.

المادة 7 : يجب الاهتمام بإنشاء أجهزة خدمات الصحة والسلامة المهنية في المنشآت التي يحددها تشريع كل دولة، وذلك للإشراف على جميع ظروف العمل التي تؤثر على سلامة وصحة العمال والقيام بالتثقيف الصحي والتوعية الوقائية

- **الاتفاقية العربية رقم 13 لعام 1981 بشأن بيئة العمل**

المادة 4 : يجب أن تتوافر في أماكن العمل الشروط الصحية،خاصة من حيث النظافة والسلامة من التلوث بالعوامل الحية المسببة للأمراض كالجراثيم والحمات الراشحة (الفيروسات)

المادة 11 : يعهد إلى أجهزة السلامة والصحة المهنية العاملة في كل دولة بمهام الإشراف على بيئة العمل، إذا لم تتوافر في دولة معينة أجهزة للسلامة والصحة المهنية ينبغي إحداث أجهزة خاصة تتولى مهام الإشراف على بيئة العمل.

تفعيل دور لجان الصحة والسلامة المهنية للحد من انتشار المرض

تلعب لجان الصحة والسلامة المهنية في المنشآت دوراً أساسياً وفاعلاً في مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد في مكان العمل، من خلال التوجيه والإرشاد والتوعية والتثقيف الصحي وتوصيل المعلومات الموثوقة للعمال والإدارة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة وتكذيب الشائعات، ومساعدتهم في فهم المرض وأعراضه وتدريب العمال على التدابير الوقائية، والطرق الصحية في الحفاظ على التباعد الجسدي لمسافة «لا تقل عن مترين» عند التعامل مع الزملاء والعملاء في العمل، وكيفية استخدام وسائل الوقاية الشخصية اللازمة وطرق صيانتها والتخلص منها، واتباع القواعد الصحية الشخصية مثل غسل اليدين بالماء والصابون أو فركها بالسوائل المطهرة باستمرار، وحماية الجهاز التنفسي، وتنظيف المكاتب وأسطح العمل.... وطرق العزل الذاتي في حالة الشعور بأعراض المرض، ولهم دور هام أيضاً في مشاركة أصحاب العمل في عملية تقييم مخاطر بيئة العمل، والتخطيط لأساليب العمل البديلة، وتشجيع العمل عن بعد إن كان ممكناً، وتنظيم ساعات العمل والمناوبات؛ وكذلك في وضع السياسات وخطط الوقاية والاستجابة في حالات الطوارئ؛ لاحتواء الأزمة والحد من انتشار الفيروس.

الحوار الاجتماعي أداة فعالة في مواجهة الجائحة

إن هذه الأزمة الصحية العالمية تحتاج إلى تعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين على المستويين الوطني والعربي ؛ للاتفاق على تدابير عملية لاحتواء انتشار الفيروس في مكان العمل لدى الشركات التي لا تزال قيد الإنتاج، كما تتطلب تضافر الجهود والتعاون والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة والمنظمات العربية والاقليمية والدولية ذات الصلة، والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني؛ للحد من انتشار الوباء، والتخفيف من تداعياته اجتماعياً واقتصادياً.

بيان منظمة العمل العربية بمناسبة يوم العمال العالمي 2020 في يوم العمال العالمي: تحية فخر واعتزاز إلى عمالنا في خط الدفاع الأمامي

في الأول من مايو/ أيار من كل عام، يحتفل العالم بعيد العمال العالمي، وقد يكون هذا العام مختلفاً عما سبقه في عقود مضت، حيث يأتي في ظروف صحية واجتماعية واقتصادية صعبة لم نعهدها من قبل، فقد أصابت جائحة "كورونا" أوطاننا والعالم بأسره، وشكلت تحدياً خطيراً للعالم أجمع، فقد أجبر تفشي مرض كورونا ملايين الشركات في أنحاء العالم على الإغلاق المؤقت، وتوقيف عجلة الإنتاج في كثير من القطاعات وهذا ما أثر وسيؤثر بشكل مباشر على الطبقة العاملة الكادحة، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أسواق العمل، مما يزيد من معدلات البطالة والفقر عالمياً.

وفي ظل تعاظم التحديات التي تواجه الوطن العربي بفعل جائحة كورونا، تؤكد منظمة العمل العربية على دعمها المتواصل لحقوق العمال، وصيانة الحريات النقابية، كما تدعو المنظمة إلى ضرورة الحفاظ على المكتسبات العمالية خلال هذه الأزمة، وفي مرحلة "ما بعد كورونا"، فوجود نقابات عمالية عربية قوية وفاعلة هو غاية تسعى المنظمة مع الاتحادات العمالية على تحقيقها، لتعيد أوطاننا إلى مسار التنمية الشاملة والمستدامة بسواعد عمالها الأبرار.

ومن منطلق مسؤوليتها القومية تدعو منظمة العمل العربية الشركاء الاجتماعيين إلى التضامن مع الحكومات وتوحيد الجهود، وتعزيز الحوار الاجتماعي البنّاء على المستويين الوطني والعربي لوضع السياسات، وتنفيذ الخطط والتقيد بالتدابير الاحترازية للاستجابة لهذا الظرف الاستثنائي الطارئ والسيطرة على انتشار الوباء في مكان العمل، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية، للتغلب عليه بأقل الخسائر، والتخفيف قدر الإمكان من العواقب الاجتماعية والاقتصادية.

ولابد في هذا اليوم أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى خط الدفاع الأمامي، أبطالنا على جبهة المواجهة مع الفيروس، ونحيّي جهودهم الجبارة في صدّ الخطر عن أبنائنا وعمالنا، ومجتمعاتنا بكل إخلاص وتفان، بارك الله في جيشنا الأبيض، والعاملين في قطاع الرعاية الصحية وجميع القطاعات المختلفة في مواجهة جائحة "كورونا" على امتداد وطننا العربي الكبير.

تقارير ودراسات منظمة العمل العربية حول جائحة كوفيد - 19 2020

منظمة العمل العربية

تقرير حول

تداعيات مُحتملة لفيروس كورونا المُستحدث على الدول العربية وآليات المواجهة المُقترَحَة وإنعكاساتها على أسواق العمل العربية

انطلاقا من إيمان المنظمة وعزمها الراسخ على مواصلة الاضطلاع بدورهـا القومـي الهـام كأحـد الأذرع الفنيـة لمنظومة العمـل العربي المشـترك، وكبيت خبرة عربي رائد، دأب على أن يضـع خبراته الفنية التراكمية طيلة الأعوام والعقود المنصرمة أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، من خلال تسليط الضوء على بعض المسائل الحيوية والملحـة، المختارة بعناية تبعا لطبيعة المرحلة وما تتطلبه من متابعات ومعالجات وتناول، قدمت المنظمة من خلالها لأطراف الانتاج المشورة والنصح والرأي الفني السـديد، ووضعت المعالجات والآليات الملائمة والحلول المبتكرة والعملية، حول ما تم طرحه من قضايا العمل.

واليـوم.. وفي ظل تداعيـات جائحة كورونا التـي ألقت بظلالها على منـاحـي الحيـاة المختلفة، وما خلفته من آثار سـلبية على اقتصـاديات الـدول العربيـة، وما تسـتدعيه من تحـرك للتعاطي مع تلـك الجائحة والتصدي لها ومواجهتها وذلك للتخفيف من أضرارها وتبعاتها. وضعت منظمـة العمل العربية أمـام أطراف الإنتاج الثلاثة عـدد من التقارير والدرسات .

القسم الأول

توقعات عام 2021 ... السيناريو الطبيعي وسيناريو الأزمة

في خلال هذا القسم حاولنا تقديم توقعات لأهم مؤشّرات القوى العاملة العربية خلال عام 2021، وذلك عبر تَبَني سيناريوهين، أولهما السيناريو الطبيعي الذي لا يأخذ في الاعتبار على الإطلاق حدوث أية ظواهر مُخالفة للوضع الكائن في عام 2019، وبالتالي يظهر هذا السيناريو وكأن الأمور سارت في نصابها المُعتاد. بينما السيناريو الثاني، وقد أخذ على عاتقه تَبني وجود أزمة الجائحة الوبائية COVID-19. وخلال هذا السيناريو تم قياس مُعدَّل التغيُّر – أي الفارق النسبي – الذي من المُتَوَقَع أن يُحدثه السيناريو الطبيعي مُقارنةً بسيناريو الأزمة. ومن الجدير بالذكر أن المُنظمة ترى أن الآثار الحقيقية للأزمة سوف تظهر بدءً من عام 2021، فلعلَّ الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومات العربية من دعم ومُساندة واضحة وقوية للقطاع الخاص في غالبية الدول العربية من شأنها أن تُقلل من أثر الأزمة على أسواق العمل العربية خلال العام الحالي 2020. بيدَّ أن الأثر الحقيقي للأزمة نتوقع ظهوره بدءً من عام 2021، وهو ما هدفنا لقياسه عبر بناء نظام القياس مُتعدد المراحل المُستخدم في هذا السياق.

في صدد تناول توقعات البطالة على مستوى الوطن العربي خلال العام القادم 2021، يتضح أن إجمالي أعداد المُتعطلين في الوطن العربي مُتَوَقَع أن يصل في ظل سيناريو جائحة الفيروس الوبائي COVID-19 إلى نحو 20.5 مليون مُتعطل – وفقًا للمُعطيات المُستخدمة في النموذج والتي تَقف بنهاية شهر أبريل – مُقارنةً بنحو 15.3 مليون مُتعطل في ظل السيناريو الطبيعي – أي بدون أية أحداث استثنائية، أي أن الجائحة الوبائية قد تتسبب في زيادة أعداد المُتعطلين في الوطن العربي بنحو 5.2 مليون مُقارنةً بالسيناريو الطبيعي.

علاوةً على ما سبق تُظهر التقديرات أن أعداد الوظائف المُتوقع فقدها خلال الجائحة على مستوى الوطن العربي يصل إلى قرابة 483.0 ألف وظيفة. إن تقديرات مُنظمة العمل الدولية لإجمالي الوظائف المُتوقع فقدها على المستوى العالمي يصل إلى قرابة 25.0 مليون وظيفة – وهو ما نشرته المُنظمة على موقعها الإخباري في 18 مارس 2020 – مما يُبرز أن الوظائف المُتوقع فقدها في الوطن العربي لا تتخطى 1.9% من إجمالي الوظائف المُتوقع فقدها على المستوى العالمي. للوقوف على تقييم حجم الوظائف المُتوقع فقدها بسبب الجائحة الوبائية، من الهام أن نَقف على التناسب بين القوى العاملة المُتوقعة في الوطن العربي في عام 2021، وإجمالي القوى العاملة المُتوقعة عالميًا لنفس العام، إذ تبلغ تلك النسبة نحو 4.0%. لذا فإن حجم الوظائف المُتوقع فقدها في الوطن العربي مُقارنةً بباقي دول العمال يُبرز أن الوطن العربي من أقل الأقاليم تأثرًا بفقد الوظائف على المستوى العالمي. ولعلَّ ذلك يرجع للكثير من الأسباب، ويأتي في مُقدِّمَتُها ارتفاع مُعدَّلات التشغيل في القطاعين العام والخاص لدى الكثير من الدول العربية، علاوةً على قيام بعض الدول العربية بتنفيذ مُمارسات من شأنها تقديم الدعم والمُساندة للقطاع الخاص لتَحَمُّل جانبًا من رواتب الموظفين في هذا القطاع، وهو ما من شأنه رفع مستويات الأمان الوظيفي لدى الكثير من المُشتغلين في مُختلف الأقطار العربية خلال فترات الإغلاق الكُلي والجُزئي. غير أن هذا لا ينفي على الإطلاق وجود فئات وطوائف أخرى من المُشتغلين التي تأثرت سلبًا وبقوة جرَّاء تداعيات تباطؤ وركود النشاط الاقتصادي – سواءً الوطني أو العالمي – كأحد التبعات الرئيسية للجائحة الوبائية.

ففي صدد استعراض واحد من المؤشّرات ذات الدلالة النوعية على انتشار نسب الفقر بين المُشتغلين في الوطن العربي، تُشير الإحصاءات إلى تَوَقُع وصول أعداد المُشتغلين في الوطن العربي الذين ينتمون إلى أسرٍ تنخفض عن خط

الفقر الدولي 1.9 في اليوم، في ظل سيناريو الجائحة الوبائية إلى نحو 9.3 مليون مُشتغل مُقارنةً بنحو 7.6 مليون مُشتغل في ظل السيناريو الطبيعي. وهو ما يَدُل على وجود ارتفاع مُتوقع في نسبة المُشتغلين المُنتمين لأُسر تَقَع أسفل خط الفقر الدولي في الوطن العربي جرَّاء سيناريو الجائحة الوبائية بنحو 21.8% مُقارنةً بالسيناريو الطبيعي.

إضافةً إلى ما سبق، يأتي مؤشرًا آخر في دلالة على الانخفاض المُتوقع في خصائص بيئة العمل العربية جرَّاء الجائحة الوبائية، إذ يُعبر مؤشر نسبة المُشتغلين في الأنشطة الهشة عن نسبة المُشتغلين لصالح أنفسهم أو لصالح أعمال أو مشروعات أسرية إلى إجمالي المُشتغلين في سوق العمل. إن المغزى الحقيقي من هذا المؤشر يعود إلى ما مُفاده أن الوظائف مدفوعة الأجر يكون فيها المُشتغل/ المُوَظَف قيد أمانٍ وظيفي أفضل نسبيًا، مُقارنةً بمَن يعمل لحساب نفسه أو مَن يعمل لحساب مشروعات أسرية. إذ أن كلا الوضعين الأخيرين – العمل لحساب النفس أو لحساب مشروعات أُسرية – في غالب الأوقات ما يكون عملًا محدودًا، موسميًا أو غير مُنتظمًا، وغالبًا ما لا يكون غير مُرتبط بأية منظومة للحماية الاجتماعية، مما يجعله عملًا هشًا على النطاق الوظيفي وعلى نطاق الحماية الاجتماعية. وتُوضح توقعات مُنظمة العمل العربية أن سيناريو الجائحة الوبائية من شأنه أن يرفع من نسبة المُشتغلين في الوظائف الهشة إلى نحو 49.4 مليون مُشتغل في سوق العمل العربي. ولعلَّ هذا الرقم يرتفع بنحو 53.4% مُقارنةً بالتوقعات في حالة السيناريو الطبيعي، والذي كانت لتبلُغ فيه أعداد القائمين على الوظائف الهشة في سوق العمل العربي نحو 32.2 مليون مُشتغل.

شكل رقم (1) ... توقع القوى العاملة (المُشتغلين والمُتعطلين) في الوطن العربي وفقًا للسيناريو الطبيعي في عام 2021

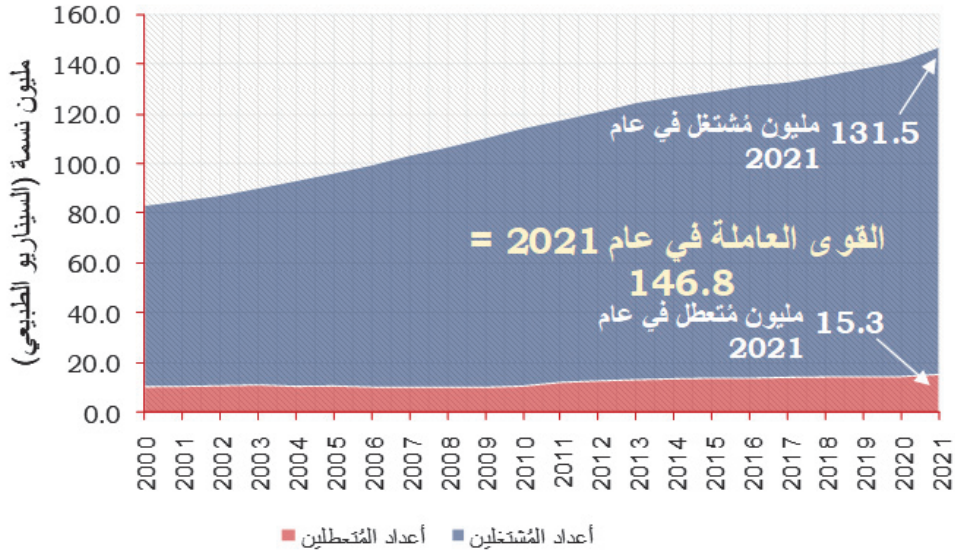

سلسلة البيانات الأولية مِن عام 2000 إلى عام 2020 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 مِن نتاج مُنظمة العمل العربية.

شكل رقم (2) ... توقع القوى العاملة (المُشتغلين والمُتعطلين) في الوطن العربي وفقًا لسيناريو الجائحة الوبائية COVID-19 في عام 2021

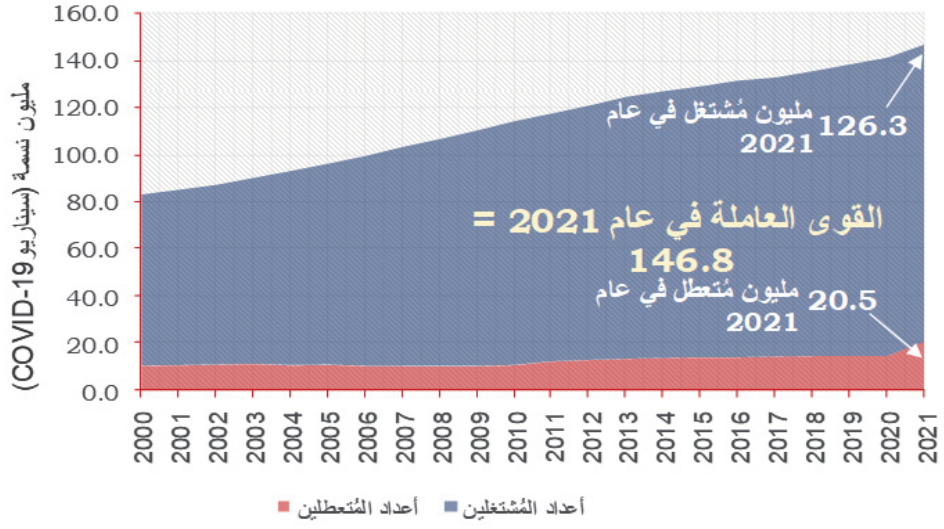

سلسلة البيانات الأولية مِن عام 2000 إلى عام 2020 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 مِن نتاج مُنظمة العمل العربية.

شكل رقم (3) ... توقع نسبة المُشتغلين في أسر دون خط الفقر الدولي 1.9$ في اليوم، لعام 2021 في الوطن العربي في ظل السيناريو الطبيعي (ما قبل الأزمة)، وسيناريو الجائحة الوبائية COVID-19

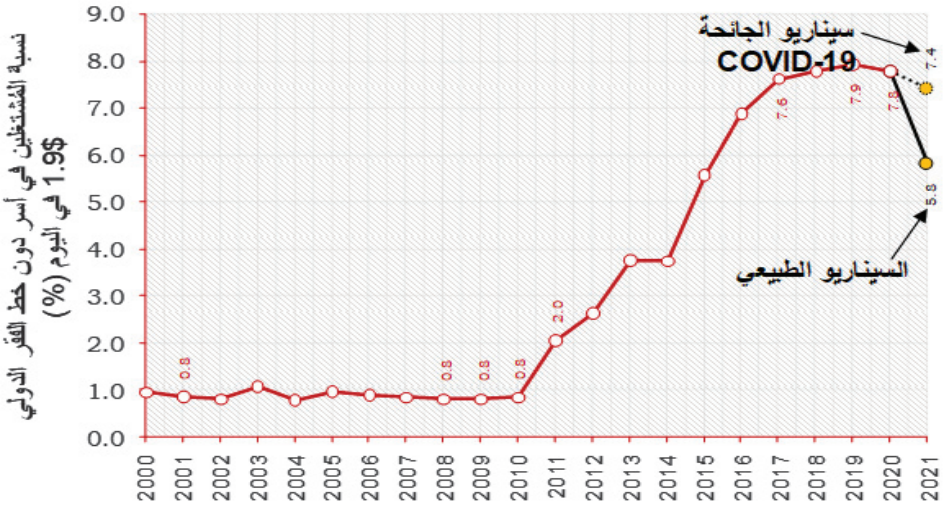

سلسلة البيانات الأولية مِن عام 2000 إلى عام 2020 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 مِن تقديرات مُنظمة العمل العربية.

شكل رقم (4) ... توقع نسبة المُشتغلين في وظائف هشة لعام 2021 في الوطن العربي في ظل السيناريو الطبيعي (ما قبل الأزمة)، وسيناريو الجائحة الوبائية COVID-19

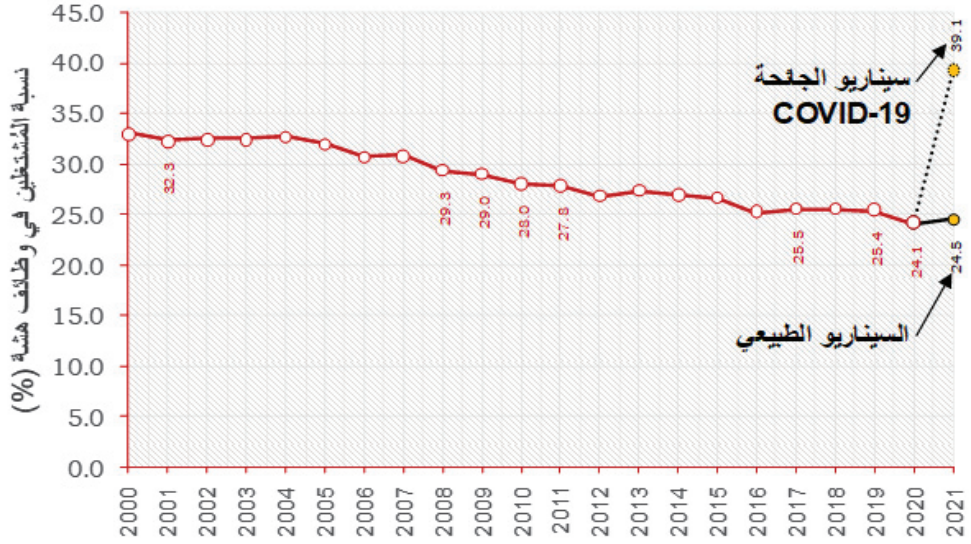

سلسلة البيانات الأولية مِن عام 2000 إلى عام 2019 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 مِن تقديرات مُنظمة العمل العربية.

القسم الثاني

سياسات ومُبادرات مُقترحة

في أعقاب مُراجعة الموقف، والنظر في كافة ما تَمَخَضَت عنه مؤتمرات العمل العربي السابقة، وكافة أنشطة وبرامج وخطط منظمة العمل العربية، خَلُصنا إلى الوقوف على مجموعة مِن السياسات والمُبادرات، والتي مِن شأنها أن تُمَثِل أولوية وطنية وقومية. وقد تمَّ تصنيف هذه السياسات والمُبادرات إلى قسمين، أولهما أولويات وطنية، وثانيهما أولويات قومية.

إطار (1) ... منهجية تحديد الأولويات

إن المُبادرات والأولويات المُقترحة في هذا التقرير هي وَليدة معطيات ودراسة الوضع الراهن، وهو ما يجعلها مُتغيرة بتغير نَمَط الأزمة. ففي ظل منظومات إدارة دعم القرار في أوقات الأزمات والكوارث تكون المُعطيات مُتغيرة وبالتالي يكون مِن قَبيل المرونة أن تتغير كذلك أبعاد دعم واتخاذ القرار بتغيُّر الموقف. لذا فإن الوضع الراهن هو ما أقتضى وضع الأولويات المُشار إليها، بيدَّ أن أية تغيُّرات في المُعطيات الحالية، أو في أبعاد الجائحة الوبائية، أو حتى في مرونة شركاء الإنتاج للتعاطي مع المُستجدات، قد يقود ذلك إلى إعادة النظر في الأولويات القائمة وتجديدها.

(1) الأولويات الوطنية :

قبل الشروع في شرح المُبادرات ذات الأولوية الوطنية، نود أن نوَضح وبصورة جلية أن المُنظمة في رؤيتها الموضوعية للمُبادرات المنصوص عليها تاليه، تأخذ مبدأ الإيجابية، وتأخذ بنظرة مُتفائلة زوال العلَّة الحالية – الجائحة الوبائية – عاجلًا أو آجلًا. لذا فإن الرؤية التي تأخذها المُنظمة لوضع مُبادرات إيجابية تَقَدُّمية مُفادها استشراف أنماط منظومات أسواق العمل العربية بالشكل الذي يسمَح لها مُستقبلًا من إيجاد آليات أكثر مرونة في التصدِّي لأية أزمات مُستقبلية.

- الأولوية الأولى- قواعد بيانات المُشتغلين

ترى المُنظمة أنه قد آن الأوان أن يقوم شركاء الإنتاج الثلاث – الحكومات والعُمال وأصحاب الأعمال في الدول العربية على دعم إيجاد منظومة وطنية لمعلومات أسواق العمل، يكون من شأنها بناء قواعد بيانات عن المُشتغلين – في الأساس – وبغض النظر عن كُنيتهم من حيث رسمَنَة مؤسساتهم أو وظائفهم. فمن الأهمية بمكان، أن نقوم على لَفت الانتباه إلى كون القطاع غير الرسمي مُنقسم إلى شقين: الوظائف غير الرسمية في القطاع الرسمي، والوظائف غير الرسمية في القطاع غير الرسمي. لذا فإن مُنظمة العمل العربية ترى في هذا السياق دعوة الدول العربية إلى:

بناء وإعلان منصات وطنية لإنشاء «نظام معلومات أسواق العمل الوطنية»، بحيث تكون المُهمة الأساسية لهذه المنصات فتح باب التسجيل للعمالة المُشتغلة في إطار الحدود الجغرافية للدولة العربية بالتسجيل في هذه المنصات، سواءً كانت هذه العمالة وطنية أو وافدة.

من المُناسب بمكان أن يتزامن مع الإعلان عن تدشين وتشغيل تلك المنصات وجود حملة دعائية واسعة الإطار تهدف لحث كافة المُشتغلين في الإطار الوطني على التسجيل في تلك المنصات. مع الإشارة بشكلٍ واضح إلى أن عملية التسجيل لن تتطلب الإفصاح عن أية معلومات أو بيانات عن المُنشأة المُشتغل بها – كونها مُنشأة غير رسمية – حتى يُعطي الأمان للعمالة في القطاع غير الرسمي للتسجيل، مما يعطي لأنظمة التشغيل الوطنية الأولوية الدائمة في الوقوف على تقديرات – أقرب ما تكون إلى الحقيقية – عن العمالة في الإطار الوطني، بشقيها الرسمي وغير الرسمي.

-الأولوية الثانية - تحفيز التحول إلى الرسمَنَة

يُعتبر الوقت الحالي أحد أهم الفرص التي يجب أن يُحسن أطراف الإنتاج الثلاث استغلالها، عبر إيجاد حِزَم من التحفيز المُباشر وغير المُباشر للشركات العاملة في القطاع الرسمي. مع طرح تلك الحزم – أو جانبًا منها – مُتاحًا للشركات المُنضمة حديثًا من القطاع غير الرسمي. إن مُفاد ما نود لَفت الانتباه إليه هو إيجاد نقطة إيجابية في طيات الإطار الجدلي القائم دائمًا بين داعمي ورافضي الرسمَنَة. فلعلَّ رافضي الرسمَنَة دائمًا ما يرون أن الهدف من الرسمَنَة ينحصر دائمًا في دور الضرائب الذي تَوَدُّ الحكومات أن تَفرضُهُ على القطاع الخاص، وأنه لا عائد من عملية الرسمَنَة، وبخاصة للشركات – المشروعات – الصغيرة التي لا تُبغي أية نوع من أنواع الاحتكاك مع مؤسسات القطاع الرسمي – كالتصدير أو الاستيراد أو التقدُّم للعطاءات والمُناقصات الحكومية. لذا، فإن قيام الحكومات العربية بطرح مُبادرة ثقة بينها وبين القطاع الرسمي، عبر بَث حِزَم من الضمانات والمُميزات والمُحفزات لهذا القطاع في ظل الأزمة، يُعدُّ من الأدلة القاطعة التي من شأنها أن تَدعَم أهمية الانخراط في القطاع الرسمي لإيجاد مظلة الحماية والدعم وقت الأزمات والشدائد.

إن رصد وتَتَبَع الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية بصفة خاصة، وشركاء الإنتاج الثلاثة بصفة عامة، قد

أفرز عن مدى المسؤولية والإدراك والوعي الكبير الذي أظهرته الشعوب العربية مُمثلةً في شركاء الإنتاج الثلاثة. فقد أوضح رصد أوضاع أسواق العمل العربية عن مدى مراعاة ودعم الحكومات العربية للقطاع الخاص العربي، في عددٍ من المُبادرات والمناهج التي انتهجتها الدول العربية، والتي يُمكن تلخيصها في الإجراءات التالية:

توفير الدعم المالي المُناسب للقطاع الخاص لتحمل جانبًا من عبء الأزمة ووقع تباطؤ الاقتصاد الوطني والدولي على الشركات، وبخاصة الناشئة والصغيرة.

تأخير أو تقسيط أو إلغاء – كُلي أو جُزئي – لعددٍ من المُستحقات المفروضة على القطاع الخاص – مثل أقساط التأمينات الاجتماعية والضرائب – والذي بدوره خفف جانبًا من العبء الموضوع على كاهل القطاع الخاص.

مراعاة تنسيق أوقات الحظر مع عددٍ من الأنشطة الخدمية والإنتاجية الحيوية، وإعطاء التصاريح للعاملين في تلك الأنشطة للتنقل من وإلى أعمالهم.

تَوَجُه عددًا من الدول العربية إلى إعطاء الثقة للقطاع الخاص الوطني لتقدِّيم الخدمات وإنتاج المُنتجات التي كانت محل الاستيراد من الخارج، والتي بدورها توقفت مع توَجُه الكثير من الدول إلى إغلاق الحدود وحظر حركة التجارة الخارجية سواءً من قَبيل الإجراءات الاحترازية أو من قَبيل الحفاظ على المخزون الإستراتيجي للدولة المُصَدِرَة.

تَوَجُه عددٌ من الدول العربية إلى صرف إعانات مؤقتة للعمالة المُتضررة من جرَّاء انتشار الجائحة الوبائية. والذي بدوره كان من قَبيل المسؤولية المُجتمعية للحكومات تجاه القطاعات العريضة المُتضررة من تلك الجائحة.

على الجانب الآخر فقد رَصَدَت مُنظمة العمل العربية عددًا من الإجراءات والمُبادرات التي قام بها شريكي العمل من أصحاب الأعمال والعُمال، والتي يُمكن إجمالها فيما يلي:

تَحَمُل القطاع الخاص من أصحاب أعمال والعُمال الظروف الاستثنائية والمخاطر للاستمرار في العمل والإنتاج، بهدف استمرار امداد المُجتمعات الوطنية أو الإقليمية بالمُنتجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية واللازمة للمواطنين، دون إحداث أي شكل من أشكال العُسرة أو الشُح.

قيام عددًا من أصحاب الأعمال في القطاع الخاص إلى تطويع مُنشآتهم للتجاوب مع الحاجة المُلِّحة للمُجتمعات والشعوب، بُغية توفير فئة من المُنتجات أو الخدمات المُلِّحة – حتى وإن لم تَكُن هي أساس العلمية الإنتاجية لهذه الشركات في الماضي. إن هذا الدور له من الأثر الإيجابي البالغ على كبح التبعات السلبية للجائحة الوبائية على المُجتمعات العربية.

(2) الأولويات القومية:

إن تلك الفئة من الأولويات هي بمثابة خارطة طريق للمُنظمة في ظل الأزمة، وفي ظل الأبعاد والتداعيات الناجمة عن الجائحة الوبائية COVID-19. لذا فإن المبادرات والسياسات والقضايا الواردة في هذه الجزئية هي تلخيص لرؤية المُنظمة بناءً على الوضع الراهن لعددٍ من أوليات العمل العربي المُشترك.

الأولوية الأولى- إعادة النظر في بيئات العمل الافتراضية كونها مُستقبلًا بات محتومًا

إن انتشار الجائحة الوبائية COVID-19 وما تبعها من رفع شعار عالمي للتباعد الاجتماعي، قاد إلى فرز بيئات العمل إلى صِنفين: بيئات العمال المُتوافقة مع العمل الافتراضي والعمل عَن بُعد، وبيئات العمل غير المُتوافقة مع العمل الافتراضي والعمل عَن بُعد. ولعلَّ المُنظمة بصفتها المهنية المُتخصصة في قضايا أسواق العمل العربية ترى في هذا

الموضوع فرصة وتحدٍّي على حد سواء. تَكمُن الفرصة في كون هذه الفئة من الأعمال المُتوافقة مع بيئات العمل الافتراضية والعمل عَن بُعد مُناسبة لرفع مُعدَّلات المُشاركة في النشاط الاقتصادي لدى فئات مُتعددة، منها المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلًا عن قاطني المناطق الريفية والنائية. لذا فإن تلك الهِبَة التي حَملتها أو أسرعت بها الجائحة الوبائية لها من الأبعاد الإيجابية التي ما إن أُحسِن استغلالها كان لها الأثر والفاعلية في فتح الكثير من الفرص وآفاق التشغيل لدى قطاعات عريضة وهامة في القوى البشرية العربية.

أما عن التحدِّي الكامن في تلك الفرصة فيَكمُن في عدد من الأبعاد، وعلى رأسها مدى مرونة تشريعات وقوانين العمل لتَقَبُّل هذا النمط – والذي لَن يُصبح استثنائيًا – من أنماط التشغيل والعلاقات التعاقدية بين أصحاب الأعمال والمُشتغلين لديهم. لذا فالمُنظمة ترى أهمية البدء وبسرعة على تهيئة بيئة العمل العربية لكي تكون جاذبة – غير مُنَفِرَة – لهذا النمط، واعتباره مُستقبلًا بات محتومًا. وبناءً على ما تَقَدَّم، فإن المُنظمة سوف تَعمل جنبًا إلى جنب مع شركاء الإنتاج الثلاثة في الدول العربية على وضع الملامح والأطر الاسترشادية لبيئات العمل الافتراضية والعمل عَن بُعد، وأن تدعو المُنظمة إلى التحاور الوطني البنَّاء بين شركاء الإنتاج في الأوطان العربية لتهيئة البيت من الداخل، ووضعه موضع التجاوب مع بيئات العمل الافتراضية، عبر ضبط أسواق العمل الوطنية لتكون مُهيأة وداعمة لبيئات العمل الافتراضية، وقادرة على ضبط العلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية في ظل تلك البيئات المُستَجَدَة.

الأولوية الثانية - القوى المُنتجة العربية بُعد أمن قومي صريح

لعلَّ تَتَبُّع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها كافة دول العالم، وعلى رأسها الدول المُتقدِّمة، بات وبدون أدنى شك شاهدًا على حالة «الأنانية العالمية» التي انخرطت فيها غالبية دول العالم جرَّاء الحفاظ على انتاجها وتعظيم مخزونها من الاحتياجات الأساسية والسلع الاستراتيجية والاحتياجات الطبية، رغبةً منها في تحقيق أقصى منفعة حدية لمواطنيها. لذا فإن حصر وتَتَبُّع مثل تلك الإجراءات يُعدُّ دافعًا ودرسًا كبيرًا مُستفادًا من أهمية اعتماد الإنتاج والقوى المُنتجة العربية بُعدًا للأمن القومي. لذا فإن هذه القضية تطرحها المُنظمة للبحث والتشاور والنقاش مع الدول العربية الأعضاء، للوقوف على سياسة عربية واحدة تَهدِف إلى تَقدِّيم المُنتج والخدمة واليد العاملة العربية على غيرها في سوق العمل العربي. أي بمعنى أكثر وضوحًا، أن يتم تبني استراتيجية وسياسة عربية مُفادها تقدِّيم القومية العربية على العولمة.

الأولوية الثالثة - الخريطة الاستثمارية العربية

ليس هُناك من شك في أنه قد آن الأوان لتصميم وبناء أول خريطة استثمارية عربية، يكون لها أن تُوَضِح مُقومات الإنتاج في كافة بقاع الوطن العربي، وأن تكون تلك الخارطة كاشفةً لسلاسل الإنتاج والتوريد على نطاق الوطن العربي. إن أحد الأهداف الأساسية من الخريطة الاستثمارية العربية هو كشف كافة مُقومات الإنتاج السلعي والخدمي في الوطن العربي، أي تنفيذ حصر معلوماتي مكاني للمُقومات الإنتاجية العربية، والتي من شأنها أن تكون المَصدر والمورد الأساسي في حالة وجود أية أزمات مُستقبلية مُشابهة، أو مع استمرار الأزمة الحالية أو تَعَقُّد مُعطياتها.

الأولوية الرابعة تفعيل آليات مَرِنَة للضمان الاجتماعي

لعلَّ الأزمة أثارت الانتباه وبقوة إلى ضرورة وجود أنظمة ضمان اجتماعي مرنة، وبخاصة تلك المُتعلقة بالعمالة المُتضررة من أية أزمات مُشابهة. حتى مع استمرار الجائحة الوبائية الحالية – وإلى أن يجد العُلماء العقار المُناسب لمكافحة الفيروس – فإن العبء المُلقى على عاتق منظومات الضمان الاجتماعي يُعدُّ كبيرًا وضخمًا، مما يَتَطَلَب وجود مرونة واضحة في منظومات الضمان الاجتماعي لتكون أكثر مواكبةً لمُتطلبات المواطن العربي، وأيضًا أكثر قوة وقُدرة

مالية لمواجهة الأزمات واسـعة الانتشـار وطويلة الأمد. لذا فإن المُنظمة تدعو في هذا الصـدد الخُبراء والمُتخصصين العربي، علاوةً على شـركاء الإنتاج الثلاث لإدارة حوار سـريع وبناء للخروج بأفضـل الآليات والسياسـات التي مِن شأنها تفعيل مرونة أنظمة الضمان الاجتماعي.

تمثل الحماية الاجتماعية أساساً وإطاراً عاماً لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعكس قدرة الدول على توزيع الثروة عبر الانفاق العمومي في برامج تضمن للأفراد الأمن الاجتماعي دون تمييز، ويعد الحق في الحماية الاجتماعية شرطا أساسيا لضمان الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والعمل والحياة الكريمة وفق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والحق في التنمية العادلة .

ويعيش العالم اليوم كارثة انسانية لتعرّض أغلب سكانه الى وباء الكورونا المستجد (فيروس كوفيد19-) فبالإضافة

إلى الخسـائر المأساوية في الأرواح، وتعرض الفئات الهشـة من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأمراض المزمنة والعمال المهاجرين والمنزليين الى مخاطر كبيرة، لا سيما العاملين في القطاع غير المنظم .

وسـتؤدي هذه الجائحة بحسـب تقرير الإسـكوا إلى انضـمام 8.3 مليون شخص إلى صـفوف الفقراء عام 2020، كما ستؤدي الى فقدان الملايين من العمال لوظائفهم .

اتبعت غالبيه الدول العربية سياسـات الطوارئ للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة، لكن وبحسـب التوقعات فإن آثار الأزمة قد تمتد إلى عام 2021 وربما اكثر مما سـيجعل من الضـروري تبني سياسات فاعله وعاجلة لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، وهو ما يمثل ضغطا كبيراً على أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية حيث تضع هذه الاخيرة أمـام الحكومـات تحديات تتطلب منها حواراً بنـاءاً بين مختلف أطراف الانتاج الفاعلة من جهة ووضـع الخطط وتطوير التشريعات واستحداث آليات وتبني سياسات اجتماعية واسعة النطاق لمواجهة جائحة كوفيد 19 من جهة أخرى.

وتعتبـر الحمايـة الاجتماعية من الحقوق الأساسـية للعمال ومن شـروط العمل اللائق، فقد عملت تشـريعات الحماية الاجتماعية على تأمين حياة كريمة وآمنة للعمال ووقايتهم من نتائج فقدان العمل أو عدم توفره وتوفير الخدمات الصحية والتعليم وكل شروط الحياة الآمنة، ووقايتهم أيضا من آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية والبيئية والأوبئة .

تتضـمن هـذه الورقـة البحثية أبرز التحديـات التي تعيشـها أنظمة الحمايـة الاجتماعية في منطقتنـا العربية في ظل التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا وما تقتضيه من حلول ترتقي بمستوى التطلعات، وذلك من خلال المحاور التالية :

- الأول : تأثير جائحه كورونا/ كوفيد 19 على أوضاع العمل ودور أطراف الإنتاج في تعزيز شروط العمل اللائق.
- الثاني : إصلاح وتطوير التشريعات الاجتماعية و معايير العمل ودورها في مواجهة تداعيات جائحه كورونا / كوفيد 19.
- الثالث : دعم أسس الحوار الفاعل وعلاقات العمل الحكيمة.
- الرابع : أثار جائحة كورونا كوفيد 19على بيئة العمل .

والمنظمـة توجه هـذه الورقة البحثية المختصـرة لأطراف الانتاج الثلاثة ومؤسسـات الضـمان الاجتماعي في الدول العربية مؤكدة دعمها الكامل والتام لكافة الشركاء الاجتماعيين لعبور هذه الازمة .

1 - تأثير جائحة كورونا / كوفيد 19 على أوضاع العمال ودور أطراف الانتاج في تعزيز شروط العمل اللائق

تداعيات جائحة كورونا/ كوفيد 19 على أوضاع العمال

تمثـل شـروط العمـل اللائق الحد الأدنـى الذي يجب مراعاته في وضـع الأزمات أياً كان نوعها فمنـذ الأزمة المالية والاقتصـادية لسـنة 2008 لم يشـهد العالم كارثة على مستوى أسواق العمل وأوضـاع العمال والمؤسسات كالتي يشهدها حاليـا مـع كارثة وباء كورونا/ كوفيد 19، حيث أن معايير العمل المتعلقة بشـروط الصـحة والسـلامة المهنية والحماية الاجتماعية وحماية الأجور وحماية العمال من ذوي الفئات الخصوصـية والهشة من التمييز وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلها تمثل شروطا وجب حمايتها من قبل أطراف الانتاج خلال الازمة وبعدها.

وتعتبـر بعض المهن أكثر تضـررا من غيرها حيث يتعرض العاملين فيها لمخاطر هذه الجائحة بشـكل مباشـر مثل العاملين بقطاع الصحة والعمال المنزليين.

ستكون خلال هذه الجائحة معايير العمل اللائق بمثابة صمام الأمان الذي يعمل وفقه الشركاء الاجتماعيين فهي عبارة عن خريطة الطريق، ودور منظمة العمل العربية يكمن في دعمها المستمر لأطراف الانتاج وفي حمايتها لهذه المعايير، كما تعمل من أجل دعم المؤسسات وتقديم التوجيهات والتوصيات من أجل ضمان شروط ومعايير العمل اللائق والمستدام وتوفير الارشاد لاصحاب الاعمال من أجل انجاح مرحلة رفع الحجر الصحي وتنمية قدرة الحكومات في اتخاذ التدابير الملائمة وتعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

ومن تأثيرات تفشي وباء فيروس كورونا المستجد / كوفيد 19 أنه سيؤدي إلى انخفاض مدوي في ساعات العمل خلال الثلث الأول والثاني لسنة 2020 مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019 اذ سجل مرصد منظمة العمل الدولية نسبة انخفاض ساعات العمل للثلاثي الثاني لسنة 2020 ب 10.7 % من إجمالي ساعات العمل في العالم، أي ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل (العمل بنظام 48 ساعة في الأسبوع) ومن المتوقع حدوث انخفاض كبير في ساعات العمل في الدول العربية 10.3% أو قرابة 6 ملايين وظيفة بدوام كامل (48 ساعة في الأسبوع).

ويعود هذا الارتفاع في نسبة فقدان ساعات العمل الى التدابير التي تم اتخاذها في أغلب البلدان العربية وتتعلق بتمديد وتوسيع اجراءات الحجر الصحي، هذا الى جانب تعرض عديد القطاعات الى خطر حدوث تداعيات أكثر قسوة وتهم تسريح العمال وتخفيض الأجور وساعات العمل .

ينتمي نصف عدد المؤسسات في قطاعات لحقها الضرر والعاملين لحسابهم الخاص في العالم الى قطاع التجارة جملة وتفصيلاً ، وتعتبر الوظائف في قطاع الخدمات والاقامة والمطاعم والنقل الأكثر هشاشة في الأزمة الاقتصادية الحالية.

العمال في القطاع غير المنظم

يبلغ عدد العمال في القطاع غير المنظم على مستوى العالم 1.6 مليار عامل تضرروا بسبب الحجر وانخفضت دخولهم بنسبة 60% وهو ما يدعو الى اتخاذ اجراءات سريعة لحماية المؤسسات الصغيرة والعمال.

وتبلغ نسبة العاملين غير النظاميين في الدول العربية 54.7% (سنهم +25) أي ما يعادل 27 مليون عامل.

ويفتقد القطاع غير المنظم لشروط العمل اللائق من غياب التعاقد والحماية الاجتماعية وهو الأكثر تضررا وخاصة النساء اللاتي يمثلن غالبية اليد العاملة.

يعتبـر القطاع غير المنظم معضـلة الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسـط،باعتباره يـؤمّ أعدادا لا بأس بها من العمالة بأجر والعاملين لحسـابهم الخاص و تمثل النسـاء نسبة هامة لا بأس بها في هذا القطاع،وهو ما يطرح مسألة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من تدابير الوقاية والتشخيص والعلاج لتشمل هؤلاء العمال مسألة عاجلة أثناء الحجر الصحي أو بعده.

وحيث أن جائحة كورونا/ كوفيد 19 قد كشفت مدى هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية في أغلب بلداننا العربية خاصة بالنسبة للعمال الذين يعملون في أوضاع هشة مثل العاملين بدوام جزئي والعمال المؤقتين والعاملين لحسابهم الخاص، فهـؤلاء يمثلـون غالبيـة اليد العاملة بالقطاع غير المنظم وهو ما يجعل شـمول برامج الحمايـة الاجتماعية لهم نوعا من الاستثمار لتحقيق التنمية والاستقرار.

ويمثل الشـباب نسـبة هامة في القطاع غير المنظم في البلدان العربية 71،2 % أعمارهم بين 15 و24 سـنة وخاصـة الشابات62.6% فكل هؤلاء مهددون بخطر فقدان وظائفهم وفرص العمل اللائق تكاد تكون منعدمة بالنسبة اليهم .

ان الزيـادة في نسـبة البطالة في العالم خلال سـنة 2020 ومـا بعدها، يتوقف على مدى جدوى الاجراءات السياسـية المتبعة لحفظ الوظائف وتحفيز طلب العمالة عند استعادة الأنشطة الاقتصادية .

دور أطراف الانتاج في تعزيز شروط العمل اللائق

من هذا المنطلق سـتواجه أطراف الانتاج عديد التحديات لاتخاذ التدابير والنظم الاجتماعية لحماية الأفراد والعمال من الآثار السلبية، وهو ما يطرح من جديد ملف اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وعصرنتها وفق التطورات الحاصلة في الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات لاستيعاب طبيعة الأزمة ومواجهة كارثة جائحة كوفيد 19 .

وباعتبار حجم هذه الكارثة الصـحية، فإنه من الضـروري تبني سياسـات واسـعة النطاق ومتكاملـة للتخفيف من أثر الوباء، وتشـمل هذه التدابير سياسـات مالية ونقدية فعالة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز السلامة والصحة المهنيتين، وتنشيط الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين.

دور الحكومات في الحفاظ على شروط العمل اللائق

تعددت استجابات الحكومات العربية على صعيد السياسات العامة لتشمل حماية مصادر الرزق والحفاظ على الوظائف ذلك أن المعطيات المتعلقة بالواقع الذي نعيشـه حاليا يؤكد ارتفاع معدلات البطالة نتيجة غلق المؤسسات نهائيا أو وقتيا

والتسريح الجزئي للعمال نتيجة تفشي الوباء، ولتخفيف وطأة هذه الآثار الكارثية وعلى المدى القصير قامت العديد من الحكومات العربية باتخاذ تدابير عاجلة تتمثل في :

تقديم منح لمساعدة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قدمت لبعض أصحاب الأعمال في قطاعات مختلفة كالسياحة والصناعة والنقل والخدمات دعما لتجاوز صعوباتها الناتجة عن انعدام أو النقص في الانتاج وذلك قصد الحد من تسريح العمالة، وكذلك اتخاذ تدابير ضريبية ومالية مؤقتة تتعلق بتيسير اسناد القروض وتأجيل سداد المستحقات السيادية والضريبية على الشركات المتأثرة والاستفادة من الاعفاءات الضريبية وأقساط التأمينات الاجتماعية وبرامج النهوض الاقتصادي، فنجد على سبيل المثال بعض الدول العربية أصدرت بعض المراسيم المتعلقة بسن إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأُجرائها المتضررين وذلك من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل والجزئي توقيا من تفشي فيروس كورونا «كوفيد19-».

تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين لتجعلها أكثر صمودا أمام الأزمات والكوارث المستقبلية عبر ضمان الحوكمة والفاعلية وتوسيع قاعدة الفئات المستفيدة في أوقات الأزمات.

تأمين مناخا من الديمقراطية يقبل بأسس الحوار الاجتماعي الفاعل بين مختلف الشركاء الاجتماعيين وبناء مناخ من الثقة وتعزيز الحريات النقابية وحماية حق التنظيم حتى يلتزم اصحاب الاعمال والعمال بمختلف القرارات والتدابير التي من شأنها ان تكون محل أخذ ورد وتجاذب بين مختلف الاطراف.

اتخاذ اجراءات عاجلة كاستحداث الوظائف بدعم الاستثمار وانشاء صندوق تعويض البطالة وخاصة لتعويض العمال الذين فقدوا وظائفهم أو تعلقت لفترة دون أجر، كما هو الشأن لبعض البلدان العربية التي أصدرت بشكل عاجل بعض المراسيم لحماية العمال وتعليق العمل ببعض أحكام مدونات الشغل التي تبيح لصاحب العمل انهاء استخدام العامل لأسباب ذات طابع اقتصادي او هيكلي او غيرها (في حالة القوة القاهرة).

دور منظمات العمال في حماية شروط العمل اللائق

- تعتبر المسؤولية المطروحة على عاتق منظمات العمال كبيرة حيث يجد العامل نفسه في معادلة صعبة بين الحفاظ على صحته وصحة الأخرين -خاصة في حالة اصابته - والالتزام بالحجر الصحي، وبين الابقاء على دخله،من هذا المنطلق فإن مهام النقابات تكمن في :

- توعية العمال وحثهم على الحفاظ على أنفسهم وعلى زملائهم باتباع اجراءات الوقاية والصحة والسلامة المهنية.
- التفاوض من أجل ايجاد الحلول والخطط البديلة لإنقاذ المؤسسات والابقاء على الوظائف و الأجور الدنيا.
- الدفاع عن الحق في التنظيم والحريات النقابية خاصة أثناء الجائحة
- توعية العمال بحقهم في الحماية الاجتماعية كحق أساسي .
- تقديم الدعم النفسي والقانوني للعمال المتضررين من الجائحة (صحيا وماليا)
- تنظيم لقاءات وأنشطة تهم التثقيف النقابي وحقوق العمال باعتماد وسائل اتصال تأخذ بالاعتبار تدابير الصحة والسلامة المهنية

دور منظمات أصحاب الأعمال في حماية شروط العمل اللائق

- على أصحاب الأعمال جعل حماية العمال أولوية على الأرباح فهم معيار صمود المنشأة أمام الجائحة وهم مطالبون بـ:
- استشارة العمال واعلامهم بحقيقة الوضع والتدابير التي يجب اتخاذها لحماية أنفسهم وحماية المؤسسة وتمكين العمال الذين فقدوا وظائفهم من حقهم في خدمات الاستخدام والتدريب المهني قصد اعادة ادماجهم في سوق العمل .
- إعلام ممثلي العمال بأسباب غلق المؤسسة أو التسريح لعدد من العمال والتدابير التي يجب اتباعها وفقا للقوانين الوطنية.
- اتخاذ تدابير فورية للحماية الاجتماعية وحماية الحد الأدنى للأجور
- اتباع التدابير الحمائية وتقليص المخاطر لأدنى مستوى وما يعنيه من توفير الملابس والمعدات الوقائية على حساب المؤسسة.
- عدم التمييز بين العمال في الاستخدام والمهنة بما في ذلك العمال المهاجرين وخاصة عند الاصابة بعدوى فيروسية فصاحب العمل عليه الحفاظ على حق العمالة الوافدة من بلدان عربية .
- الاعتراف بالإجازة المرضية بأجر أو بنصف أجر للعمال عن الفترة المقضاة اثر الاصابة بالعدوى الفيروسية أو اثر التغيب عن العمل أثناء الحجر الصحي أو قصد الرعاية الطبية الوقائية او العلاجية وتخصيص مساعدات نقدية.
- التفاوض مع الحكومة ومنظمات العمال في إطار الثلاثية للوصول الى حلول تخفف من وطأة الجائحة على المؤسسة وتحفظ العمل شروط العمل الآمن واللائق للعمال.
- تعتبر العودة الى العمل بعد فترة الحجر من أهم القضايا التي شغلت أطراف الانتاج الثلاثة في غالبية الدول العربية ومثلت جوهر الحوار الاجتماعي في الفترة الحالية وذلك لضرورة التأكد من اجراءات السلامة والصحة المهنية لحماية العمال.
- ان دور منظمات العمال وأصحاب الاعمال في هذه الفترة يجب أن يكون في اتجاه المشاركة النشيطة في مختلف الخطط الوطنية وتقديم المقترحات والبرامج البديلة التي من شأنها أن تحمي العمل والعمال وتحافظ على شروط العمل اللائق في مواجهة تداعيات الوباء باعتبار أن اعادة تشغيل المؤسسات يفترض اصلاحات هامة والقيام

باجراءات وقائية تتعلق بتأمين الصحة والسلامة المهنية للعمال وهو ما سيكون له انعكاسات مالية عالية تتطلب اتباع سياسات فاعلة وجادة.

2 - اصلاح وتطوير التشريعات الاجتماعية ومعايير العمل ودورها في مواجهه تداعيات جائحة كورونا/كوفيد19

تعتبر القوانين ومعايير العمل العربية والدولية الخاصة بالحماية الاجتماعية عنصرا حاسما في استراتيجيات الحد من الفقر ويمكنها ان تدعم وتحسن بصورة مباشرة سبل العيش والحياة الكريمة للمواطنين، وتعمل برامج الحماية الاجتماعية على الحد من انعدام الامان و تعزيز قدرة المجتمع على الصمود في وجه الأزمات والكوارث، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على إلزام الدول الأطراف ان تعترف بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي وتضمنت اتفاقية العمل العربية رقم 3 الصادرة عن منظمة العمل العربية بشان المستوى الادنى للتأمينات الاجتماعية العديد من الاحكام الهامة التي ينبغي على الدول الالتزام بها خاصة في مجالات الرعاية الصحية و تامين البطالة والتامين ضد العجز والشيخوخة والتامين ضد الوفاة وتامين الامراض المهنية واصابات العمل وكذلك الاتفاقية رقم 14 بشان حق العامل في التأمينات عند انتقاله للعمل في دولة أخرى والتوصية رقم 9 بشان الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم وقد تضمنت هذه الأدوات القانونية أحكاما ومبادئ تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية التي تسعى اليها المنظمة وتعتبرها هدفا اساسيا من اهدافها.

وقد عكست ازمه كورونا/كوفيد 19 أهميه الاستثمار في الحماية الاجتماعية وترتيب الاولويات وتوظيف الموارد والتخطيط التشاركي والتكاملي بين المجتمع المدني والحكومات و كافة الجهات التشريعية والتنفيذية وطرفي الانتاج لضمان وجود نظام حمايه اجتماعيه حقيقيه لجميع فئات المجتمع ووضع اطار قانوني يمكن من الوصول الى نظام يجمع ما بين ما هو موجود حاليا في شبكات الامان الاجتماعي وبين ما اظهرته تلك الازمه من قصور وسلبيات للوصول الى مفهوم الحماية الاجتماعية الحقيقية ومأسستها عبر قانون وتشريع حديث ونظام دائم يهدف لسد الفجوات والثغرات والتغلب على التحديات التقليدية والتي اظهرتها الجائحة، فالحماية الاجتماعية نطاقها كبير جدا وتشمل على المساعدات والتأمينات والخدمات وسياسات سوق العمل وهي اليوم بحاجه الى استراتيجيات وانظمه وقوانين جديده و مؤسسات تمتلك اراده التغيير خاصه فيما يتعلق بفلسفة اولويات برامج الحماية الاجتماعية بوصفها اداه للتنمية وليست وسيله للتعامل مع الفقراء.

ان الازمات الكبرى والمفاجئة التي تمر بها الدول تعتبر فرص لاختبار فعالية السياسـات العامة القائمة، وهذا بالذات مـا نتج عـن جائحة كورونا الذي اختبـر وبكل قوه مدى فعالية منظومـه الحماية الاجتماعية المعمـول بها في العديد من البلدان العربية وقد ظهرت جليا اوجه القصور في استراتيجيات الحماية الاجتماعية بالتزامن مع ظهور هذه الازمه التي جـددت معاناه الفقراء والفئات الاقل رعاية في ظل قصـور او عدم وجود قوانين وتشـريعات تعينهـم على العيش بكرامة واستقرار وتجنبهم مراره الحياه وفقدان مصدر دخلهم.

ومع تصـاعد ازمه كورونا/ كوفيد19 أزيح الغطاء عن واقع الحماية الاجتماعية واسـتراتيجياتها المختلفة حيث ظهرت العديد من الفجوات والثغرات في سياسـات وتشـريعات الحماية الاجتماعية اثرت ومست حياه الملايين من الناس الامر الـذي قوبـل بدعوات عاجله لإقرار قوانيـن وانظمه فعاله توفر الحماية الاجتماعية للفئات الاقل رعاية التي تأثرت بشـده جراء هذه الازمه مع ضـرورة وجود مؤسسـات قويه وفعاله تسـتطيع التعامل والتغلب على تلك المشـكلات الطارئة التي اظهرتها الازمه من خلال اجراءات اكثر عدالة ونوعيه وشموليه على اساس حقوقي وعادل وشفاف.

التحديات التشريعية لنظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية

تواجه انظمه الحماية الاجتماعية مجموعه من الصعوبات والتحديات تعود لعدد من العوامل من اهمها نقص التشريعات والقوانين وقله الموارد المالية وعدم شـمولية وتغطيه كافة شـرائح المجتمع وسـوء اداره صـناديق الضـمان الاجتماعي والمؤسسـات الاخـرى المعنيـة بالحمايه الاجتماعيـه مما يجعل دورها غير كافـي ولا يمكنها من مواجهه الاثار السـلبية لجائحـة كورونـا وقد ظهر جليا ان معظم انظمه التأمينات الاجتماعيه و برامـج الوقاية من الوقوع في الفقر مازالت غير كافيه وترتكز في الغالب على التامين ضـد الشـيخوخة والعجز والوفاه والتامين ضد اصابات العمل وان التامين الصحي رغم ضـروراته لا يحظى بالاهتمام اللازم كما ان تامين البطالة لا يحظى بإشـارة واضـحه في السياسات الاجتماعية ولا يطبق بشـكل فعال في معظم الأحيان، وفيما يلي نرصـد اهم مضـام ين التشريعات والسياسـات المطلوبة لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمواجهه تلك الازمه :

- الاسـراع في تطوير نظم وتشريعات الضـمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المسـتجدات المتعلقة بازمه كورونا/ كوفيد19.
- تبني رؤيه مسـتقبليه قصـيره او متوسـطة الاجل بهدف تطوير نظـم التأمينات الاجتماعية لتكون جـزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية العربية تعمل على تعزيز دور الامن والسلم الاجتماعي.
- اهميه التصـديق والالتزام وتفعيل العمل بالاتفاقيات الصادرة عن منظمتي العمل العربية والدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
- تدعيم وتطوير اليات عمل انظمه التأمينات الاجتماعية الحالية بما يؤمن ضـمان الحصـول على المزايا وملاءمتها لمستويات معيشة مقبولة عند استحقاقها.
- العمـل على دمـج او تكامل الصـناديق المختلفة للتأمينات الاجتماعية بما يضـمن كفاءه ادارتها وحسـن اسـتخدام مواردها.
- تحديث وتدعيم مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط لإنشاء شبكات امان اجتماعي جديده أكثر استهدافا للفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل.

- العمل على توفير شبكات الامان الاجتماعي بشكل يساهم في تنمية وتعزيز قدرات القوي البشرية وامكانياتها في مواجهه المخاطر والازمات وجعلها عناصر فاعله في عمليات التنمية المستدامة.
- التوسع في نطاق عمل انظمه التأمينات الاجتماعية بحيث يتم ادخال انواع واشكال جديده من التأمين لمواجهه المخاطر التي افرزتها جائحة كورونا / كوفيد 19.
- التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين وعمال المنازل و اولئك الذين يمارسون اعمالا هامشيه في القطاع غير النظامي.
- العمل على اشتراك هيئات ومنظمات المجتمع المدني والاستفادة من خبرات الهيئات والمنظمات الدولية والعربية من اجل تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج حماية اجتماعيه فعاله ومتكاملة.
- ضرورة مشاركه أطراف الانتاج عند اعداد التشريعات والقوانين بما يضمن مشاركه اوسع في عمليه صنع القرار مع التقيد بمبدأي الشفافة والمساءلة.
- التأكيد على اهميه تعزيز ومواصلة منظومه العمل الاجتماعي العربي المشترك والاستفادة من الخبرات والجهود المشتركة في إطار من التكامل والتعاون الذي يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.
- في اوقات الازمات الكبيرة مثل كارثة كورونا / كوفيد 19 التي ادت الى شلل العديد من اوجه الحياة الاقتصادية سيقل احساسنا بالقلق اذا كانت التشريعات الاجتماعية تضمن لنا الحماية من المخاطر.

3 - دعم أسس الحوار الفاعل و علاقات العمل الحكيمة لمواجهات تداعيات جائحة كورونا/ كوفيد 19 على المؤسسات والعمال

يمر العالم بأوقات عصيبة منذ ظهور فيروس كورونا المستجد والذي بات يمثل تهديدا عالميا بحق وقد أزاحت تداعيات الفيروس الستار عن أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره ضرورة ماسة و اداه فعاله للتشاور والتماسك الاجتماعي من خلال السعي للتفاهم المشترك والوصول إلى حلول مناسبة حول مختلف القضايا والمصالح المشتركة وتكريس ثقافة الحوار بكل أشكاله و مستوياته، حيث لم يعد الحوار قاصرا على مضامين محددة سلفا أو في أوقات محددة سلفا بل اصبح يكتسي بعدا استراتيجيا متعدد الأغراض والأبعاد وخاصة في أوقات الأزمات وأن إيجاد هيئات للحوار الاجتماعي

وماسســتها في الأوقات و في الظروف العادية يكون لها دور كبير في أوقات الأزمات مثل التي نحن بصـددها حيث يمكن من خلالها إيجاد حلول للاختناقات التي يواجهها المجتمع بإرادة وبإسـهام ودعم الشـركاء الاجتماعيين وكافة الفاعلين والحد من التداعيات السلبية للفيروس و تحجيم آثارها على أطراف الإنتاج الثلاثة .

يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة العمل العربية باعتبارها المنظمة العربية ذات التمثيل الثلاثي التي تعمل على ترسيخ الحوار الاجتماعي كوسيلة وأداه فعاله لحل المشكلات و تحقيق السلام الاجتماعي، وتهدف عبر أنشطتها وبرامجها إلى تعزيز الحوار الاجتماع الثلاثي الفاعل و تطوير الياته و توسيع مجالاته وتكريسه عمليا كأداة للحوكمه الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة وذلك عبر تفعيل معايير العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعي بما يجعل هذا الحوار شـاملا لمختلف قضـايا التنمية و الإنتاج والتشغيل والحماية الاجتماعية، فحجم التحديات التي خلفها فيروس كورونا المسـتجد تسـتوجب بكل إلحاح تضافر و تكامل جهود شـركاء الإنتاج في إطار حوار ثلاثي موسع لإيجاد حلول لهذه القضايا التي يعاني منها المجتمع واقتراح تدابير للحد من آثارها السلبية .

اتخذت العديد من الحكومات سياسات و مبادرات لحماية مجتمعاتهم من تداعيات وباء كوفيد 19 من خلال دعم دخول الفئات الفقيرة والمهمشـة غير الخاضـعة لنظم الحمايـة الاجتماعية و الفئات الأولى بالرعايـة، و عددا من الإجراءات لتحفيز الاقتصـاد، ولكن حجم التحديات التي لازالت تتصـاعد من جراء أزمة كورونا لم يعد ممكنا للحكومات بمفردها مواجهتها، الأمر الذي يستدعي تضافر و تكامل جهود شركاء الإنتاج كل من موقعه في إطار الحوار الثلاثي لمعالجة هذه القضايا وبالشكل الذي يخفف من عبء الأزمة على المتضررين منها وينحو نحو حماية شرائح المجتمع الأولى بالرعاية.

توسيع الحوار الاجتماعي

أن التشـاور حول أزمة كورونا / كوفيد 19وتقييم آثارها السـلبية على عناصـر الإنتاج والتنمية واستكشـاف تداعياتها الحالية والمسـتقبلية و تأثيراتها متوسـطة او طويلة الأجل ووضـع حلول ومبادرات، يسـتدعي توسيع دائرة الحوار بحيث يشـمل بالإضـافة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات / منظمات أصـحاب الأعمال/نقابات العمال) أطراف فاعلين آخرين كمؤسسـات الضـمان الاجتماعي والمجالس الاقتصـادية والاجتماعيـة و وزارات التخطيط والاقتصـاد والمالية و التعليـم ومؤسسـات التعليم الفني والتدريب المهني بالإضـافة إلى المؤسسـات المالية وبعض هيئـات المجتمع المدني والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية، فقدرة المجتمعات على تحمل تبعات الأضـرار التي خلفتها أزمة كورونا تسـتدعي حـوارا اجتماعيـا موسـعا لمواجهة أزمـة كورونا وما بعدها بشـكل فعال، كما يجـب التأكيد على أهميـة عقد اجتماعات دورية لهيئات الحوار الاجتماعي المعتمدة على كافة المسـتويات لمتابعة مسـتجدات أزمة كورونا ووضع الحلول العاجلة و المبادرات للحد من الآثار السلبية لانتشار هذا الوباء على قطاعات العمل و الاقتصاد والتنمية مع التحلي بروح المسؤولية والتوافق بقصد بلوره ميثاق اجتماعي لمجابهة الأزمات.

مجالات وموضوعات للحوار الاجتماعي في ظل جائحة كورونا / كوفيد 19

ان جائحه كورونا سيكون لها أثار عميقه وطويلة المدى على العمالة وعلى الاقتصاد العالمي وعلى معدلات التنمية، وأن الغموض الذي لا زال يحيط بمدة تأثير هذه الجائحة يضـيف عبئا اقتصـاديا آخر يتمثل في التخوف من ضخ استثمارات في المستقبل غير الواضح من قبل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال مما سيؤثر على فرص التشغيل للداخلين الجدد في أسواق العمل، الأمر الذي باتت معه الدول أمام خيارين كلاهما صعب اما اقتصاد ينهار أو صحة تكون عرضة للخطر، ونجاح الدول الحقيقي يكمن في تحقيق التوازن بينهما.

- التشاور حول سبل تعزيز الحماية الاجتماعية وتقديم سياسات تحفيزية للفئات التي تضررت بشكل مباشر من تداعيات فيروس كورونا و تشمل الفئات المهمشة والفقيرة والأولى بالرعاية والعاملين في القطاع غير المنظم وكذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة و العاملين في القطاعات الخدمية التي تضررت نتيجة لإغلاق المحال التجارية وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و البحث عن سبل توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية هذه النفقات .
- إعادة توجيه خطط التنمية نحو المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة مع مراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- التشاور حول سبل مواجهة تأثيرات فيروس كورونا على العمالة والتوظيف من خلال التدابير التي تهدف للحفاظ على فرص العمل القائمة وتوجيه المساعدات الى الشركات والمؤسسات التي تحرص على الحفاظ على عمالها وموظفيها.
- التشاور حول سبل حماية العاملين في أماكن العمل، واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء انتشار الفيروس والإصابة به وحماية العمال وأصحاب الأعمال في أماكن العمل.
- بحث سبل تعزيز علاقات العمل في ظل الانماط الجديدة للعمل، والحوار حول التعاقدات في ظل هذه الانماط وتطوير سياسات الاجور بما يتلاءم مع تلك الانماط.
- سبل دعم القطاعات الأكثر تضررا من جراء أزمة كورونا لمساعدتها على مواصلة تواجدها في سوق العمل، والعمل على الحفاظ على الوظائف ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على مجابهة التحديات التي خلفتها أزمة كورونا والاستمرار في ممارسة نشاطها .
- توسيع قاعدة الحوار ليشمل الفئات الأولى بالرعاية كعمال الزراعة والنساء العاملات والعاملين في الاقتصاد غير المنظم
- وضع استراتيجيات دعم وتحفيز في مختلف القطاعات لدفع عجلة النمو الاقتصادي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي و مراعاة البعد الاجتماعي في عمل المنشأت الاقتصادية من خلال حزم تشجيعيه، مع ربط الاستفادة من الحزم التشجيعية للمؤسسات بالحفاظ على العمالة.
- الحوار حول مستقبل العمل ووظائف المستقبل التي عكستها أثر أزمة كورونا على أسواق العمل، والتي شكلت قيمة مضافة جديدة للحوار الاجتماعي.

- انعكاسات الرقمنه والعمل عن بعد على العمال والمؤسسات وظروف التشغيل وطرق إنجاز العمل وتأثيرها على علاقات العمل.
- أهمية البعد الاجتماعي لمستقبل العمل والنظام المعياري والأخلاقي الذي سيحكم الوظائف في المستقبل في ظل تداعيات أزمة كورونا / كوفيد 19.

وتبقى ديمومة الحوار الاجتماعي أمر هام وأساسي قبل وأثناء جائحه كورونا وكذلك بعدما تنتهي بإذن الله، وأن يكون هناك حوار عربي لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية وبحث إمكانية إنشاء صندوق عربي لمواجهة التداعيات الاجتماعية التي خلفها فيروس كورونا – كوفيد 19 على أسواق العمل، وهو ما يستدعي تعاوناً عربياً من خلال عقد اجتماع عربي يعزز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة، والبحث عن صياغة جديدة لتعزيز التشاركية العربية في أسواق العمل العربية كركيزة للتكامل والتعاون على المستوى العربي.

آثار جائحة كورونا / كوفيد 19 على بيئة العمل

في ظل تصاعد وتيرة الأزمة العالمية واستمرار تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ كافة الدول من التباعد الاجتماعي الاجراء الاحترازي الأكثر أهمية للتخفيف من تزايد حالات العدوى في ظل هذا الوباء، وما خلفه من إغلاق لاماكن العمل وتوقف التصنيع والركود في العديد من الأنشطة الاقتصادية.

يأتي العمل عن بعد ليمثل كلمة السر لتحقيق التوازن بين تشغيل عجلة الإنتاج من جهة، والالتزام بالإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية من العدوى من جهة أخرى، وهو ما نبهت له منظمة العمل العربية مبكراً من ضرورة الاهتمام بالأنماط الجديدة للعمل ومحاولة تقنينها واستثمار التكنولوجيا في تحسين و تطوير بيئة العمل ومناقشة كافة الإشكاليات التي تواجه الانتقال نحو بيئات عمل اكثر ذكاء تستخدم التكنولوجيات الحديثة و تراعى حقوق العمال في بيئة عمل آمنه ومستقرة .

التحديات التي تحيط ببيئة العمل والتي فرضتها جائحة كورونا:

- فقد جاء كوفيد 19 مبرهنا على ضرورة الاسراع في اعادة تشكيل مهارات العمال ليكونوا اكثر قدرة على التكيف السريع مع أنماط العمل الجديدة التي فرضتها الازمة، وإذا كانت منظمة العمل العربية تتبنى منذ وقت مبكر التوجه نحو التدريب التقني لأعداد كوادر عربية متسلحة بكافة الادوات والتقنيات والاساليب التكنولوجية الحديثة لتكون

قادرة على المنافسة في أسواق العمل المستدامة، أصبحت هذه المهارات اليوم – بفعل الازمة – السبيل الوحيد لعدم الانضمام إلى صفوف البطالة .

- ينطوي الاعتماد بشكل واسع على العمل عن بعد، العمل من المنزل وغيرها من الانماط العديدة التي تطورت سرعة نتيجة الازمة على اشكاليات عديدة، بداية من حالات التوتر والقلق في صفوف العمال خوفاً من فقدان وظائفهم أو لعدم قدرتهم على التأقلم جسدياً ونفسياً وذهنياً للنمط الجديد في العمل .
- بقدر ما يساهم العمل من المنزل في التخفيف من الازمات المرورية ويوفر الوقت المستهلك في الذهاب والاياب إلى مكان العمل مما يمكن استثماره في زيادة ساعات العمل، الا انه يطرح تحديات من اهمها مدى توفر التكنولوجيات اللازمة لأداء العمل من المنزل، كذلك تفاوت خبرات العمال في التعامل مع مثل هذه ادوات لإنجاز اعمالهم.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات في عدد من الدول العربية من أبرز تحديات التحول نحو بيئة العمل الرقمية التي لم تصبح خيارا بل ضرورة تقتضيها الحاجه إلى الخروج من الازمة بأقل الخسائر الممكنة .
- تتوقع منظمة العمل الدولية فقدان حوالي 10.3 % من ساعات العمل خلال الفترة القادمة، وستشهد الايام القادمة العديد من التغيرات في شروط وظروف العمل لذا أصبح من الضروري مناقشة كيفية اعتماد العمل من المنزل والعمل عن بعد والعمل الجزئي أنماطاً مهنية قانونية ووضع الاليات اللازمة للرقابة عليها وتقييمها.

التغيرات التي طالت بيئة العمل في مرحلة انتشار فيروس كورونا / كوفيد 19

بعض هذه التغيرات ستعود لسابق عهدها قبل الجائحة، لكن العديد منها ستعمل المؤسسات مدفوعة بالضغوط المالية التي تعرضت لها على الإبقاء عليها مستقبلاً :

- يفرض العمل عن بعد نفسه بديلا قويا في مختلف الاعمال الإدارية والمهن التي لا تنطوي على مهام تستوجب تواجداً مباشراً في مكان العمل، والذي بدأ كإجراء احترازي اتخذته المؤسسات للحد من الاختلاط وتقليل فرص العدوى، الا ان اعتماده بشكل أوسع قد يشكل فرصة لبعض المؤسسات للتقليل من النفقات التشغيلية (ايجارات المكاتب الكبيرة، فواتير الكهرباء .....إلخ)
- اعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة كآليه لعقد الاجتماعات والمؤتمرات الكترونياً عبر برامج وتطبيقات تقنية، وبالتالي ترشيد الميزانيات الخاصة بالسفر والتنقل، وفي هذا الاطار نجد أن شركات البرمجة تكثف جهودها في تصميم وتطوير برامج الاجتماعات عن بعد بشكل اسرع .
- انتشار ثقافة الفحص الطبي الدوري للموظفين والذي كان يفرض في العديد من الدول كإجراء ابتدائي عند التعيين وفقط .
- الاعتماد بشكل أكبر على الروبوتات وآلات التوصيل الالكترونية في المتاجر والمطاعم وشركات الشحن تفعيلاً لمبادئ التباعد الاجتماعي .
- التوجه إلى اللامركزية في التصنيع المصاحب للحد من الاستيراد والتغيرات في سلاسل الامداد والتموين .
- تبني تكنولوجيات أكثر تقدماً لمواكبة التطور السريع جدا في التقنيات عبر التطبيقات المختلفة للهاتف المحمول .

التحولات المستقبلية في بيئة العمل

ســتتطلب هذه التحولات وقتاً لإكمالها والتأقلم معها خاصــة في ظل ما تنطوي عليه من كلفة تطوير البنى التحتية لبيئة العمل بالإضافة إلى الوقت الذي سيستغرقه ترسيخ ثقافة العمل عن بعد في أسواق العمل مما يستلزم :

تعزيــز الامكانيــات التكنولوجيــة للشــباب لزيادة فرصــهم في العمل المســتقل عبر التســويق الالكتروني والمنصــات التكنولوجية ورفع قدراتهم في العمل عن بعد .

تجهيــز المؤسســات لمنظومة العمــل عن بعد التي تراعــي تطوير وصــيانة التجهيزات التكنولوجية اللازمة لمنصــات الاعمال الالكترونية ورفع إمكانيات التخزين الالكترونية.

إنشــاء بيئة عمل افتراضــية موازية لبيئــة العمل الحقيقية من خلال التحول الرقمي لمواجهــة آثار هذه الازمة والتأقلم السريع مع أي أزمات قد تظهر مستقبلا .

إعادة توزيع العمال على المساحة المخصصة لهم داخل مكان العمل بما يعمل على تقليل فرص العدوى من أي فيروس قد يظهر مستقبلاً.

ضــمان توفيــر بيئة تكنولوجيــة آمنه من خلال مراعاة الضــوابط المتعلقة بالحفاظ على خصوصــية وســرية البيانات وتقنين الصــلاحيات الخاصــة بالدخول على الأنظمة التكنولوجية لإنجاز العمل عن بعد ومتابعة الموظفين وتقييم العمل وحساب ساعات العمل.

منظمة العمل العربية
2020 55 1965
مسيرة عطاء وانجازات
مُستقبل المشروعات
المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
في المنطقة العربية في ظل الجائحة الوبائية
كوفيد - 19
رؤية مُنظمة العمل العربية
يوليو - 2020

يتناول التقرير محورين اساسيين : -

المحور الأول :

يتضمن المحور الأول معلومات أساسية عن تداعيات تفشى (جائحة) كورنا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وذلك كمدخل تمهيدي نطرح من خلاله وبإيجاز شديد حول تداعيات تلك الأزمة وما خلفته من آثار سلبية ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أفرزت عددا من التحديات للدول العربية.

وقد قدم التقرير تحليلا فنيا وافيا لتلك التداعيات، ولكل قطاع على حدة، كما قدم عددا من التوصيات والحلول والمقترحات لكيفية التصدي لهذه الجائحة والتعاطي معها وسبل مواجهتها ومعالجتها، وهي تنقسم إلى قسمين: -

تداعيات اجتماعية :

- تتصل، بالصحة، والفقر، والبطالة، والسلم الأهلي والمجتمعي.

تداعيات اقتصادية :

- كان لها تأثيرات مُباشرة على حركة التجارة وتداول السلع والخدمات والنقل والسياحة والاستهلاك وتحويلات العاملين المغتربين، والذي كما نعلم، أدى إلى تَباطؤ حاد في النمو وتَراجع في قيمة الإيرادات المُتحصلة من التجارة والسياحة ومن تحويلات العاملين في الخارج، وقد أدى كل ذلك إلى ما يعرف بالانكماش الاقتصادي.

المحور الثاني :

- يتضمن كيفية التعامل مع هذه التحديات وتَعرض المنظمة من خلاله مُبادرة أو رُؤية أولية بهدف إنعاش قطاعات الاقتصاد المُتأثرة بالجَائحة من خلال حَفز المَشروعات الصُغرى والصَغيرة والمُتوسطة باعتبارها قاطرة النُّمو والرَّافد الحقيقي لعديد من القطاعات الاقتصادية (أهمها السياحة) ودفعها إلى الدخول أو التحول إلى أنشطة حيوية تتطلبها المرحلة الراهنة.

- وتشجيعها لإنتاج سلع غير متاحة عالميا، نتيجة انكفاء الدول على نفسها واستئثارها بتلك السلع لنفسها ولمتطلبات أسواقها المحلية هذا فضلا عن أن القدرات التشغيلية للشركات المصنعة لهذه السلع (في الوقت الحالي) تعجز عن الإيفاء بالطلب المتنامي منها على مستوى العالم، وهي سلع هامة وضرورية وحيوية لا يمكن الاستغناء عنها.

ويرتكز هذا المقترح على عدة معطيات ومنطلقات:

- إن هذا النوع من المشروعات يتصف بديناميكية وحركية ومرونة عالية تُمكنه من الحركة وقابلية للتكيُّف مع مُختلف الأوضاع والظروف، والتَّحول من قطاع إلى آخر بأقل كلفة، وذلك حسب اتجاهات الأسواق واحتياجها من السلع والخدمات.
- الأوضاع العالمية الحالية وانكفاء الدول على نفسها وصُعوبة الاستيراد بسبب القيود المفروضة على حركة التجارة وإغلاق الحدود وتوقف حركة النقل بين دول العالم.
- وجُود حاجة ماسَّة لسلع وخدمات هامة وضرورية، يجب سد حاجة الأسواق المحلية العربية منها، لكونها تتعلق بالصحة العامة، وأساسية لمواجهة الجائحة وبالإمكان انتاجها محليا لكونها لا تتطلب تقنيات رفيعة أو مهارات فنية عالية مما يضيف إلى السوق المحلي سلعا جديدة وقيمة مضافة وخبرات لم تكن موجودة.
- إن دعم المشروعات الصغيرة في هذا التوقيت له مزايا ومنافع كثيرة ومتعددة، فهو يُساهم في مُساعدة المشروعات المُتضررة ويَنقذها من الضياع، إضافة إلى أنه يُوفر فُرصا جديدة للداخلين الجُدد لسوق العمل وينعش الاقتصاد ويحرك عجلة التنمية الإنتاج ويوفر للسوق المحلي سلعا وخدمات هامة.

المحفزات :

أشار التقرير إلى أهمية تبني الحكومات العربية برامج تنشيط وتحفيز سريعة لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها للتحول إلى ممارسة مجالات جديدة يتم تحديدها بعناية، سواء التي لها صلة بالجائحة أو بمجالات أخرى تشهد ركودا في إنتاجها نتيجة لتباطؤ النمو العالمي.

لذلك فالمنظمة تدعو الدول العربية إلى تبني عدد من السياسات والإجراءات والآليات وبرامج التحفيز المختلفة، وذلك لحماية المشروعات القائمة من جهة وتشجيع قيام مشروعات جديدة من جهة أخرى، وذلك من خلال حزمة من الحوافز المالية والفنية والإدارية التالية: –

- تسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركية ورسوم تأسيس وخلافه وتبسيط إجراءات تأسيسها.
- إعفاءات ضريبية مُناسبة (كليا أو جزئيا).
- وضع برامج تدريبية مُلائمة، للتأهيل وإعادة التأهيل، لتحقيق الانتقال العاجل والسلس، بما يُساعد في الحفاظ على العمالة وتنمية قدراتها ومهاراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتنافسية ومهاراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتنافسية.

منظمة العمل العربية

مسيرة عطاء وإنجازات

برنامج الصحة المهنية لقطاع الرعاية الصحية

في حالات الأوبئة والطوارئ

دليل مختصر 2020

إعداد
الأستاذ الدكتور/ جهاد أبو العطا
الأستاذة الدكتورة/ بهيرة لطفي

كشفت جائحة كوفيد19- عن حاجتنا الملحة إلى نظم صحية قوية، وذلك لحماية صحة القوى العاملة، وأفراد المجتمع بكافة فئاتهم العمرية، وضـمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية أثناء حالات الأوبئة والطوارئ.

ولنضـع في أولوياتنا تعزيز النظم الصـحية، لابد لنـا من حماية العاملين في قطاع الرعاية الصـحية الذين يتعرضون، نظرًا لطبيعة مهامهم، لمخاطر مهنية مرتبطة بظروف بيئة عملهم، والتي ازدادت شدة أثنـاء جائحة كورونا، فهم يخاطرون بحياتهم أثناء قيامهم بعملهم اليومي، ولا سـيما أولئك المنخرطون فعليـاً فـي إدارة الجائحة، كعمال الاسـتجابة من الفرق الطبيـة للطوارئ، والعاملون فـي وحدات العلاج المتخصصة، والفنيون وعمال النقل والإسعاف.

ولاتنحصـر المخاطر التي يتعرض لها العاملون في هذا القطاع على خطر انتقال العدوى إليهم ولأفراد أسـرتهم، بل تشمل أيضاً سـاعات العمل الطويلة، والإجهاد، والتعب، والإرهاق المهني، والوصم، والعنف البدني والنفسي.

أثبـت العاملون في القطاع الصـحي خلال هذه الجائحة أنهم خط الدفاع الأول، وقد طالتهم الإصـابة بالعدوى وحدوث الوفاة بنسـب تفاوتت بين مناطق العالم، فتراوحت بين 10-20% بحسـب إحصـائيات منظمة الصحة العالمية، واليوم بعد ماشهدناه من تصديهم في الخطوط الأمامية لجائحة فيروس كورونا المستجد أصبح التفكير في المحافظة على ثروتنا البشرية من أفراد الفرق الطبية التي تعمل في منشآت تقديم الرعاية الصحية، أمراً ملحاً وأساسياً. لأن في حمايتهم وقاية لكافة شرائح المجتمع.

وتحقيقاً لأهداف منظمة العمل العربية في تحسـين شـروط وظروف بيئة العمل وحماية حقوق العاملين في كافة القطاعات، أطلقت المنظمة أحد أهم الأدلة الصادرة لعام 2020، وهوعبارة عن برنامج متكامل لخدمات الصـحة المهنية موجه للعاملين في قطاع الرعاية الصـحية، لنكفل لهم الحماية التي يحتاجون إليها في معركتهم الطويلة لإنقاذ الأرواح.

يتعلق الدليل المختصر الراهن بتصميم وتنفيذ ومراقبة برنامج لخدمات الصحة المهنية موجه لقطاع الرعاية الصـحية خصوصـاً في ظروف الأوبئة والطـوارئ. يتوجه الدليل إلى كافة مستشـفيات ووحدات الرعايـة الصـحية، وبالتحديد إلى أصـحابها ومدرائها والعاملين بها. كما يتوجه الدليل إلى السـلطات الصـحية – بكافة مسـتوياتها المركزية والطرفية – وكذلك إلى الروابط والغرف والنقابات والاتحادات التي تمثل أصحاب المنشآت الصحية وممثلي الصناعات ذات الصلة، وكذلك العاملين في آلاف المنشآت الصـحية الذين يواجهون منذ نشـأة الطب الحديـث العديد من المخاطر واليوم يصـارعون خطراً يهدد الإنسان والحضارة.

لا تتعارض محتويـات الدليل الراهن مع التشـريعات واللوائح والوثائق التي تصـدرها مختلف الأقطار بشـأن خطط وبرامج تطوير خدمات الرعاية الصـحية المهنية المقدمة إلى العاملين في شـتى المنشآت الصـحية. إذن، ما يتضـمنه الدليـل الحالي ليس بديلاً عن التشـريع الوطني ولا اللوائـح أو الوثائق ذات الصلة، وإنما هو بمثابة خطة أو برنامج مفصل يُفَضَل تنفيذه لصالح المنشأة الصحية والعاملين فيها.

الهـدف العام للدليل هو: ضـمان صـحة وسـلامة العامليـن بقطاع الرعاية الصـحية، وإصـحاح بيئة المنشـآت الصـحية. أما الأهداف التفصـيلية / العملية فهي: توفير خدمات رعاية صحية مهنية أساسية لكافة العاملين بقطاع الرعاية الصحية؛ تحقيق ظروف عمل مناسبة في بيئة مواتية؛ التواصل مع العاملين بقطاع الرعاية الصـحية بالتوعية والتدريب والتعليم اللازمين؛ التأكد من توفر وسـائل الضبط والتحكم الهندسـية والمتطلبات الإدارية؛ إمداد العاملين بالمنشـآت الصـحية باحتياجاتهـم من ملابس ومعدات الوقاية الشخصـية؛ إكتشـاف ورصـد الأخطار وتقييم المخاطر المهنية، مع التوصـية بأساليب إدارتها؛ وإعداد منشآت الرعاية الصحية للتفاعل الإيجابي مع الأوبئة وحالات الطوارئ بما يحقق المرونة والكفاءة والقدرة المتنامية على تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع في الوقت المناسب.

يتكـون الدليل من عدة فصول تبـدأ بخلفية ومبررات، وأهداف، ثم ثمانية فصول تتناول جوانب الموضوع على النحو التالي:

- **مفاهيم وتعريفات:** يتناول عدد من المعاني الأساسـية في عرض ومناقشـة الموضـوع، من أهمها: الخدمات الصـحية والسـلطات ومقدمي الخدمات ومسـتوياتها بالإضـافة إلى عدد مـن التعريفات الضرورية.
- **أدوار ومسؤوليـات:** كل من أصـحاب ومدراء منشـآت الرعاية الصـحية، مقدمـي خدمات الرعاية الصحية، ومشـرفي السلامة والصحة المهنية. وقد بَيّن هذا الفصل العلاقة المتبادلة بين أصحاب الأدوار والمسؤوليات الرئيسية.
- **برامج / خطط ذات أولوية:** تناول هذا الفصـل بالبيان والشـرح العديد من البرامج والخطط ذات الأولوية، مقسمة إلى ثلاثة جوانب: إدارية وتنظيمية؛ التواصل: التوعية والتدريب والتعليم؛ بالإضافة لعدد من الجوانب الفنية التي تضـمنت نواحي الوقاية والضبط والتحكم الهندسية والإدارية ومعدات الوقاية الشخصية مع ذكر أمثلة بارزة على كل من تلك النواحي.
- **تقييم المخاطر الصحية والبيئية:** شـمل هذا الفصل ثلاثة موضوعات حاكمة في قضية المخاطر بالمنشـآت الصحية، أولها: التعرضـات المهنية في المنشآت الصـحية، وثانيها المخاطر الصحية والبيئية المحتملة في المنشـآت الصـحية، ثم إدارة الخطر – الضـبط والتحكم. وقد تميز الموضوع الأخير إلى أربعة موضـوعات فرعية هامة، هي: التسلسل الهرمي لإجراءات الضبط والتحكم، آليات الضبط والسيطرة الهندسية، وآليات الضبط الإداري، ثم ملابس ومعدات الوقاية الشخصية.
- **سياسات وإجراءات:**

- تضـمن هذا الفصـل – ومـا يرتبط به من ملاحق فـي نهاية الدليل – أهم السياسـات والإجراءات التـي تحكم منشـآت الرعاية الصـحية، وذلك تحت العناوين الأساسـية التاليـة: مكافحة العدوى والوقايـة منهـا – بما فيها عدوى المجتمع شـبه المهنيـة، ولجان مكافحة العـدوى والوقاية منها، والسياسـات والإجراءات الأساسية تفصـيلاً التي تحكم مختلف مواقع العمل بالمنشآت الصحية؛

المخاطر الحيوية وإجراءات الأمان في المعامل والمختبرات الحيوية؛ السلامة المهنية والإصحاح البيئي؛ ترصد البيئة؛ موضوعات تداول نفايات الرعاية الصحية؛ السلامة الكيماوية؛ التلاؤمية / الأرغونومية؛ ضغوط العمل؛ التوتر والكرب والمساندة النفسية والذهنية؛ فحص العاملين ورعايتهم صحياً؛ والعودة إلى العمل.

- **معايير جودة خدمات الرعاية الصحية المهنية والبيئية:**

- تناول هذا الفصل معايير جودة خدمات الرعاية الصحية المهنية والبيئية، طبقاً للإطار العالمي الذي أخذت به العديد من الدول بناءً على توصيات منظمة الصحة العالمية. وقد تضمنت تلك المعايير ثلاث مستويات من المعايير على النحو التالي: المعايير الإلزامية: هي معايير حاسمة لصحة وسلامة العاملين وتعبر عن الإجراءات الأساسية لممارسات آمنة، فهي إلزامية ويجب أن تتوفر؛ والمعايير الأساسية: مجموعة من المعايير الأساسية التي ينبغي أن تمتثل لها منشآت الرعاية الصحية لحماية وتعزيز صحة العاملين بها. هي ليست إلزامية ولكن ينبغي العمل باستمرار على الوصول إليها؛ ثم المعايير التنموية: متطلبات يجب على منشآت ومرافق الرعاية الصحية محاولة الامتثال لها، استنادا إلى قدرتها ومواردها، لحماية وتعزيز صحة العاملين بها، وهي تعبرعن المجالات التي يمكن لمنشآت ومرافق الخدمات الصحية التركيز فيها على الأنشطة أو الاستثمارات التي تعمل على تحسين صحة العاملين بها.

- **مصطلحات:** تناول هذا الفصل عدداً من التعبيرات والمصطلحات التي تكرر تداولها بأنحاء الدليل، كان على رأسها: المتابعة الذاتية؛ المتابعة النشطة؛ الاتصال الوثيق بالمريض؛ الحدث؛ الحادث المهني؛ المرض المهني؛ الإصابة المهنية؛ الإبلاغ؛ وخدمات الصحة المهنية. وبالطبع فإن هذا الفصل – في مقدمة فصول الدليل – مُرَشَح لاستقبال مزيد من التعبيرات والمصطلحات في النسخ المستجدة من الدليل.

- **المراجع ومصادر المعلومات:** تناول هذا الفصل المراجع التي تم الاستعانة بها في صياغة الدليل الراهن، وهي في نفس الوقت تمثل مصادر المعلومات التي يمكن الرجوع إليها للاستزادة من معلوماتها لمن يرغب في ذلك.

- **ملاحق:** بالإضافة إلى عدد كبير من الجداول والأشكال التوضيحية المتوفرة في مُعظَم أنحاء الدليل الراهن، تناول هذا الفصل عدداً من الملاحق التي تناولت: قائمة الأمراض الواجب تطعيم الفريق الصحي ضدها؛ تفاصيل عملية تقييم المخاطر وإدارة التعرض للعاملين الصحيين في ظل جائحة مرض كوفيد19-؛ أهم سياسات وإجراءات منظومة مكافحة العدوى والوقاية منها؛ معايير الصحة المهنية المقترحة لاعتماد المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأخرى طبقاً لعناصر «الإطار الدولي»؛ معايير الصحة البيئية في اعتماد المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأخرى .

منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية
2020
55
1965
مسيرة عطاء وإنجازات

منظمة العمل العربية
2020
55
1965
مسيرة عطاء وإنجازات

منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية
في سطور

هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية أول منظـــمة عربية متخصـصـة تعنى بشـــؤون العـــمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسـان العربـي في حيـاة كريمـة، أساسهـا العدالـة الاجتماعيـة وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة